السلطة الوطنية الفلسطينية

السلطة القضائية

مجلس القضاء الأعلى

التقرير السنوي السابع

للعام 2011

رام الله – فلسطين

2012

تم إنجاز هذا التقرير من قبل

مركز الأبحاث والدراسات القضائية

مجلس القضاء الأعلى

رام الله / فلسطين

2012

بالتعاون مع إدارت مجلس القضاء الأعلى

فريق العمل :

القاضي

أحمد الأشقر

مدير مركز الأبحاث والدراسات القضائية

الأستاذ فاتح حمارشة

وكيل المكتب الفني

الأستاذ حسين أبو هنود

مكتب رئيس معالي مجلس القضاء الأعلى

مساعد قانوني/ تمارا عواد

مركز الأبحاث والدراسات القضائية

الفريق الفنّي المساند :

جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني

ناديا الروم وهناء أبو ليمون / قسم الإحصاء بالمكتب الفني

لمياء عاصي/ دائرة التخطيط وإدارة المشاريع

فارس سباعنة/ المركز الإعلامي القضائي

محمد علاونة/ الأمانة العامة

تم تمويل طباعة هذا التقرير من قبل:

USAID FROM THE AMERICAN PEOPLE

صورة مشتركة لفخامة الرئيس ومعالي رئيس المجلس

فخامة الرئيس محمود عباس حفظه الله،
رئيس دولة فلسطين،،
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية،
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية،

تحية طيبة وبعد ،،

نرفع لفخامتكم التقرير السنوي السابع للسلطة القضائية الذي يستعرض مسيرة عمل السلطة القضائية في العام 2011، هذه المسيرة التي اتسمت بالمسؤولية من قبل الهيئات القضائية والطواقم الإدارية من أجل تحقيق رسالة العدالة التي حملها قضاة فلسطين أمانة في أعناقهم لتقديم الخدمة القضائية بصورتها الأفضل لكل الفلسطينيين نحو إقامة دولة المؤسسات والقانون وتحقيق قيم العدالة والحق والمساواة.

إنّ السلطة القضائية، وهي تسعى بكل جهدها لترقى إلى مصاف الأنظمة القضائية الحديثة ، وضعت نصب أعينها في العام 2011 ، كما كانت في الأعوام الماضية، أن تكون سلطة قضائية فاعلة تضطلع بمسؤولياتها الدستورية والوطنية تجاه مشروعنا الوطني الفلسطيني الذي وضعته القيادة الفلسطينية وعلى رأسها فخامتكم لنباهي بنظامنا القضائي الذي أثبت جدارته في أن يكون مكوناً رئيساً للدولة الفلسطينية التي تسعون لتثبيت حق شعبنا الفلسطيني بها في كل المحافل الدولية، هذه المسؤولية الوطنية التي ألزمتنا في ظل رعاية فخامتكم لأن نقدم نموذجاً حديثاً لقضاء مستقل عادل ونزيه وقادر على أداء رسالته السامية من خلال ما قدمه السادة القضاة والطواقم الإدارية المساندة من عناية وحرص رغم كل الصعوبات للقيام بواجبهم المنوط بهم خير قيام.

ومن منطلق حرصنا على تقديم الأفضل، سعت السلطة القضائية في العام 2011 إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية المنبثقة عن الأهداف الاستراتيجية لقطاع العدل من خلال إطارين، الأول يرتبط بالمنجزات التي حققتها الإدارات القضائية التابعة لمجلس القضاء الأعلى كإدارة المحاكم والمكتب الفني والأمانة العامة ودائرة التفتيش القضائي والتدريب القضائي ودائرة التخطيط وإدارة المشاريع ومركز الأبحاث والدراسات القضائية، والثاني من خلال أعمال المحاكم النظامية على اختلاف أنواعها ودرجاتها، حيث يستعرض هذا التقرير تفصيلاً لمجمل هذه المنجزات التي

تُظهر حجم العطاء والجهد المبذول والتقدم في تحقيق أهدافنا التي تقوم أصولاً على جاهزية السلطة القضائية لتكون قادرة على تحمل مسؤولياتها كسلطة ثالثة في النظام الفلسطيني مستقلة وفاعلة في دولة المؤسسات والقانون بإذن الله.

فخامة السيد الرئيس:

إنّ قضاة فلسطين وهم يفخرون بأن يقدموا لفخامتكم منجزات عام 2011، والتي ما كانت لتتحقق دون دعمكم المتواصل لاستقلال السلطة القضائية ، يحدوهم الأمل بأن يستمر دعمكم لاستقلال السلطة القضائية والحفاظ على منجزاتها وتعزيز حصانة القاضي، آملين ان يسدد الله خطاكم نحو إقامة دولتنا المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

القـاضـي فـريـد الـجـلاد

رئـيس الـمـحكمة العليـــا

رئيس مجلس القضاء الأعلى

مقدمة:

يستعرض التقرير السنوي السابع للسلطة القضائية إنجازات السلطة القضائية في العام 2011 من خلال استقراء ما تمّ تنفيذه من الأهداف الاستراتيجية للسلطة القضائية على ضوء المعطيات الواردة من إدرات السلطة القضائية ومن المحكام النظامية باختلاف أنواعها ودرجاتها، وهو يعتمد على منهجية علمية إستقصائية دقيقة تقوم على بناء مؤشرات الأداء ومؤشرات الأثر من الناحيتين الكمية والنوعية والتي يتم على أساسها قياس مستوى أداء المحاكم وأثر هذا الأداء على توجهات الجمهور بشكل عام سواء كانوا متقاضين أو طالبي خدمة أو عاملين في حقل القضاء، حيث تمثل هذه التوجهات خلاصة لمدى ثقة الجمهور بالسلطة القضائية ومدى الارتقاء والنهوض بكافة مكونات القضاء الفلسطيني وبصورة شاملة ومؤسساتية ومستدامة.

يتكون هذا التقرير من فصلين رئيسيين، يتناول الأول منهما عمل إدارات مجلس القضاء الأعلى، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى فرعين رئيسيين يتناول الفرع الأول عمل إدارات مجلس القضاء الأعلى ذات الطابع الإداري واللوجستي، بينما يتناول الفرع الثاني عمل إدارات مجلس القضاء الأعلى ذات الطابع الفني والقانوني. ويتناول الفصل الثاني عمل المحاكم النظامية على مختلف أنواعها ودرجاتها.

إنّ مركز الأبحاث والدراسات القضائية وهو يتشرف بوضع هذا التقرير بين يدي معالي رئيس المحكمة العليا وبين أيدي السادة القضاة والمشتغلين بالقانون في فلسطين من أفراد ومؤسسات، يؤكد على أنّ هذا التقرير يشكل إطاراً مرجعياً شاملاً بما احتوى من بيانات ومؤشرات تصلح للإستخدام البحثي المنهجي والعلمي للراغبين بدراسة حالة السلطة القضائية وقياس أدائها كمّاً ونوعاً، إذ أنّ محصلة هذا التقرير وما خَلُص إليه من نتائج كانت نتاجاً بيّناً لجهد كافة الإدارات القضائية ودوائر المحاكم بالإضافة إلى جهد أساسيّ من قبل جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني من خلال وضعه الجداول الإحصائية الأساسية للفصل السابع منه، مع تأكيد مركز الأبحاث والدراسات القضائية في مجلس القضاء الأعلى على استعداده لمناقشة حيثيات التقرير مع الجهات الراغبة بذلك وانفتاحه على تقبل آراء الكافة نحو مزيد من التطوير في الأداء للسنوات المقبلة.

مركز الأبحاث والدراسات القضائية

مجلس القضاء الأعلى

رام الله / فلسطين

الفصل الأول
إدارات مجلس القضاء الأعلى خلال عام 2011

يشتمل هذا الفصل من التقرير السنوي على عمل مختلف إدارات مجلس القضاء الأعلى، سواء الإدارات ذات الطابع الإداري، أو الإدارات ذات الطابع الفني والقانوني. وقد تمّ تقسيم هذا الفصل إلى فرعين، يتناول الأول منها عمل الإدارات ذات الطابع الإداري، ويتناول الثاني منها الإدارات ذات الطابع الفني والقانوني.

الفرع الأول: إدارات مجلس القضاء الأعلى ذات الطابع الإداري

يغطي هذا الفرع عمل إدارات مجلس القضاء الأعلى ذات الطابع الإداري واللوجستي، وهي: الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى وإدارة المحاكم ووحدة التخطيط وإدارة المشاريع ودائرة تكنولوجيا المعلومات والمركز الإعلامي القضائي. وسنعرض في كل محور من محاور هذا الفرع إلى إنجازات الإدارات أعلاه خلال عام 2011، وذلك على النحو المبين أدناه:

المحور الأول: الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى

أنشأت الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى بموجب قرار مجلس القضاء الأعلى رقم (2) لسنة 2006 بشأن قواعد مباشرة مجلس القضاء الأعلى لإختصاصاته، الصادر بتاريخ 2006/5/10، وتتولى الأمانة العامة سنداً للقرار المذكور ولهيكلية مجلس القضاء الأعلى لعام 2006 مهمتين رئيسيتين هما: 1) دعم مجلس القضاء الأعلى من خلال إعداد جدول أعمال جلساته وتنفيذ قراراته ودعوة أعضائه للإنعقاد، 2) ومتابعة شؤون القضاة كافة وتحديث البيانات الخاصة بملفاتهم، ورصد كافة المتغيرات على الكادر القضائي وإطلاع رئيس وأعضاء مجلس القضاء الأعلى عليها لإتخاذ القرار الملائم بشأنها، إذ تقدم الأمانة العامة الدعم اللوجستي لمكتب رئيس المجلس واللجان المنبثقة عن المجلس.

يشمل الكادر العامل بالسلطة القضائية كافة السادة القضاة بمختلف مراتبهم القضائية، بدءاً من قضاة الصلح وقضاة البداية، مروراً بقضاة محاكم الاستئناف، وانتهاءً بقضاة المحكمة العليا. يعرض هذا المحور للتطورات التي طرأت

على أعداد وتوزيع وتشكيلات الكادر القضائي العامل بالسلطة القضائية، وإنجازات الأمانة العامة للمجلس، وذلك على النحو التالي:

أولاً : أعداد وتوزيع وتشكيلات الكادر القضائي:

يبين الجدول رقم (1) توزيع عدد القضاة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب اختصاصات المحاكم، ويبين الجدول رقم (2) توزيع قضاة محاكم الصلح والبداية والاستئناف والعليا حسب المحكمة للأعوام (2010-2011)، وتظهر النتائج كما يلي:

1. ارتفع عدد القضاة في الضفة الغربية وقطاع غزة بمختلف مراتبهم من (195) قاضٍ عام 2010 إلى (215) قاضٍ عام 2011.
2. في عام 2011 تقاعد ثلاث من القضاة لبلوغهم سن التقاعد، ليصبح عدد قضاة المحكمة العليا (28) قاضٍ.
3. بلغ عدد قضاة محاكم الصلح في العام 2011 (78) قاضٍ، حيث تمّ ترقية بعضهم من درجة محكمة الصلح إلى درجة محكمة بداية.
4. بلغ عدد قضاة محاكم البداية في العام 2010 (55) قاضٍ، وتم ترقية (8) قضاة من درجة بداية إلى درجة رئيس محكمة بداية، وترقية (16) من درجة قاضي بداية إلى درجة قاضي استئناف، بحيث ارتفع عددهم في العام 2011 إلى (60) قاضٍ، و(8) قضاة آخرين برتبة رئيس محكمة بداية.
5. ارتفع عدد القضاة في محاكم الاستئناف من (40) قاضٍ في 2010 إلى (41) قاضٍ في 2011، يشمل العدد رئيسا محكمتي استئناف رام الله والقدس.
6. بلغ عدد القضاة من النساء في العام 2011 في الضفة الغربية (31) قاض، عشرة منهنّ تم تعيينهن في العام 2011.
7. يعمل في محكمة استئناف رام الله (13) قاضٍ، من بينهم قاضيين بدرجة رئيس محكمة بداية منتدبين لمحكمة الاستئناف، ويعمل خمسة قضاة في محكمة استئناف القدس.
8. بلغ عدد قضاة محكمة الجمارك البدائية والاستئنافية قاضيين. وتتكون محكمة استئناف ضريبة الدخل من رئيس وثلاث قضاة.
9. يعمل في دوائر مجلس القضاء الأعلى (14) قاضٍ، موزعين كما يلي:

- القاضي عماد سليم مشرفاً عاماً على المكتب الفني، بالإضافة إلى وظيفته.

- القاضي أسعد مبارك في المعهد القضائي الفلسطيني ويعمل كمدير للمعهد بالإضافة إلى القاضي ممدوح عليان إذ يعمل كمنسق بالمعهد.
- القاضي فتحي أبو سرور رئيساً لدائرة التفتيش القضائي، يساعده خمس قضاة آخرين هم: القاضي يوسف الصليبي، القاضي نصار منصور، القاضي أشرف عريقات، والقاضي عبد الكريم حلاوة، (القاضي عبد اللطيف العايد إلى أن تم تعيينه في العام 2012 كرئيس لهيئة االقضاء العسكري).
- القاضي عثمان التكروري رئيساً لدائرة التدريب القضائي، بالإضافة إلى وظيفته.
- القاضي عزت الراميني أميناً عاماً لمجلس القضاء الأعلى ورئيساً لإدارة المحاكم، بالإضافة إلى وظيفته.
- القاضي ثريا الوزير مديرة لدائرة التخطيط وإدارة المشاريع، بالإضافة إلى وظيفتها.
- القاضي حازم ادكيدك مستشاراً لرئيس مجلس القضاء الأعلى، بالإضافة إلى وظيفته.
- القاضي أحمد الأشقر مديراً لمركز الأبحاث والدراسات القضائية، بالإضافة لوظيفته.

جدول (1): توزيع عدد القضاة حسب نوع المحكمة في الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام (2010-2011)

المحكمة	2010			2011		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
العليا	19	11	30	20	8	28
رئيس الاستئناف	2	–	2	2	–	2
الاستئناف	19	19	38	20	19	39
البداية	44	11	55	49	11	60
رئيس بداية	8	–	8	8	–	8
الصلح	62	–	62	78	–	78
المجموع	154	41	195	177	38	215

جدول رقم (2): توزيع قضاة محاكم الصلح والبداية حسب المحكمة للأعوام (2010-2011)

المحاكم	محاكم الصلح		محاكم البداية	
	2010	2011	2010	2011
رام الله	9	12	11	12
نابلس	11	13	10	10
الخليل	6	11	6	8
بيت لحم	6	6	6	8
أريحا	4	6	2	1
جنين	5	7	7	5
طولكرم	6	9	5	5
قلقيلية	4	3	3	4
دورا	4	4	–	–
حلحول	2	2	–	–
سلفيت	2	2	–	–
طوباس	2	2	–	–
المجموع	[1] 61	77	[2] 50	[3] 53

[1] القاضي أيمن عليوي قاضٍ لبلديات الشمال.

[2] القاضي عبد اللطيف العايد منتدب لمحكمة الشرطة لمدة عام.

[3] القاضيان حازم ادكيدك ورشا حماد منتدبان لمحكمة الاستئناف، و القاضي حسين عبيدات رئيساً لمحكمة جرائم الفساد، و القاضي ممدوح عليان في المعهد القضائي الفلسطيني.

التطور في عدد قضاة محاكم الصلح حسب المحكمة للأعوام (2010-2011)

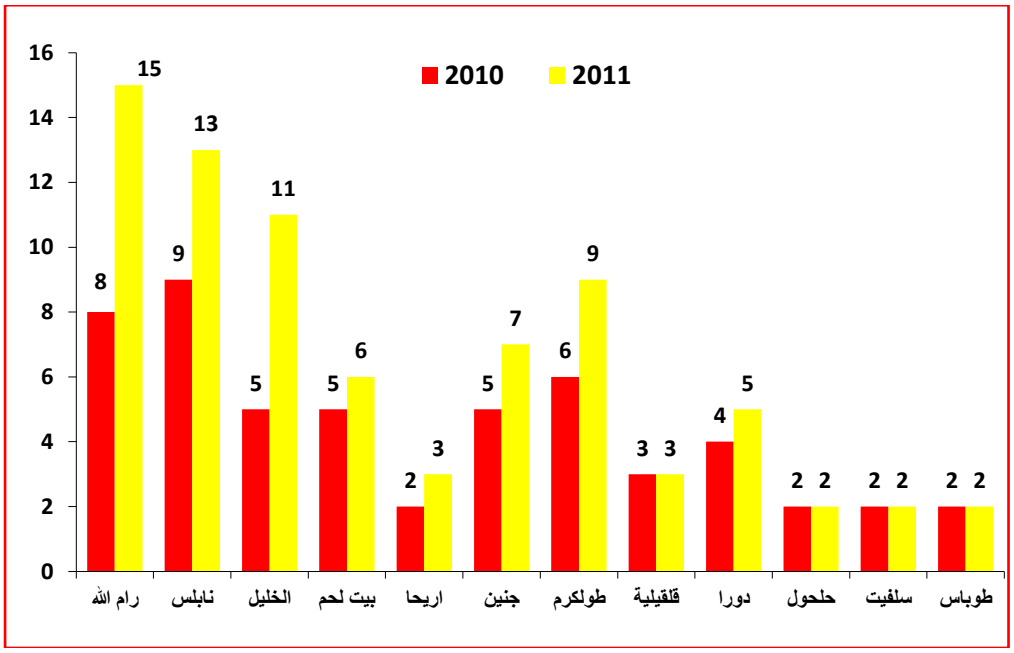

عدد قضاة محاكم البداية حسب المحكمة للأعوام (2010-2011)

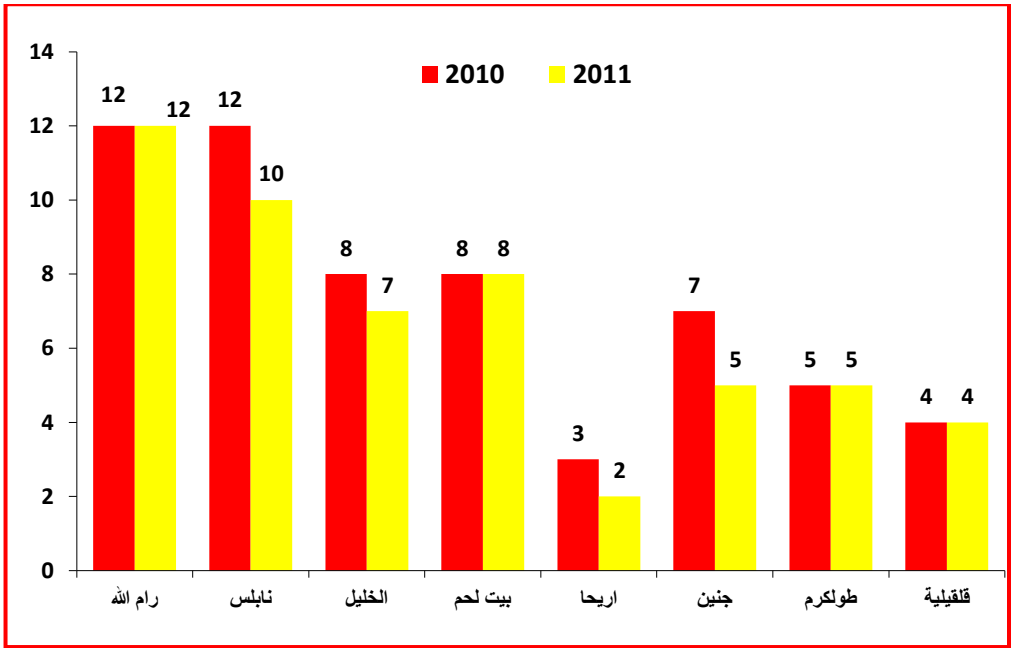

وفيما يلي ملخص للتغيرات التي طرأت على الكادر القضائي خلال العام 2011:

- **التعيينات:**

- بتاريخ 2011/1/6 تعيين (10) قضاة جدد للصلح (الطلبة المبتعثون للمعهد القضائي الأردني).
- بتاريخ 2011/2/23 تعيين القاضي محمد رسول المبيض قاضٍ للصلح (تم نقله من القضاء العسكري إلى القضاء المدني).
- بتاريخ 2011/9/27 تعيين القاضيين عزات عبد الله ومحمد غانم قاضيين للصلح.
- بتاريخ 2011/11/1 تعيين السيد أحمد المغني قاضٍ في المحكمة العليا.
- بتاريخ 2011/12/3 تعيين القاضي أحمد الأشقر قاضٍ للصلح بناء على مسابقة لتعيين قضاة صلح.
- بتاريخ 2011/12/3 تعيين (10) قضاة جدد للصلح (الطلبة المبتعثون للمعهد القضائي الأردني).

- **الترقيات:** بتاريخ 2011/8/28 ترقية (6) قضاة صلح إلى درجة قاضي بداية.

- **الاستقالة:** بتاريخ 2011/3/30 استقالة القاضي فضل نجاجرة.

- **التقاعد:**

- بتاريخ 2011/3/6 أحيل القاضي فوزي أبو وطفة إلى التقاعد بسبب بلوغه السن القانونية/ غزة.
- بتاريخ 2011/5/27 أحيل القاضي عبد الرحيم أبو هاشم إلى التقاعد بسبب بلوغه السن القانونية/ غزة.
- بتاريخ 2011/12/31 أحيل القاضي عبد الفتاح الجبريني إلى التقاعد بسبب بلوغه السن القانونية/ الضفة الغربية.

- **الوفيات:**

بتاريخ 2011/4/23 توفي القاضي خالد أبو جبر–رحمه الله– / غزة.

ثانيا: إنجازات الأمانة العامة خلال العام 2011:

1. **بناء نظام خاص بالأرشفة الالكترونية:**

- أرشفة جميع ملفات القضاة الكترونياً.
- أرشفة جميع وثائق الأمانة العامة الكترونياً.

2. **قسم الشكاوى:** منذ إنشائه في شهر حزيران 2011 وحتى نهاية العام، إستقبل القسم وتعامل مع (78) شكوى وفق آلية العمل المتبعة.

3. تقديم الدعم اللوجستي لجلسات المجلس ولجانه:

- عقد مجلس القضاء الأعلى خلال عام 2011 (15) جلسة، وقامت الأمانة العامة بالتحضير لها، وتنفيذ قراراتها، وحفظ محاضرها ومرفقاتها.
- دعم اللجان القضائية المنبثقة عن المجلس.

4. متابعة الشؤون الإدارية للقضاة:

- متابعة الشؤون الإدارية للقضاة (التعيين، الترقية، الإحالة إلى التقاعد، العلاوات الاجتماعية).
- توحيد تواريخ تعيين القضاة جميعا مع وزارة المالية.
- متابعة صرف علاوة للقضاة الذين تزيد فترة خدمتهم عن (28) عاما بالتعاون مع إدارة المحاكم.
- إعداد مسودات قرارات المجلس.
- متابعة حركة الانتدابات والتنقلات.
- متابعة المهام القضائية الخاصة.

المحور الثاني: إدارة المحاكم

يستعرض هذا المحور التطورات التي طرأت على الكادر الإداري والأداء المالي للسلطة القضائية، وذلك على النحو التالي:

أولا: إختصاصات ودوائر وأقسام إدارة المحاكم:

تتولى إدارة المحاكم بمجلس القضاء الأعلى الإشراف على الكادر الإداري العامل بالمحاكم النظامية، ويشمل مفهوم الكادر الإداري جميع الموظفين الإداريين الذين يعاونون القضاة في أداء مهامهم من رؤساء أقلام المحاكم، ومأمورو التنفيذ، وأمناء الصناديق، وكتاب العدل، وكتبة الضبط، والمحضرون الذين يقومون بتبليغ الأوراق القضائية، ومراسلو المحاكم الذين يقومون بالمناداة على أصحاب القضايا والموظفون الإداريون العاملون في إدارات مجلس القضاء الأعلى، كما يشمل اختصاص إدارة المحاكم الإشراف على الشؤون المالية للمجلس ومتابتها لدى الجهات المختصة.

يتولى إدارة المحاكم قاض بدرجة استئناف يكون مسؤولاً عن مباشرة اختصاصاته المنوطة به وفق أهداف ورؤية مجلس القضاء الأعلى، ويشرف على مجموعة من الدوائر والأقسام التابعة لإدارة المحاكم، وهي:

أولاً، الإدارة العامة للشؤون المالية والإدارية:

تعتبر الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية إحدى أهم الإدارات في السلطة القضائية، ويتبع لها عدد من الدوائر وهي: دائرة الشؤون المالية، ودائرة صيانة المحاكم، ودائرة الشؤون الإدارية (الموظفين)، ودائرة اللوازم والمخازن. ويتفرع عن هذه الدوائر عدد من الأقسام. تشمل الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية الدوائر التالية:

1.1. **دائرة شؤون الموظفين الإدارية:** تهدف هذا الدائرة إلى استقطاب وتنمية وتطوير القوى البشرية المناسبة للدائرة وتطبيق قانون الخدمة المدنية والأنظمة واللوائح المكملة والقرارات والتعليمات الإدارية التابعة له، ويتولى معالجة المسائل المتعلقة بأوضاع الموظفين في الدوائر والمحاكم من تعيين ونقل وانتداب واستقالة وترقية وغيرها من الحالات طبقاً لقانون الخدمة المدنية واللوائح التنفيذية.

1.2. **دائرة صيانة المحاكم:** تتولى هذه الدائرة تلبية احتياجات المحاكم من ناحية تحسين البنية التحتية لها واحتياجاتها من أجهزة الصيانة والمعدات الضرورية لعملها.

1.3. **دائرة اللوازم والمخازن:** وتتولى هذه الدائرة مهمة حفظ وتأمين جميع مقتنيات واللوازم الضرورية للمجلس وإدارتها.

1.4. **دائرة الشؤون المالية:** وتتكون من الأقسام التالية:

1. قسم الإيرادات: يتولى هذا القسم الرقابة والتدقيق والإشراف على تطبيق سياسة التحصيل في المجلس والمحاكم والأنظمة والقوانين ذات العلاقة، ومتابعة التعليمات الصادرة من وزارة المالية بشأن الإيرادات وأية قوانين وقرارات وأنظمة ذات علاقة. ومتابعة تحصيل الرسوم وترحيلها وإعداد كشوف التحصيل اليومية، ومراقبة تنفيذ الخطط المالية وإجراء التحليلات المالية ذات العلاقة بالإيرادات.
2. قسم النفقات: يتولى هذا القسم سياسة الصرف في المحاكم والمجلس والأنظمة وفق القوانين ذات العلاقة، وتنفيذ بنود الصرف والنفقات استناداً لبنود الموازنة السنوية للمجلس وضمن الصلاحيات المقرة، بحيث يتم تنفيذ عمليات الصرف والدفعات النقدية حسب إجراءات الصرف المتبعة. ومراقبة تنفيذ الخطط المالية وإجراء التحليلات المالية ذات العلاقة بالنفقات.
3. لجنة الموازنة: تتولى لجنة الموازنة بناء وإعداد خطط مالية منسجمة مع خطط المجلس والمحاكم الإستراتيجية والسنوية للنهوض بأدائها وتطويرها وفق احتياجاتها ومتطلباتها، والتنسيق مع الإدارات والدوائر على إعداد الموازنة السنوية التقديرية بناء على متطلبات واحتياجات المجلس والمحاكم والموازنات الملحقة بموازنة المجلس وما يتطلب ذلك من موارد، مع الأخذ بالاعتبار إمكانيات المجلس المالية. والتدقيق المالي

على جميع مدخلات ومخرجات المجلس والمحاكم المالية، وإعداد تقارير التدقيق حول الأداء المالي ورصد حالات عدم الالتزام واقتراح التوصيات اللازمة لتحسين الأداء المالي للمجلس والمحاكم.

4. قسم الامانات: يقوم قسم الأمانات بمتابعة التحصيلات النقدية من الأمانات وعمليات صرفها لمستحقيها في دوائر التنفيذ. ومتابعة الأمانات المالية مع البنوك وتدقيق الكشوف البنكية وأية أوراق بنكية ذات علاقة، ومتابعة إجراء التسويات المالية، والتدقيق على أعمال دوائر التنفيذ المالية والتأكد من صحة وسلامة القيود المالية.

5. قسم المشتريات: يقوم هذا القسم بمتابعة طلبات الشراء الداخلية من الإدارات والدوائر المختلفة وتوفير المستلزمات وفقاً لنظام إدارة المشتريات المتبع، وإعداد أوامر الشراء للموردين المعتمدين أو الذين يتم اختيارهم وفق آليات الشراء المتبعة وتحضير الإتفاقيات والتأكد من توقيعها ومتابعة تنفيذها.

*** الإنجازات الإدارية لإدارة المحاكم خلال عام 2011:**

فيما يلي أبرز إنجازات إدارة المحاكم خلال عام 2011 على صعيد الشؤون الإدارية:

- **الرواتب:**

- إنجاز ومتابعة كافة الأمور المالية المتعلقة بالموظفين لدى وزارة المالية.
- متابعة صرف رواتب الموظفين الجدد وموظفي العقود.
- تدقيق قسائم رواتب الموظفين وتوزيعها عليهم في بداية كل شهر.
- صرف المواصلات المتحركة لكتبة التبليغات والمحضرين وتدقيقها.
- صرف المواصلات المتحركة للموظفين الذين يحضرون الدورات التدريبية.
- تنظيم جداول خدمات الموظفين الذين أحيلوا على التقاعد والمتقاعدين الذين شارفت خدمتهم على الانتهاء تمهيداً لتسوية حقوقهم حسب الأصول.
- إعداد وتجهيز الكشوفات الشهرية للموظفين المستحقين للترقية والعلاوات الأخرى ومتابعتها في وزارة المالية.
- المساهمة بتزويد الجهات المختصة بإعداد مشروع الموازنة السنوية باية بيانات بخصوص الرواتب والترقيات المستحقة.
- صرف العلاوات الإشرافية لوظيفة رئيس ديوان ورئيس قلم وكاتب عدل ومأمور تنفيذ ونائب رئيس قلم و ذلك بعد إقرارها من قبل مجلس الوزراء، وتم صرفها من تاريخ 2011/7/1.

- **التعيينات:**

- إعداد التقارير الشهرية والسنوية للموظفين.
- التأكد من مباشرة الموظفين الجدد، ورفع التقارير الخاصة بهم أثناء فترة التجربة.
- العمل على تثبيت الموظفين المعينين عام 2010 الذين إجتازوا فترة التجربة والبالغ عددهم 114 موظفاً.
- إطلاع الموظفين عند التعيين على واجباتهم وسلوكهم الوظيفي ومتابعتهم.
- تقييم أداء الموظف وفقاً للنماذج والضوابط والإجراءات التي توضحها اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية.
- إصدار البطاقات الخاصة بدوام الموظفين والبطاقات التعريفية للموظفين والقضاة.
- بلغ عدد الموظفين الذين استلموا عملهم خلال العام 2011 (37) موظفاً على إحداثيات عام 2010، موزعين على النحو المبين في الجدول رقم (3):

جدول رقم(3): لتوزريع الموظفين الجدد حسب المسمى الوظيفي في السلطة القضائية للعام 2011

المسمى الوظيفي	العدد
محاسب	1
مراسل	3
أمين مكتبة	1
كاتب تبليغات	9
كاتب	8
موظف إداري	2
مترجم	1
مساعد إداري	3
موظف استقبال	2
مهندس كمبيوتر	3
مدير دائرة المعلومات و قواعد البيانات	1
مدخل بيانات	1
باحث قانوني	1
سائق	1
المجموع	**37**

- تعيين (165) موظفاً على بند العقود موزعين على جميع المحاكم، وتمّ إنجاز إجراءات تعيينهم في ديوان الموظفين العام ووزارة المالية وذلك لغايات أرشفة القضايا الكترونياً بالمحاكم.

- تعيين تسعة موظفين بوظيفة فني دعم لوجستي موزعين على المحاكم، وتصرف رواتبهم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) .
- تثبيت أحد عشر موظفاً من موظفي العقود.
- ترقية موظف بوظيفة مدير دائرة الهندسة والصيانة بعد الإعلان عن هذه الوظيفة وإجراء مسابقة داخلية وفق القانون.

- **شؤون الموظفين:**

- الأرشفة الالكترونية لملفات الموظفين ومراسلات مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى.
- . تدقيق إجازات الموظفين.
- متابعة وإنجاز المراسلات الواردة من موظفي مجلس القضاء الأعلى.
- إبلاغ ديوان الموظفين العام شهرياً بكشوف دوام الموظفين.
- تدقيق دوام الموظفين يومياً.
- متابعة شكاوى وتظلمات موظفي المحاكم ومتابعة ما يصدر بشأنها من توجيهات وقرارات من قبل رئيس مجلس القضاء الأعلى ورئيس إدارة المحاكم ومدير عام الشؤون الإدارية والمالية .
- المشاركة في تطوير الأساليب الحديثة في عملية إدارة شؤون الموظفين وتطويرها وتطبيقها في إطار التخطيط للقوى البشرية العاملة وتقييم الأداء في الدوائر الحكومية التابعة لها وتصنيف الوظائف وإدارة المحفوظات فيها .

- **المصادقة على الوكالات لعام 2011 :**

- تم تصديق وتدقيق ومتابعة (1008) معاملة صادرة من دوائر كاتب العدل في المحاكم النظامية للمحافظات الشمالية من وكالات عامة ووكلات خاصة ووكالات دورية غير قابلة للعزل والإقرارات بأنواعها وغيرها من المعاملات للإستخدام في الخارج، وتم إدخال الوكالات المصدقة على البرنامج المحوسب (نظام تدقيق التوقيع والأختام)، وتم تصوير الوكالات المصدقة وحفظها وأرشفتها في الملفات.
- تم التصديق وتدقيق ومتابعة (153) معاملة صادرة من نقابة المحامين النظاميين الفلسطينيين في قطاع غزة من وكالات عامة ووكالات خاصة ووكالات دورية غير قابلة للعزل والإقرارات بأنواعها وغيرها من المعاملات الصادرة عنها في المحافظات الجنوبية للإستخدام في الخارج، وتم إدخال الوكالات المصدقة على البرنامج المحوسب(سجل مراجعات وكالات غزة)، وتم تصوير الوكالات المصدقة وحفظها وأرشفتها في الملفات وتم توثيقها في دفتر عينات العدل .
- دراسة وتدقيق ومتابعة وإعداد المراسلات للجهات المختصة بخصوص وكالات الأسرى الصادرة عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر المتعلقة بالأسرى في السجون الاسرائيلية لكل من الأسرى بالضفة الغربية وقطاع غزة .

جدول رقم (4): توزيع موظفي السلطة القضائية حسب المسميات الوظيفية للعام 2011

المسمى الوظيفي	العدد	المسمى الوظيفي	العدد	المسمى الوظيفي	العدد	المسمى الوظيفي	العدد
أمين صندوق	20	دعم لوجستي	9	رئيس قسم شؤون الموظفين	1	صحفي	1
أمين مخزن	1	رئيس قسم الايرادات	1	رئيس قلم	2	طابع	2
أمين مكتبه	2	رئيس قسم البحوث والاحصاء	1	رئيس قلم الجزا	14	عامل	1
باحث قانوني	20	رئيس قسم الخدمات الإدارية	1	رئيس قلم الحقوق	14	عامل مخزن	1
رئيس الديوان	12	رئيس قسم الرواتب والتعيينات	1	رئيس قلم دائرة التبليغات	8	عامل/ة تنظيفات	17
رئيس شعبه	10	رئيس قسم العلاقات العامة	1	رئيس قلم محكمة العدل العليا	1	عضو منتدب في هيئة محكمة الجمارك الاستئنافية	3
رئيس قسم	2	رئيس قسم المشاريع و التطوير	1	سائق	7	عضو منتدب في هيئة محكمة الجمارك البدائية	3
رئيس قسم الارشيف	1	رئيس قسم تخطيط المصادر البشرية و اللوجستية	1	سائق و مرافق	1	فني حاسوب	1
رئيس قسم الامانات	1	رئيس قسم تطوير عمل المحاكم	1	سكرتيره	9	فني صيانة	4
فني صيانة حاسوب	2	كاتب جامعي	2	مأمور تنفيذ	9	مترجم	2
كاتب	211	كاتب عدل	18	مأمور تبليغ	53	محاسب	9
كاتب تبليغات	63	مأمور إجراء	1	مبرمج/ة كمبيوتر	2	محضر	25
مدخل بيانات	87	مدقق حسابات	1	مدير الشؤون الإدارية	1	مدير الشؤو المالية	1
	6	مدير دائرة اللوازم والمخازن	1	مدير دائرة المعلومات وقواعد البيانات	1	مدير دائرة الهندسة والصيانة	1
مدير عام الشؤون الإدارية والمالية	1	مدير مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى	1	مراسل	89	مساعد إداري	22
مساعد أمين صندوق	1	مساعد أمين مخزن	1	مساعد رئيس شعبة	3	مساعد قانوني	10
مساعد مأمور تنفيذ	2	مساعد قانوني مساعد	13	منظف	1	مهندس كمبيوتر	6
مهندس مدني	1	مهني	1	موظف استعلامات	1	موظف استقبال	20
موظف صيانة	2	نائب رئيس شعبة	2	نائب رئيس قلم الجزا	4	نائب رئيس قلم الحقوق	3
نائب رئيس قلم دائرة التبليغات	1	نائب مدير إدارة شؤون القضاة	1	نائب مدير دائرة الحوسبة والتطوير	1	نائب مدير عام الحوسبة وتكنولوجيا المعلومات	1
المجموع	**861 موظف**						

جدول رقم(5): توزيع العاملين بالسلطة القضائية على الدوائر و المحاكم للعام 2011

الدوائر و المحاكم	العدد
ادارة المحاكم	9
الأمانة العامة	5
الشؤون الإدارية	29
الشؤون المالية	14
المكتب الفني	7
دائرة التبليغات– رام الله	22
دائرة التخطيط وإدارة المشاريع	4
دائرة التدريب القضائي	6
دائرة التفتيش القضائي	5
دائرة العلاقات العامة و الإعلام	5
دائرة اللوازم والمخازن	7
دائرة تبليغات – الخليل	14
دائرة تبليغات – قلقيلية	13
دائرة تبليغات – نابلس	19
دائرة تكنولوجيا المعلومات	15
مجلس القضاء الأعلى	3
محكمة استئناف القدس	9
محكمة استئناف رام الله	14
محكمة الجمارك الاستئنافية	7

محكمة الجمارك البدائية	8
محكمة العدل العليا	11
محكمة النقض	6
محكمة بداية أريحا	15
محكمة بداية الخليل	45
محكمة بداية بيت لحم	40
محكمة بداية جنين	57
محكمة بداية رام الله	62
محكمة بداية طولكرم	61
محكمة بداية قلقيلية	29
محكمة بداية نابلس	53
محكمة جرائم الفساد	6
محكمة صلح أريحا	8
محكمة صلح الخليل	12
محكمة صلح بيت لحم	14
محكمة صلح جنين	23
محكمة صلح حلحول	31
محكمة صلح دورا	43
محكمة صلح رام الله	30
محكمة صلح سلفيت	22
محكمة صلح طوباس	26

محكمة صلح طولكرم	10
محكمة صلح قلقيلية	9
محكمة صلح نابلس	34
مركز الأبحاث والدراسات القضائية	3
مكتب رئيس السلطة القضائية	10
المجموع	**879**

جدول رقم (6): تطور عدد الموظفين حسب سنوات تعيينهم حتى عام 2011

سنة التعيين	عدد الموظفين المعينين	النسبة من المجموع
قبل عام 1994	16	2.4
2000-1994	81	12.0
2006-2001	125	18.5
2010-2007	452	67.1
المجموع	**674**	**100.0**

تطور عدد الموظفين حسب سنوات تعيينهم حتى عام 2011

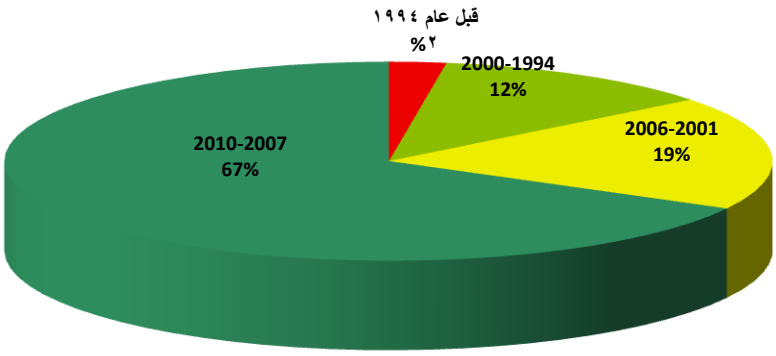

جدول رقم (7): عدد الموظفين الدائمين والعقود والمياومة لموظفي المحاكم للعام 2011

نوع العقد	عدد الموظفين	النسبة من المجموع
عقد دائم	707	80.8
عقد	160	18.3
عقد مياومة	8	1.0
المجموع	**875**	

عدد الموظفين الدائمين والعقود والمياومة لموظفي المحاكم للعام 2011

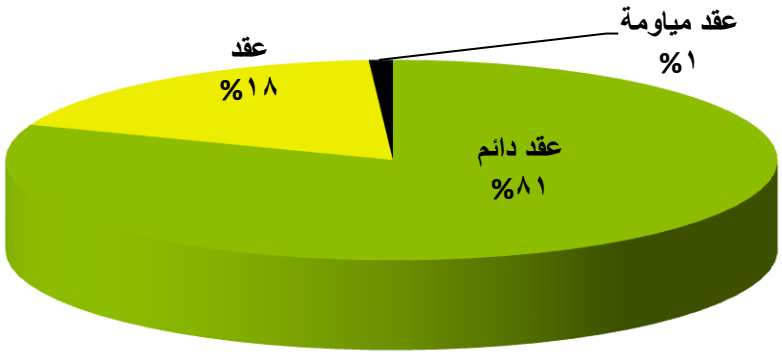

جدول رقم(8): عدد الموظفين موزعين حب الفئات لموظفي المحاكم للعام 2011

فئات الموظفين	العدد	النسبة من المجموع
الأولى	94	10.9
الثانية	117	13.5
الثالثة	501	57.9
الرابعة	11	1.3
الخامسة	141	16.3
السادسة	2	0.2
المجموع	**866**	**100**

عدد الموظفين موزعين حسب الفئات لموظفي المحاكم للعام 2011

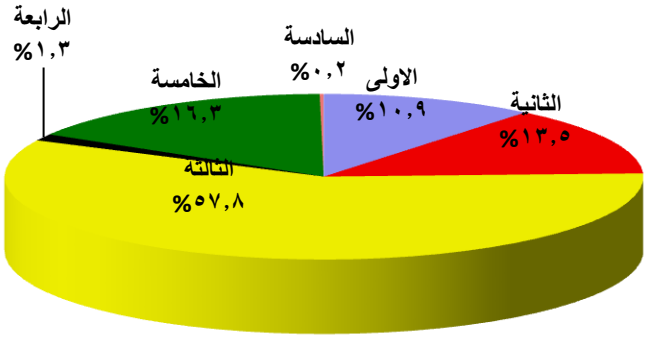

جدول رقم(9): المؤهل العلمي للموظفين العاملين بالمحاكم للعام 2011

المؤهل العلمي	العدد	النسبة من المجموع
ثانوي أو أقل	160	18.3
توجيهي	234	26.8
دبلوم	139	15.9
بكالوريوس	327	37.4
ماجستير	14	1.6
المجموع	874	%100

المؤهل العلمي للموظفين العاملين بالمحاكم للعام 2011

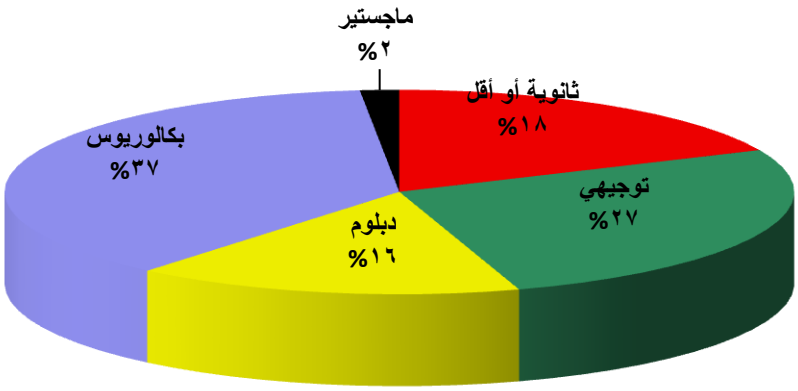

جدول رقم(10): توزيع حسب جنس الموظفين العاملين بالمحاكم للعام 2011

الجنس	العدد	النسبة من المجموع
أنثى	309	35.3
ذكر	566	64.7
المجموع	**875**	**%100**

توزيع حسب جنس الموظفين العاملين بالمحاكم للعام 2011

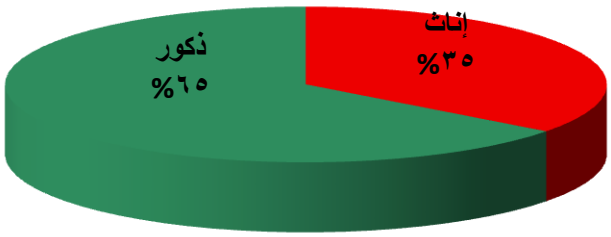

*** الإنجازات المالية لإدارة المحاكم خلال عام 2011:**

فيما يلي أبرز إنجازات إدارة المحاكم خلال عام 2011 على صعيد الشؤون المالية:

- طرح مزايدة تلزيم المشروبات في محاكم الضفة الغربية لعام 2011-2012 في النصف الثاني لعام 2011.
- إنجاز موازنة مجلس القضاء الأعلى من قبل فريق الموازنة لعام 2012 بمساعدة المستشار المالي للمجلس.
- الحصول على فوائد أمانات لحساب أمانات الضفة وغزة واستغلالها في النفقات التشغيلية للمجلس.
- إنجاز نظام سلف المحاكم (صناديق نثرية المحاكم) والعمل بها ابتداءً من النصف الثاني لعام 2011.
- طرح عروض أسعار لشركات النظافة للعمل بمجلس القضاء الأعلى وجميع محاكم الضفة الغربية .
- الحصول على منحتين من مشروع الأمم المتحدة الانمائي (UNDP) الأولى لتقديم الدعم اللوجستي لبرنامج ميزان 2 بمبلغ (224460 دولار) والثانية لإنشاء مركز استعلامات في ثلاث محاكم بمبلغ (81000 دولار).

- **النفقات:**

- بلغت موازنة مجلس القضاء الأعلى للسنة المالية 2011 حوالي (81,672,294.2) شيكل، تم صرف مبلغ (5,076,829.76) شيكل و (1,241,204.91) دولار،(161,215) دينار، وذلك مقابل المصاريف بالعملات الثلاث تتضمن مصاريف 2011 ومتأخرات 2010 ، وهذه المبالغ ما تم تحويله من الموازنة وجزء منه فوائد أمانات المجلس.
- انجاز المعاملات المالية والتواصل مع المستفيدين من أجل استكمال المعاملات المالية التي بحاجة إلى متابعة.
- تدقيق ومتابعة عمل صناديق النثرية الموجودة لدى المحاكم ومتابعة النواقص لدى الصناديق وإعداد المطالبات المالية لإستعاضة هذه السلف.
- متابعة الأمور المالية مع البنوك ووزارة المالية لتفادي وجود عوالق للسنة المالية.
- تسجيل وأرشفة جميع المعاملات التي أنجزت على برنامج بيسان وأرسلت للبنك للصرف للمستفيدين في الدفتر الخاص بالدائرة المالية، وذلك لسهولة الرجوع إليها في حال تم إغلاق البرنامج في أي فترة من الفترات.

- **المشتريات:**

- بلغت طلبيات الشراء لعام 2011 من العطاءات المركزية وعروض الأسعار (108) طلبية بمبلغ (202,724.88) دولار و (980,000) شيكل.
- تأمين كافة الإحتياجات في الأحوال التي توفر فيها مخصص مالي للأصناف المطلوبة.

- **الإيرادات:**

- بلغت قيمة الإيرادات لسنة 2011 حوالي(29,283,404) شيكل تسعة وعشرون مليون ومئتان وثلاثة وثمانون ألفاً وأربعمائة وأربعة شيكل، وهذه الإيرادات تشمل جميع صناديق المحاكم في الضفة، حيث يوجد خمسة عشرة صندوق في جميع المحاكم.
- تدقيق إيصالات رسوم صناديق المحاكم بشكل شهري وعمل التسوية البنكية من خلال قيمة الإيرادات الفعلية وكشف البنك.

- تسليم التقارير الشهرية إلى المراقب المالي في مجلس القضاء لإعادة التدقيق ومن ثم إرسالها إلى وزارة المالية بعد التحقق من صحة البيانات.

جدول رقم (11): بيانات تفصيلية لإيرادات المحاكم المختلفة في العام 2011.

اسم المحكمة	ايرادات المحاكم لسنة 2009	ايرادات المحاكم لسنة 2010	ايرادات المحاكم لسنة 2011	نسبة الزيادة 2011- 2009	النسبة المئوية للمجموع العام 2011
المحمة العليا	54,793.5	223,889.0	56,263.5	0.02	0.001
بداية رام الله	3,412,755.0	4,425,086.0	4,679,310.0	0.37	0.20
عدل رام الله	1,374,519.5	1,315,375.5	1,842783.5	0.34	0.06
حلحول	760,524.5	1,037,675.0	978,831.50	0.28	0.003
الخليل	2,506,327.0	3,096,688.0	2,616,447.00	0.04	0.09
بيت لحم	1,670,903.5	1,390,043.0	1,426,242.50	0.14	0.04
ب+ص/أريحا	550,621.5	731,941	791,447.00	0.43	0.02
نابلس	4,370,677.5	4,766,321.5	5,368,777.50	0.22	0.21
قلقيلية	1,349,530.5	1,800,708.0	1,916,441.00	0.42	0.06
دورا	1,272,389.0	2,195,008.5	1,670,382.00	0.31	0.06
طولكرم	1,934,701.0	2,706,913.5	3,012,406.50	0.55	0.10
ب.جنين 1	3,456,293.5	3,778,799.0	2,105,294.00	0.07 (2+1)	0.12
ب.جنين 2	00	00	1,584,712.50	–	–
سلفيت	561,500.3	561,691.5	679,267.00	0.21	0.02
طوباس	582,323.5	465,832.0	554,798.50	0.05	0.01
الإجمالي	23,857,859.8	28,495,971.5	29,283404	%34.5	%100

- **الأمانات:**

- استلام كافة التقارير الشهرية وكشوفات البنوك الخاصة بمقبوضات ومصروفات المحاكم، بالاضافة إلى استلام معززات إثبات عمليات القبض والصرف.
- تدقيق المقبوضات ومطابقتها مع كشف البنك ومن ثم تدقيق المصروفات للتأكد من صحة وسلامة الإجراءات المتبعة.
- إعداد التسويات البنكية ومرفقات التسوية التفصيلية لكل مبلغ غير مطابق ووضعها في بنود معلقة لحين بيان سبب ذلك.
- إعداد التقارير المالية الشهرية لدوائر التنفيذ في مختلف المحاكم.
- بلغت أرصدة الأمانات نهاية 2011/12/31 بالعملات الثلاث لجميع محاكم الضفة الغربية (6,156,736.621) دينار،(11,968,642.97 شيكل)، (505,063.25) دولار.
- أمانات قطاع غزة :بلغ اجمالي الإيداعات (975,566.69) شيكل وإجمالي المصروفات (766,306369) شيكل.

وفيما يلي توضيح لأمانات المحاكم للسنوات 2009، 2010، 2011:

- **أرصدة الأمانات بالشيكل:** يظهر كشف الأمانات أن المحاكم تحتفظ بأموال بثلاث عملات هي الشيكل و الدينار الأردني و الدولار الأمريكي ، بلغ رصيد آخر المدة عام 2009 حوالي 7.15 مليون شيكل ارتفع عام 2010 حوالي 9.9 مليون شيكل و بعد ذلك انخفض رصيد آخر المدة إلى 9.3مليون شيكل تقريباً في عام 2011، فمع ذلك كانت نسبة الزيادة من عام 2011- 2009 في الرصيد 30.3% . فيما يلي تفاصيل عن الأمانات بالشيكل :
- رصيد أول المدة : ارتفع رصيد أول المدة في عام 2009 من 6.7مليون شيكل إلى 7.15مليون شيكل لعام 2010 و واصل ارتفاعه عام 2011 إلى 9.9 مليون شيكل تقريباً بنسبة زيادة 0.46 0.
- مجموع الإيداعات : ارتفعت الإيداعات من 10 مليون عام 2009 إلى 23 مليون لعام 2010 و من ثم ارتفعت بعام 2011 إلى 37 مليون شيكل بنسبة زيادة 2.68 0.
- مجموع المصروفات : ارتفعت المصروفات من 9.9 مليون شيكل لعام 2009 إلى 20.4 مليون شيكل عام 2010 و واصلت ارتفاعها إلى 32 مليون شيكل لعام 2011بنسبة زيادة 2.23 0.
- الفوائد الدائنة: ارتفعت بنسبة 2.32 عام 2011 بالمقارنة مع عام 2009.
- الفوائد المدينة : انخفضت بنسبة 22% عام 2011 بالمقارنة مع عام 2009.

- **أرصدة الأمانات بالدينار:** بلغ رصيد آخر المدة عام 2009 حوالي 4.14مليون دينار ، ارتفع عام 2010 حوالي 5.5مليون دينار و واصل ارتفاعه إلى 9.5مليون دينار في عام 2011 ، فكانت نسبة الزيادة في الرصيد 131.31 . فيما يلي تفاصيل عن الأمانات بالدينار:
- رصيد أول المدة: ارتفع رصيد أول المدة في عام 2009 من 2.8مليون دينار إلى 4.14 مليون دينار لعام 2010 و واصل ارتفاعه عام 2011 إلى 5.5 مليون دينار تقريباً بنسبة زيادة 93.44 0
- مجموع الإيداعات: ارتفعت الإيداعات من 3.8مليون عام 2009 إلى 5.1مليون لعام 2010 و من ثم ارتفعت بعام 2011 إلى 6.8مليون دينار بنسبة زيادة 77% 0.
- مجموع المصروفات: ارتفعت المصروفات من 2.5مليون دينار لعام 2009 إلى 3.7 مليون دينار عام 2010

وواصلت ارتفاعها إلى 6.2 مليون دينار لعام 2011 بنسبة زيادة 1.48 .

- الفوائد الدائنة: ارتفعت بنسبة 20.49 عام 2011 بالمقارنة مع عام 2009.
- الفوائد المدينة: انخفضت بنسبة 98% خلال الفترة من (2009-2011).

- **أرصدة الأمانات بالدولار**: بلغ رصيد آخر المدة عام 2009 حوالي 93 ألف دولار ، انخفض عام 2010 فأصبح حوالي 91 ألف دولار ومن ثم ارتفع إلى 395 ألف دولار في عام 2011 ، فكانت نسبة الزيادة في الرصيد 671.36. فيما يلي تفاصيل عن الأمانات بالدينار :-
- رصيد أول المدة : انخفض رصيد أول المدة في عام 2009 من 93 ألف دولار إلى 91 ألف دولار لعام 2010 ومن ثم ارتفع عام 2011 إلى 395 ألف دولار تقريباً فبالمقارنة للفترة من 2009-2011 ارتفع رصيد أول المدة بنسبة زيادة 323.98 .
- مجموع الإيداعات : انخفضت الإيداعات من 1.38 ألف دولار عام 2009 إلى 1.26 مليون لعام 2010 و من ثم ارتفعت بعام 2011 إلى 1.39 مليون دولار فبالمقارنة للفترة من عام 2009-2011 ارتفعت نسبة الإيداعات بنسبة زيادة 1%.
- مجموع المصروفات : انخفضت المصروفات من 1.38 مليون دولار لعام 2009 إلى 959 ألف دولار عام 2010 ومن ثم ارتفعت إلى1.28 مليون دولار لعام 2011 فبالمقارنة للفترة من عام 2009-2011 انخفضت نسبة المصروفات بنسبة 7%.
- الفوائد الدائنة: تم إعادة بعض الفوائد بالعام 2011 التي تم استقطاعها من اشهر سابقة بنفس العام بقيمة 144.55.
- الفوائد المدينة: ارتفعت قيمة الفوائد المدينة من 65.73 دولار بالعام 2009 إلى 267.06 دولا بالعام 2010 ومن ثم انخفضت بالعام 2011 إلى 244.74 دولار فبالتالي أصبح نسبة الزيادة في استقطاع الفوائد الدينة بنسبة 2.720

جدول رقم (12): كشف تفصيلي بأمانات المحاكم و نسبة الزيادة للأعوام (2009-2011)

البيان	2009	2010	2011	نسبة الزيادة من 2010-2009
الرصيد أول المدة بالشيكل	6770212.9	7150264.58	9909695.34	0.46
مجموع الإيداعات بالشيكل	10304988.15	23238477.45	37966152.04	2.68
مجموع المصروفات بالشيكل	9917106.3	20468680.83	32005534.98	2.23
مبالغ ربطت بالوديعة	0	0	6550000	0.00
الفوائد الدائنة بالشيكل	1092.95	1916.7	3626.45	2.32
الفوائد المدينة بالشيكل	8923.54	12282.56	6947.75	-0.22
رصيد آخر المدة	7150264.16	9909695.34	9316991.1	30.30
الرصيد أول المدة بالدينار	2873450	4143185.61	5558281.469	93.44
مجموع الإيداعات بالدينار	3855052.2	5166756.73	6831571.544	0.77
مجموع المصروفات بالدينار	2537457.1	3748672.19	6285650.817	1.48
مبالغ ربطت بالوديعة	0	0	3480000	0.00
الفوائد الدائنة بالدينار	13.67	1009.14	293.71	20.49
الفوائد المدينة بالدينار	47873.1	3997.821	759.29	-0.98
رصيد آخر المدة	4143185.67	5558281.469	9583736.616	131.31
الرصيد أول المدة بالدولار	93245.83	91405.22	395343.03	323.98
مجموع الإيداعات بالدولار	1385401.9	1263698.3	1398109.35	0.01
مجموع المصروفات بالدولار	1387176.8	959493.43	1288258.94	-0.07
مبالغ ربطت بالوديعة	0	0	200000	0.00
الفوائد الدائنة بالدولار	0	0	114.55	0.00
الفوائد المدينة بالدولار	65.73	267.06	244.74	2.72
رصيد آخر المدة	91405.2	395343.03	705063.25	671.36

ثانياً، دائرة الرقابة والجودة والمتابعة:

تقوم إدارة الرقابة والجودة بمتابعة تطبيق الأعمال الإدارية وفق الأنظمة والإجراءات المتبعة في المجلس والمحاكم وبما يتوافق وصحيح القانون، وتتولى إدارة عملية الرقابة الداخلية وتقييم العمل في دوائر المجلس والمحاكم بهدف تحسين الأداء الإداري، وضمان تقديم الخدمة الفضلى في دوائر أقلام المحاكم وكتبة العدل ودوائر التنفيذ ودوائر التبليغات. وتتكون الإدارة العامة للرقابة والجودة من الدوائر التالية:

1.1. دائرة الرقابة والجودة: تتولى الدائرة التدقيق على جميع إجراءات وعمل المحاكم والمجلس في المجال الإداري والتشغيلي والتأكد من تطبيق جميع الأنظمة وإجراءات وتعليمات العمل المتبعة في المجلس والمحاكم. وإعداد تقارير حول الآداء ورصد حالات عدم الإلتزام واقتراح التوصيات اللازمة لتحسين الآداء للمجلس والمحاكم، ومتابعة تنفيذ الحلول والإجراءات والقرارات المتخذة مع الدوائر والإدارات ذات العلاقة.

1.2. قسم متابعة خدمات المحاكم: تتولى الدائرة وضع خطط تنفيذية للدائرة بحيث تشمل جميع أعمالها الرقابية والإشرافية على دوائر كل من أقلام المحاكم، كتبة العدل، التبليغات، والتنفيذ، ومتابعة تنفيذ الخطط الخاصة بها.

1.3. قسم متابعة دوائر اقلام المحاكم: يتولى هذا القسم متابعة دوائر أقلام المحاكم ووضع الخطط اللازمة لسير العمل فيها، والتأكد أن الدوائر تعمل على إستلام الدعاوى وتسجيلها وفتح ملفات الدعاوى وكتابة المحاضر وتعيين مواعيد الجلسات وفق الأصول ووفق الأنظمة والتعليمات وبشكل دقيق.

1.4. قسم متابعة دوائر كاتب العدل: يتولى هذا القسم مهمة مراقبة عمل دوائر كتاب العدل وفحص مدى إلتزامها بالقوانين والأنظمة والإجراءات المتبعة.

1.5. قسم متابعة دوائر التنفيذ: يتولى هذا القسم مهمة مراقبة عمل مأموري التنفيذ وموظفي دائرة التنفيذ وفحص مدى الإلتزام بالقوانين والإجراءات المتبعة.

1.6. قسم متابعة دوائر التبليغات: يتولى القسم متابعة دوائر التبليغات ووضع الخطط اللازمة لسير العمل فيه.

المحور الثالث: التخطيط وإدارة المشاريع

تضطلع وحدة التخطيط وإدارة المشاريع في مجلس القضاء الأعلى بوضع الخطوط العامة للخطة الاستراتيجية لمجلس القضاء الأعلى بناء على توجهات مجلس القضاء الأعلى، وتنسيق الخطط التشغيلية بناءً على أولويات العمل في الإدارات والمحاكم. كما تقوم بإدارة المشاريع والتواصل مع المانحين والجهات ذات الصلة، وقياس مؤشرات التقدم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لمجلس القضاء الأعلى.

وفيما يلي أبرز إنجازات التخطيط وإدارة المشاريع:

1. إستناداً لقرار مجلس الوزراء القاضي بالبدء بعملية التحضير لوضع الخطة الوطنية الفلسطينية للأعوام 2011–2013، قامت وحدة التخطيط وإدارة المشاريع في مجلس القضاء الأعلى بالتعاون مع اللجنة القطاعية لصياغة خطة قطاع العدالة المتوسطة المدى بصياغة الخطة المتعلقة بقطاع العدالة في نهاية عام 2010، وتم تقديمها لمكتب رئاسة الوزراء. وفي عام 2011، وبالتنسيق بين مؤسسات قطاع العدالة الثلاثة (مجلس القضاء الأعلى، مكتب النائب العام، ووزارة العدل)، تمّ صياغة مؤشرات الأداء للخطة الإستراتيجية لقطاع العدالة، وبالرغم من العمل المشترك في صياغة المؤشرات قد حقق إنجازات ملموسة على صعيد تحديد الصلاحيات والمسؤوليات، إلاّ أنه ما زالت حتى هذه اللحظة الكثير من الصعوبات بسبب عدم وجود نص قانوني واضح يحدد صلاحيات ومسؤوليات كل مؤسسة من مؤسسات قطاع العدالة بشكل واضح.

2. تحديد وصياغة الوثيقة الإستراتيجية لمجلس القضاء الأعلى وخطط المجلس السنوية، ولتحقيق هذا الإنجاز عقدت الدائرة العديد من اللقاءات مع مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى ودوائر المجلس المختلفة للوقوف على الاحتياجات الحقيقية للسلطة القضائية.

3. المشاركة في اللجنة المشكلة من قبل رئيس مجلس القضاء الأعلى لوضع مقترح موازنة السلطة القضائية لسنة 2011.

4. المساهمة في صياغة ومراجعة مذكرات التفاهم الموقعة بين مجلس القضاء الأعلى وكل من:

أ) مدير عام الشرطة القضائية؛ والمتعلقة بعمل الشرطة القضائية لدى المحاكم وحماية القضاة.

ب) جامعة بيرزيت والمتعلقة بالتعاون بين المكتب الفني ومعهد الحقوق وربط برنامج "المقتفي" ببرنامج " ميزان" والذي من خلاله يستطيع المستخدم إيجاد القوانين، والأحكام القضائية المختلفة حسبما تقتضي الحاجة.

ت) المعهد القضائي والمتعلق بآليات التواصل وتفعيل المعهد.

ث) النيابة العامة والمتعلقة بعقد اجتماعات بين النيابة العامة وإدارة التفتيش القضائي وإدارة تكنولوجيا المعلومات بهدف توحيد إجراءات التفتيش القضائي. ونقل برنامج ميزان للنيابة العامة.

ج) الممثلية الكندية ووزارة التخطيط والمتعلقة بإعداد وصياغة ومراجعة اتفاقية مشروع بناء (قصر العدل في رام الله، ومجمع المحاكم في الخليل، ومجمع المحاكم في طولكرم) الممول من قبل الحكومة الكندية.

ح) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمتعلق بهدف تبادل المعلومات بين الطرفين.

5. التواصل مع المانحين بخصوص احتياجات السلطة القضائية وصياغة المقترحات وتقديمها للمانحين، والتي تمثلت بما يلي:

أ) مقترح دعم إدارة المجلس المالية: وذلك من خلال توفير خبير مالي ليقوم بتقييم وضع الدائرة المالية، وتدريب كوادرها، وتقديم خطة عمل لتطويرها وتنظيم عملها وتغيير هيكلتها. تم تقديم هذا المشروع للمفوضية الأوروبية وتم الموافقة عليه، وبعد أن راجعت الوحدة اتفاقية المشروع، قام الطرفين بالتوقيع وبعدها بدأ الخبير بمزاولة عمله في المجلس في الإدارة المالية.

ب) مقترح تزويد مكتب رئيس مجلس القضاء بخبير للعمل كمساعد قانوني.

ت) مقترح إنشاء مركز الأبحاث والدراسات القضائية في المجلس.

ث) مقترح إنشاء مكتبات قضائية في محاكم الضفة الغربية.

ح) مقترح دعم وحدة التكنولوجيا وإدارة المعلومات، من خلال توفير خبير لتطوير عمل الوحدة.

خ) مقترح دعم طباعة قرارات المحكمة العليا.

ج) مقترح دعم توفير مجمعات لمحاكم الصلح والبداية، بحيث تحل محل المحاكم المستأجرة والتي لا توفر مكاناً مناسباً لعملية التقاضي وتقلل من احترام المواطن وهيبة القضاة. وقد تعاونت وحدة التخطيط مع البعثة التي كلفتها المفوضية الأوروبية لعمل دراسة حول هذا الاحتياج، ووفرت لهم الدراسات والمعلومات التي تكمل دراستهم. وقد تمت الموافقة على المشروع.

د) وافقت وزارة التخطيط على مقترحات المشاريع الطارئة المقدمة من وحدة التخطيط وتم تنفيذ المشاريع الثلاثة وهي: توفير مولدات كهربائية لمحاكم بداية وصلح (رام الله، الخليل، جنين)، تأثيث وتجهيز محكمة العدل العليا في رام الله، وترميم السجلات والوثائق الهامة في محاكم الصلح والبداية في الضفة الغربية.

ذ) بالتعاون مع دائرة التكنولوجيا وإدارة المعلومات، وبالتحديد مع فريق تطوير برنامج ميزان2، قدمت وحدة التخطيط وإدارة المشاريع خطة تطبيق وتدقيق البيانات لإنهاء المرحلة الأخيرة من مشروع تطوير برنامج ميزان 2 ، و ما يزال المشروع قيد التنفيذ. بالإضافة إلى ذلك، قدمت وحدة التخطيط طلباً لتعيين خبير لدعم إنهاء تطوير مشروع ميزان 2، وقد تمت الموافقة على هذا الطلب ويزاول الخبير حالياً عمله في وحدة التكنولوجيا وإدارة المعلومات.

ر) تقوم الوحدة بالتعاون المستمر مع وحدة التدريب من أجل تنسيق التمويل المتعدد لموضوع تدريب القضاة وموظفي مجلس القضاء الأعلى.

6. تعتبر وحدة التخطيط وإدارة المشاريع عضواً مشاركاً يمثل مجلس القضاء الأعلى في مجموعات العمل التالية:

أ) مجموعة عمل قطاع العدالة.

ب) مجموعة عمل قطاع العدالة التقنية.

ت) مجموعة عمل تطبيق تنفيذ الممولين لالتزاماتهم المالية تجاه قطاع العدالة.

ث) اللجنة التقنية واللجنة التوجيهية لمشروع بناء المحاكم.

ج) اللجنة الفلسطينية الأوروبية لسياسة الجوار الأوروبي.

ح) اللجنة المشتركة الفلسطينية الأوربية لحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد.

خ) لجنة إعداد مسودة مشروع قانون المساعدة القانونية .

المحور الرابع: المركز الإعلامي القضائي (الإعلام والعلاقات العامة)

عمل المركز الإعلامي القضائي خلال عام 2011 على تفعيل دوره في نشر المعلومات الخاصة بالسلطة القضائية ، بناءً على التوصيات الصادرة عن العديد من حلقات النقاش والمؤتمرات واللقاءات مع المؤسسات الرسمية والإعلامية والأهلية ، بما يتناغم مع السياسة الإعلامية للسلطة القضائية، ويتناسب وطبيعة البيئة القانونية في فلسطين ويلبي احتياجاتها. وخلصت هذه اللقاءات إلى حاجة المجتمع الفلسطيني لنمط إضافي من المعلومات القضائية والإطلاع على قرارات المحاكم الفلسطينية وإبراز الجهد النوعي الذي تبذله الهيئات القضائية . وفي هذا الإطار تمّ رفع نسبة المادة الإخبارية التي ينتجها المركز الإعلامي بشكل يومي من خلال نشر القضايا النوعية على الموقع الإلكتروني للمجلس ولدى كافة وسائل الإعلام المختلفة، وقد تكللت جهود المركز مؤخراً بإفراد زاوية خاصة لأخبار القضاء لدى وكالة المعلومات الفلسطينية "وفا"، إضافة الى زاوية "مواطن" لدى وكالة معا الإخبارية. وفيما يلي عرض إنجازات المركز الإعلامي (الإعلام والعلاقات العامة) وفقاً للخطة الاستراتيجية للسلطة القضائية 2011– 2013 :

- تنظيم حملة تعريف بوحدة الشكاوى بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى، وذلك من خلال السبوتات الإذاعية واللقاءات التلفزيونية مع رئيس مجلس القضاء ورؤساء الإدارات، والمساهمة بإعداد الفصل الخاص بدليل شكاوى السلطة القضائية من دليل خدمة الجمهور، التعاون مع وحدة الرقابة والجودة لإصدار دليل خدمة الجمهور.

- المشاركة في تنسيق وتنظيم أعمال المؤتمر القضائي الرابع .
- بالتنسيق مع وحدة تكنولوجيا المعلومات، تنظيم حملة إعلامية للتعريف ببرنامج ميزان (2) من خلال إعداد ونشر التقارير الإخبارية، اللقاءات التلفزيونية، ورشات العمل، وكذلك التنسيق والتغطية الإعلامية لأنشطة توقيع مذكرات التفاهم مع الجهات ذات العلاقة.
- عقد ورشة عمل حول الإعلام والقضاء.
- التغطية الإعلامية المنتظمة لأنشطة وأعمال التدريب القضائي.
- التغطية الإعلامية للقاء الذي عقد حول استحقاق أيلول من وجهة نظر قانونية، بالتعاون مع مركز الأبحاث والدراسات القضائية.
- التغطية المنتظمة لكافة جلسات المحاكم الدستورية والقضايا المنظورة أمام محكمة جرائم الفساد والقضايا التي تعتبر محل اهتمام الرأي العام.
- التنسيق لعقد سلسلة ورشات عمل متتالية بالتعاون مع وحدة التخطيط وإدارة المشاريع لدى لمناقشة الوثيقة الإستراتيجية للسلطة القضائية.
- التنظيم والتنسيق لمشاركة القضاة والعاملين في السلطة القضائية في الفعالية الوطنية الداعمة لعضوية فلسطين بالأمم المتحدة.
- تغطية توقيع مذكرة تفاهم بين الجهاز المركزي للإحصاء ومجلس القضاء.
- تغطية اللقاء الذي عقده مركز الأبحاث والدراسات القضائية بحضور خبير القانون الدولي (جون كويجلي)، وبمشاركة القضاة ورجال القانون حول الآثار القانونية لإنضمام فلسطين للأمم المتحدة.
- إصدار مجلة قضاؤنا.

- تنظيم ورشة عمل حول الاعلام والقضاء بحضور ممثلي عدد من المؤسسات الإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني.
- التحضير لتطوير الموقع الإلكتروني الجديد الخاص بالسلطة القضائية.
- التحضير لتنفيذ برنامج إذاعي درامي حول ملفات القضاء.
- التعاون مع إدارة المحاكم لإصدار الأجندة القضائية لسنة 2012.

رصد التغطية الإعلامية المكتوبة (خبر، مقال، تقرير):

- تم نشر 70 مادة إخبارية على صفحة وكالة معا الاخبارية.
- تم نشر 65 مادة إخبارية في صحيفة القدس.
- تم نشر 59 مادة إخبارية على صفحة وكالة وفا.
- تم نشر 53 مادة إخبارية في صحيفة الأيام.
- تمّ نشر 47 مادة إخبارية في صحيفة الحياة الجديدة.

جدول رقم (13): عدد التغطية الإخبارية في وسائل الإعلام

وسيلة الاعلام	حجم التغطية
وكالة معا	70
صحيفة القدس	65
وكالة وفا	59
صحيفة الايام	53
صحيفة الحياة الجديدة	47
المجموع	**294**

وسائل الإعلام الخارجية التي استخدمت في الاعلام القضائي وحجم التغطية

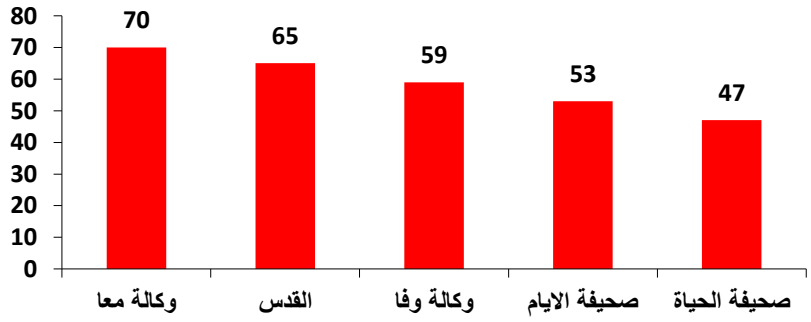

- بالاضافة إلى مواقع الالكترونية إخبارية أخرى تناولت أخبار السلطة القضائية مثل: اذاعة راية، شبكة فلسطين الاخبارية، موقع بانيت، الزيتونة الاخبارية، فلسطين برس، وتلفزيون الفجر.
- إعداد البيانات التوضيحية للرد على بعض وسائل الاعلام التي نشرت معلومات مغلوطة عن السلطة القضائية.

مؤتمرات صحفية:

- مؤتمر صحفي مع معالي القاضي فريد الجلاد بتاريخ 2011/1/25.
- مؤتمر صحفي مع معالي القاضي فريد الجلاد بتاريخ 2011/7/13 على هامش جولة للصحفيين إلى محكمة جرائم الفساد.

1. مقابلات ولقاءات تلفزيونية:

- مقابلة مع معالي القاضي فريد الجلاد ضمن الإعلان عن إنطلاق لمشروع القضاء الإداري.
- مقابلة مع سعادة القاضي عزت الراميني حول صناديق الشكاوى.
- لقاء مع معالي القاضي فريد الجلاد ود.عزمي الشعيبي حول صناديق الشكاوى على تلفزيون فلسطين ومكس.
- مقابلة مع القاضي ثريا الوزير حول الوثيقة الاستراتيجية على تلفزيون فلسطين.
- مقابلات مع معالي القاضي فريد الجلاد على القنوات المحلية والفضائية العربية والأجنبية حول المؤتمر القضائي الرابع.
- لقاء مع الأستاذ مراد رمان، مدير وحدة تكنولوجيا المعلومات في مجلس القضاء الأعلى، حول برنامج ميزان 2.
- لقاء مع مسؤول وحدة الشكاوى الأستاذ أمجد السرميطي على تلفزيون فلسطين ضمن برنامج بيالارا حول وحدة الشكاوى في مجلس القضاء الأعلى.
- في إطار إعداد مجلة عدالة من قبل مركز المعلومات العدلي في وزارة العدل وتلفزيون وطن، قام المركز الإعلامي القضائي بالتنسيق للمقابلات واللقاءات التلفزيونية التي تمت مع العديد من السادة القضاة وموظفي السلطة القضائية.

تعزيز الكادر الوظيفي ورفع القدرات:

- تم خلال العام 2011 تعيين صحفيين إثنين على عقود بحيث أصبح عدد العاملين في المركز ثلاثة موظفين، كما تمّ عقد الدورات التدريبية التالية لهم:
- دورة إنتاج تلفزيوني لموظفي الإعلام.
- دورة ICDL للموظفين.
- دورة البروتوكول والإتيكيت للموظفين.
- دورة لغة إنجليزية.

المحور الخامس: تكنولوجيا المعلومات (حوسبة المحاكم):

تقوم دائرة تكنولوجيا المعلومات في مجلس القضاء الاعلى بأتممتة وحوسبة المحاكم من أجل تطوير وتسهيل العمل القضائي في المحاكم الفلسطينية ليرقى هذا العمل الى مصاف الأنظمة القضائية المتطورة حيث حققت هذه الدائرة انجازات على هذا الصعيد تجسدت في تصميم برنامج ميزان (2) والذي تم تعميمه على كافة المحاكم النظامية مما ساهم في زيادة سرعة وفاعلية أداء المحاكم باختلاف أنواعها ودرجاتها، وقد تمثلت منجزات هذه الدائرة في العام 2011 في الآتي:

1. برنامج إدارة سير الدعوى (ميزان2):

تم تدريب (330) موظفاً من موظفي المحاكم على استخدام برنامج إدارة سير الدعوى الجديد (ميزان 2). بالإضافة إلى تدريب موظفي المحاكم، عملت الدائرة على ما يلي:

- تحويل كافة البيانات من البرنامج القديم إلى البرنامج الجديد وتدقيقها.
- تطبيق البرنامج الجديد في محاكم الصلح والبداية.
- متابعة التطبيق ومطابقة الجداول والسجلات الورقية والإلكترونية.

2. أرشفة القضايا ومرفقاتها من خلال برنامج ميزان 2:

- المسح الضوئي لكافة ملفات القضايا ومرفقاتها في مجمع محاكم رام الله والخليل ونابلس وطولكرم.
- المسح الضوئي لما يعادل 70% من القضايا ومرفقاتها في مجمع محاكم بيت لحم.
- المسح الضوئي لما يعادل 15% من القضايا ومرفقاتها في مجمع محاكم قلقيلية.
- المسح الضوئي لما يعادل 10% من القضايا ومرفقاتها في محكمة حلحول.
- المسح الضوئي لما يعادل 60% من القضايا ومرفقاتها في مجمع محاكم جنين.

3. تطوير برامج للأرشفة وبرامج وأعمال أخرى:

- قامت الدائرة بتطوير نظام الأرشفة الإلكتروني في كل من مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى، وإدارة المحاكم ودائرة تكنولوجيا المعلومات ومحكمتي بداية صلح الخليل. كما قامت الدائرة بتدريب 30 موظفاً على آليات إستخدام هذا البرنامج، وتحويل كافة بيانات المراسلات من الجداول القديمة إلى النظام الجديد، وتطبيق البرنامج الجديد، ومتابعة التطبيق والتطوير بناء على طلبات مستخدمي النظام.

- تطوير برنامج الإصطفاف الالكتروني لمراجعي دوائر التنفيذ والكاتب العدل، وتطبيقه تجريبياً في دائرتي التنفيذ في رام الله ونابلس.
- تطوير برنامج لإدارة اللوازم والمخازن وتدريب الموظفين عليه والبدء بترحيل الأرصدة إليه من الجداول القديمة.
- تركيب نظام UPS جديد لمبنى مجلس القضاء الأعلى الجديد.
- متابعة نقل مبنى محكمة دورا إلى المبنى الجديد فيما يتعلق بشؤون تكنولوجيا المعلومات.
- تطوير خطوط اشتراكات الإنترنت في جميع المحاكم والدوائر.
- متابعة تجهيز غرف السادة القضاة الجدد من كافة مستلزمات الأتمتة.
- متابعة عمليات الصيانة والدعم الفني على مدار الساعة لجميع المحاكم والدوائر.
- تفعيل الخدمات الإلكترونية للسادة المحامين وتدريبهم على استخدامها بالتعاون مع نقابة المحامين.
- تفعيل العمل بالبريد الالكتروني الخاص بالمجلس على النطاق COURTS.GOV.PS لجميع العاملين الإداريين في الدوائر والمحاكم.
- تدريب موظفي الدعم اللوجستي لبرنامج ميزان (2) من حيث تدقيق البيانات ومتابعة عملية الأرشيف وتجهيزهم للعمل على النظام.

الفرع الثاني: إدارات مجلس القضاء الأعلى ذات الطابع الفني والقانوني

يغطي هذا الفرع عمل إدارات مجلس القضاء الأعلى ذات الطابع الفني والقانوني، وهي: المكتب الفني، التفتيش القضائي، التدريب القضائي، ومركز الأبحاث والدراسات القضائية. وسنعرض في كل محور من محاور هذا الفرع إلى إنجازات الإدارات أعلاه خلال عام 2011، وذلك على النحو المبين أدناه:

المحور الأول: المكتب الفني

يُعتبر المكتب الفني في المحكمة العليا أحد أهم الإدارات التي تعمل على دعم العمل القضائي من خلال بناء نظام معلومات قضائي كفؤ وفعال. يختصّ المكتب الفني وفقاً لقانون السلطة القضائية رقم 1 لسنة 2002 وقانون تشكيل المحاكم النظامية رقم 5 لسنة 2001 بما يلي:

1. استخلاص المباديء القانونية المستنبطة من الأحكام القضائية التي تصدرها المحكمة العليا ونشرها بعد موافقة رئيس الهيئة المصدرة لها.
2. تحضير الأبحاث الضرورية لعمل المحاكم والقضاة.
3. نشر الأحكام القضائية.
4. الإشراف على عمل المكتبات القانونية.
5. تلبية أية طلبات صادرة من رئيس المحكمة العليا.

إنّ تعميم المبادئ القانونية على القضاة وأعضاء النيابة العامة ونقابة المحامين وتتابع نشرها يساهم في توحيد نسق الأحكام في مختلف المحاكم، ويساهم في تقليل الطعون المرفوعة إلى محاكم الإستئناف والبداية بصفتها الإستئنافية وحتى المحكمة العليا الأمر الذي يخفف من الاختناق القضائي أمام هذه المحاكم. كذلك فإنّ تعميم المبادئ القانونية يعمل على زيادة جودة الأحكام الصادرة من المحاكم الأدنى درجة وذلك لما يساهمه من إعطاء قضاة هذه المحاكم الخطوط العريضة للقضايا المنظورة أمامهم عند قياسها بالأحكام الصادرة عن المحكمة العليا، ويساهم في إطلاع المحامين والقضاة على قرارات المحكمة العليا الصادرة بهيئتها العامة والذي نصّ القانون على وجوب إتباعها لدى

المحاكم الأدنى درجة. ويؤدي نشر الأحكام القضائية إلى وضع معايير إرشادية للقضاة والعاملين لسير الدعوى وإدارتها بما يؤدي إلى سرعة الفصل في القضايا.

عمل المكتب الفني بالمحكمة العليا على نشر الأحكام القضائية الصادرة عن المحكمة العليا والمبادئ القانونية المستنبطة منها لوضع هذه الأحكام في متناول القضاة والمحامين والعاملين في الشأن القانوني.

وقد حقق المكتب الفني خلال عام 2011 الإنجازات التالية:

1. **<u>النشر الورقي</u>:**

للإعداد للنشر الورقي قام المكتب الفني بالمهام التالية:

- استخلاص المبادئ القانونية للأحكام الصادرة عن المحكمة العليا في السنوات 2007 و2008 و2009 و2010، ويجري العمل على استخلاص المبادئ القانونية الصادرة في عام 2011.
- نشر الأحكام القضائية والمبادئ القانونية المستنبطة منها لسنتي 2005 و2006 في المواد المدنية والجزائية والإدارية على ثلاثة كتب.
- التحضير لنشر القوانين المتعلقة بالسلطة القضائية.

وقد قام المكتب الفني في المحكمة العليا خلال عام 2011 بإصدار ثلاثة كتب جديدة للمبادئ القانونية الصادرة عن المحكمة العليا ذلك استكمالاً لعملية النشر التي قام بها المكتب الفني ، واحتوت الكتب على المبادئ القانونية الصادرة عن المحكمة العليا لسنتي 2005، 2006 وكانت مواضيع الإصدارات هي:

- مجموعة المبادئ القانونية الصادرة عن محكمة النقض الفلسطينية (في القضايا الجزائية) لسنتي 2005-2006
- مجموعة المبادئ القانونية الصادرة عن محكمة النقض الفلسطينية (في القضايا الحقوقية) لسنتي 2005-2006
- مجموعة المبادئ القانونية الصادرة عن محكمة العدل العليا الفلسطينية لسنتي 2005، 2006 .

2. **النشر الإلكتروني:**

عمل المكتب الفني ولا زال على إنجاز هذه المهمة من خلال مذكرة التفاهم التي وقعت ما بين رئيس مجلس القضاء الأعلى ورئيس جامعة بيرزيت لتعزيز سبل التعاون بين المكتب الفني ومعهد الحقوق. ولاحقاً لتوقيع المذكرة المُشار إليها تمّ نشر جميع الأحكام القضائية على قاعدة المقتفي (منظومة القضاء والتشريع في فلسطين) حتى نهاية عام 2010، وتمّت الإشارة على صفحة المقتفي الإلكترونية بأنّ هذه القاعدة هي ثمرة تعاون بين المكتب الفني ومعهد الحقوق، ويعمل المكتب الفني بإستمرار على متابعة النشر على المقتفي، وكذلك نشر أحكام محاكم الإستئناف على ذات الصفحة.

3. **الإحصاء:**

يعمل المكتب الفني وبشكل دوري (شهري) على إحصاء القضايا التي تم فصلها في كافة المحاكم النظامية والقضايا المدورة والمسجلة حديثاً وتقديم تقرير إحصائي بهذا الخصوص لمجلس القضاء الأعلى، بما يساهم في معرفة عدد القضايا المفصولة والمدورة والمسجلة حديثا لكل محكمه وقاضٍ.

4. **المكتبات:**

يعمل المكتب الفني على إنشاء مكتبات قانونية في كلّ محكمة، وقد قام المكتب بإعداد وإختيار قوائم الكتب لجميع المكتبات التابعة لمجلس القضاء الأعلى.

5. **الإستشارات القانونية والأعمال الأخرى:**

يعمل المكتب الفني على إبداء الرأي والإستشارات حول العديد من المسائل التي يُكلّف بها من رئيس مجلس القضاء الاعلى. إضافةً إلى ذلك، فقد قام المكتب الفني خلال العام 2011 بعمل العديد من الدراسات والأبحاث والورشات والمذكرات المتعلقة بمجلس القضاء الأعلى، من أهمها:

- تنفيذ الإتفاقية بين مجلس القضاء الأعلى والمركز الإحصائي الفلسطيني، وحضور ورشات العمل الخاصة بذلك.
- المساهمة في إعداد مشروع قانون المساعدة القانونية.
- المساهمة في إعداد الهيكلية المقترحة لمجلس القضاء الأعلى.
- إعداد المذكرة التفسيرية الخاصة بحصانة موظفي الأونروا ومتابعتها.
- المساهمة في مشروع الإستقلال المالي والإداري للسلطة القضائية.

- إعداد دراسة بعنوان دستورية التشريعات الثورية الصادرة عن منظمة التحرير الفلسطينية.
- التحضير لمذكرة تفاهم بين مجلس القضاء الأعلى والمجلس الأعلى للقضاء الشرعي حول تطبيق برنامج ميزان2 في المحاكم الشرعية.

المحور الثاني: التفيش القضائي

أناط قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002 ولائحة التفتيش القضائي رقم (4) لسنة 2006 مهاماً وأهدافاً مسؤوليات محددة بدائرة التفتيش القضائي. ومن ضمن هذه الأهداف ترسيخ مبدأ استقلال القضاء والحفاظ على قواعد العدالة وتعزيز ثقة الجمهور بالمرافق القضائية، وإيجاد قضاء عنوانه النزاهة وقوامه المعرفة، وذلك من خلال تفعيل الرقابة على أعمال القضاة بجميع درجاتهم؛ صلحا وبداية واستئنافا. وتنظيم زيارات تفتيشية؛ فجائية ودورية، وذلك للتعرف على قدرات القضاة المهنيه واللغوية والتنظيمية وكفاءتهم القضائية والقانونية ومقدرتهم في الأداء كما وكيفا، ومدى انضباطهم بالسلوك القضائي وانتظامهم بالعمل وأداء ما يوكل إليهم من مهام. وفحص القضايا التي نظرت أمامهم، وكيفية استغلال وقتهم. إذ تمارس دائرة التفتيش القضائي دوراً مهما في تعزيز مبدأ الرقابة والمساءلة والشفافية في العمل القضائي وتمارس الدائرة اختصاصتها على النحو التالي:

أولاً: التفتيش الدوري على أعمال السادة قضاة محاكم الصلح والبداية والاستئناف ودوائر التنفيذ والكاتب العدل وموظفي المحاكم.
تحقيقاً لذلك وضعت الدائرة جدولاً زمنياً للزيارات الدورية للمحاكم (صلحاً، بدايةً، واستئنافاً) بدءً من 2011/1/2 لغاية 2011/12/31 حيث قامت الدائرة ب(76) زيارة ميدانية تناولت خلالها التفتيش على الكادر القضائي:

1. التفتيش على أعمال السادة القضاة من حيث فحص عدد القضايا التي فصل أو شارك في الفصل فيها القاضي في فترات مختلفة.
2. الكفاءة القضائية والقانونية.
3. موالاة الإجراءات والوقت المستغرق في الفصل.
4. متابعة أسباب تراكم القضايا والتأجيلات الطويلة غير المبررة .
5. طباعة الأحكام وتسليمها للخصوم في الوقت المناسب لعدم تفويت فرصة الطعن.
6. تسبيب الأحكام وتعليلها قانونياً ومنطقياً.
7. تشخيص مواطن الضعف القانوني والقضائي.

أما التفتيش على القضاة الذين يقومون بمهام إدارية كرؤساء المحاكم والقاضي الأقدم في محاكم الصلح فيشمل التفتيش مدى قيامهم بالإشراف على جميع الأقلام التابعة لهم وتفقدهم للسجون العامة ومراكز التوقيف الواقعة ضمن اختصاص محكمتهم والوقوف على علاقاتهم مع زملائهم القضاة وكيفية توزيع الأعمال القضائية على السادة القضاة.

ثانياً: الزيارات الميدانية:

عملاً بأحكام المادة العاشرة من لائحة التفتيش القضائي وما تضمنه من صلاحيات للدائرة بالقيام بالتفتيش المفاجئ على المحاكم فقد قامت الدائرة خلال العام 2011 بالعديد من الزيارات الفجائية في أوقات متقاربة ومتباعدة للاطلاع على سير العمل في المحاكم وحرص القضاة على تأدية واجباتهم واستعدادهم الذهني وثقافتهم القانونية وطريقة تعاملهم مع أطراف الدعوى وأسلوبهم في إدارة سير الدعوى وذلك من خلال حضور المفتشين للجلسات وتقديم التقارير وفقاً لمشاهداتهم وملاحظاتهم.

ثالثاً: الشكاوى:

ورد في المواد (13+14+15) من اللائحة الخاصة بالتفتيش القضائي بياناً وافياً لاختصاص الدائرة بالشكاوى المقدمة ضد القضاة وقد بينت تلك المواد الضوابط الواجبة الإتباع من حيث نوعية الشكاوى وإحالتها إلى الدائرة إذا كانت تتعلق بوقائع معينه جديرة بالفحص أو التحقيق ناتجة عن السلوك الشخصي أو التصرف الإداري للقاضي من حيث أسباب التأجيلات غير المبررة والطويلة الأمد وأسباب إطالة أمد التقاضي والتأخير غير المبرر للنطق بالحكم والسلوك السلبي للقاضي مع أطراف الدعوى أو الخبراء أو الشهود أو أعضاء النيابة العامة والمحامون .

وقد أحيل للدائرة خلال عام 2011 (192) شكوى، تم التعامل معها وفقاً للأصول المرعية، وقد تم فصل (180) شكوى وبقي مدور (12) شكوى. وفي هذا السياق فقد تم حفظ (147) شكوى لعدم الاختصاص أو عدم تعلق الشكوى بالأسباب المنصوص عليها في اللائحة، و(33) شكوى تم بموجبها توجيه ملاحظات للسادة القضاة جراء أمور مسلكية أو تصرفات إدارية أو إطالة أمد التقاضي.

رابعاً: التـقييم:

في بداية شهر كانون ثاني لعام 2011 تم تكليف الدائرة من قبل مجلس القضاء بتقييم أداء (27) قاضي صلح، وبتاريخ 2011/5/9 تم تزويد المجلس بأسماء ودرجات السادة القضاة الذين تم تقييمهم وعلى أثر ذلك تم ترفيع (7) قضاة صلح إلى محكمة البداية.

المحور الثالث: التدريب القضائي

يعتبر تدريب القضاة والموظفين الإداريين العاملين في المحاكم النظامية في سلم أولويات عمل إدارة التدريب القضائي، حيث تتولى الدائرة تحديد واعتماد منهجية للتدريب والإشراف على إعداد وتنفيذ الدورات التدريبية المتخصصة للموظفين الجدد (برنامج التدريب الأساسي) بناء على الإحتياجات، وإعداد برنامج للتدريب الأولي للقضاة الجدد وآخر للتدريب المستمر ينسجمان والخطة الإستراتيجية والسنوية لمجلس القضاء الأعلى، شاملة للمهارات الإدارية والتدريب على الحاسوب ومفاهيم حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وتقوم الدائرة

بتزويد دوائر المجلس الأخرى بتقييم التدريب مثل دائرة التفتيش القضائي والأمانة العامة للمجلس. وفيما يلي دور وإختصاصات دائرة التدريب الفضائي:

1. تحديد منهجية وسياسة التدريب.
2. تحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين في السلطة القضائية ووضع خطط وبرامج التدريب السنوية بالتعاون مع دائرة التخطيط.
3. إعداد برنامج للتدريب الأولي وآخر للتدريب المستمر للعاملين في السلطة القضائية ينسجمان والخطة الإستراتيجية والسنوية.
4. تطوير منهاج شامل للتدريب القضائي بما فيه المهارات الإدارية واستخدام التكنولوجيا.
5. الترشيح للدورات والنشاطات التدريبية الداخلية والخارجية وتحديد الفئة المستهدفة من كل تدريب.
6. تنفيذ الخطط والبرامج التدريبية الداخلية والخارجية.
7. تقييم البرامج والدورات التدريبية ورفع التقييمات والتوصيات بشأنها إلى رئيس وأعضاء لجنة التدريب القضائي.
8. التحضير لإجتماعات اللجنة وتنظيم الدعوات.
9. تنظيم وفهرسة المواد التدريبية السمعية والمرئية والمكتوبة وحفظها بالتعاون مع المكتب الفني، لغايات استعمالها كمنهاج متقدم للتدريب القضائي.
10. المتابعة والإشراف على الطلبة المبتعثين للدراسة في المعاهد القضائية الأجنبية والعربية والتواصل معهم والإشراف على تفاصيل النتائج التي يحققها هؤلاء الطلبة ومتابعة متطلباتهم.
11. التعاون مع مؤسسات التدريب القضائي العربية والأجنبية المماثلة لأغراض تنظيم دورات تدريبية خارجية بما يتناسب والفئات المستهدفة ولأغراض الاستفادة من الخبرات الموجودة لديهم.
12. تبادل الوثائق والمعلومات القضائية والقانونية مع مؤسسات التدريب القضائي في الدول العربية والأجنبية التي تباشر نشاطاً مماثلاً.
13. أية أمور أخرى ذات صلة بطبيعة العمل.

في ظل الهدف الذي تأسست من أجله دائرة التدريب القضائي وهو العمل على إعداد كوادر بشرية مؤهلة ورفع كفاءة العاملين في الكادرين القضائي والإداري العامل في الجهاز القضائي، فقد عكفت الدائرة على إعداد خطة تدريبية بشكل سنوي يتم تنفيذها وتستهدف القضاة والموظفين العاملين في السلطة القضائية.

وفيما يلي توضيحاً للأنشطة التي عقدتها الدائرة خلال العام 2011:

- **الأنشطة التدريبية الخاصة بالقضاة:**

1- **ورشة عمل حول الرهن العقاري:** عقدت الورشة لمجموعتين من القضاة، مجموعة من قضاة الصلح والأخرى من قضاة البداية بتاريخ (2011/2/4) في المعهد القضائي الفلسطيني، حيث تمت الإستعانة بالخبرات المحلية والخارجية العاملة في هيئة سوق رأس المال الفلسطيني والبنك الدولي.

2- **برنامج حلقات نقاش لقضاة محكمتي الجمارك الإستئنافية والبدائية:** نتيجة استحداث قضاء متخصص وتنفيذاً للخطة الهادفة لسياسة مجلس القضاء الأعلى بإنشاء قضاء أكثر تخصيصاً فقد عُقد برنامج متخصص للقضاة العاملين في محكمتي الجمارك البدائية والإستئنافية في الفترة الواقعة ما بين (2/20- 2011/4/23) وقد شمل البرنامج العديد من المحاور منها (مدونة السلوك، السمات العامة لإجراءات التقاضي في المواد الجزائية والمدنية، فنيات العمل الجمركي وآلية العمل الجمركي، وملامح النظام الجمركي،وحالات عملية في التدقيق اللاحق) وقد نُفذ هذا البرنامج في المركز الإعلامي القضائي، وتَمت الاستعانة بخبرات كبار الموظفين العاملين في دائرة الجمارك والضريبة، أما الشق الثاني من التدريب فقد تَم تنفيذه في الأردن وذلك بغرض الاستفادة من الخبرات اللاحقة والمتراكمة في هذا السياق لدى محكمة الجمارك الأردنية البدائية والإستئنافية.

3- **برنامج إعداد وتطوير مناهج التدريب القضائي رقم (1)** : لاحقا لورشات العمل التي تَم تنفيذها ضمن سياق برنامج إعداد وتطوير مناهج التدريب القضائي في الحقول القانونية الأربعة (قانون التامين/ التنفيذ/ المالكين والمستأجرين/ الأحداث) في عام (2010) فقد نُفذ اللقاء التجريبي للموضوعات الأربعة السابقة الذكر في الفترة الواقعة (11-2011/2/12) في فندق جراند بارك، حيث عرضت كل مجموعة نتاج عملها أمام المجموعات الأخرى، وتَبع ذلك لقاء تجريبي للمادة المُعدة والمطورة في الموضوعات الأربعة بحضور خمسين قاضٍ من قضاة الصلح والبداية من جميع المحاكم، حيث تَم تقييم البرنامج من عدة جهات منها(القضاة الكنديين الزائرين والمواكبين لسير البرنامج منذ بدايته، ووحدة ابن رشد للتطوير التربوي والمواكبة أيضاً لنشاط المجموعات، والقضاة المشاركين، بالإضافة إلى الاستبانة التقويمية الذي تم إعداده بصورة تقييم قبلي وتقييم بعدي) حيث نُفذ هذا اللقاء في معهد الحقوق في جامعة بيرزيت في الفترة الواقعة (25-2011/2/27) وتعزيزاً للجانب النظري الذي قدمته مجموعة قضاء الأحداث فقد ركزت المجموعة ذاتها على الجانب العملي وذلك من خلال الزيارات الميدانية التي تَم عقدها للمجموعة المشاركة في تطوير المادة التعليمية لقضاء الأحداث.

4- **برنامج تدريبي حول قضايا الفساد وغسيل الأموال:** تعزيزاً للدور الذي تقوم به المحاكم المتخصصة فقد نُفذ برنامج متخصص للقضاة العاملين في محكمة جرائم الفساد، حيث شمل البرنامج جوانب قانونية إجرائية تتعلق بموضوع التحقيق والإجراءات المتبعة في المحاكم وذلك بالمشاركة ما بين القاضي عزمي طنجير وجان لويس راديوا من المكتب الأوروبي لمكافحة الفساد،إلى جانب ذلك فقد شمل البرنامج العديد من الجوانب المتخصصة كجانب التحقيقات العدلية والذي شَمل الإطار التشريعي والتنظيمي والمؤسسي للقطاع المالي الفلسطيني مع وصف وتحليل أداء القطاع المالي الفلسطيني وفعالية الرقابة على أنشطته) وذلك بحضور الخبير الاقتصادي الدكتور نصر عبد الكريم، وإلى جانب الأنشطة السابقة فقد شَمل البرنامج على موضوعات أخرى كالمساعدة الدولية المتبادلة بحضور الخبير الأجنبي السيد جاكو كريستيان مراقب المحققين بفنلندا ، وقد اختتم البرنامج بجولة دراسية في روما بحضور قضاة الاستئناف في روما المتخصصين في جرائم الفساد، والإطلاع على جلسة عامة للنظر في قضية فساد، بالإضافة إلى زيارة المختبرات العدلية مع التركيز على التحقيق العدلي في جرائم التزوير والإحتيال، وقد عُقد هذا البرنامج المكثف في الفترة الواقعة مابين (4/9- ولغاية 2011/6/1) نُفذ جزء منه في المعهد القضائي الفلسطيني، والجزء الآخر في خارج البلاد من خلال الجولة الدراسية لمدنية روما.

5- **برنامج إعداد وتطوير مناهج التدريب القضائي رقم 2:** على غرار برنامج إعداد وتطوير المناهج رقم 1 بُدء العمل بتنفيذ برنامج تطوير المناهج رقم 2 في الحقول القانونية الخمسة (قانون أصول المحاكمات المدنية، وأصول المحاكمات الجزائية،وقانون البينات،وقانون العمل، ومجلة الأحكام العدلية) وقد نُفذ البرنامج على مراحل متتابعة ابتداء من (5/20- ولغاية 2011/9/18)الماضي ومازال العمل جارياً على تطوير هذه المواد بصيغتها النهائية ، وقد نُفذ هذا البرنامج في معهد الحقوق بجامعة بيرزيت بحضور خبراء في أساليب التعليم الممنهج والحديث من وحدة ابن رشد للتطوير التربوي.

6- **لقاء بين القضاة الفلسطينيين والايطاليين حول موضوع العنف ضد المرأة:** عُقد هذا اللقاء لمناقشة العنف ضد المرأة ، والكيفية التي يتعامل فيها القضاة الفلسطينيين مع هذا النوع من القضايا، حيث شارك في اللقاء مجموعة من قضاة الصلح والبداية بالإضافة إلى مشاركة قضاة إيطاليين وممثلين عن مركز تمكين المرأة والمساواة بين الجنسيين ، حيث عُقد اللقاء بتاريخ (2011/6/2) في المعهد القضائي الفلسطيني.

7- **ورشة عمل حول التأجير التمويلي:-** تمّ عقد ورشة عمل حول التأجير التمويلي بمشاركة مجموعة من قضاة الصلح والبداية على مدار يومين بتاريخ (8-2011/7/9) في المعهد القضائي الفلسطيني.

8- **ورشة عمل حول العنف الجنسي ضد الأطفال:** في ظل التعاون المشترك ما بين مجلس القضاء الأعلى ومؤسسات المجتمع المدني، نُفذت ورشة عمل بعنوان العنف الجنسي ضد الأطفال وذلك على مدار أربعة أيام لمجموعتين من قضاة الصلح في الفترة الواقعة مابين(24- 2011/7/27) في فندق السيزر برام الله، حيث قُسمت الورشة إلى شقين: الشق الأول يتعلق بالنظرة المجتمعية والواقع الملموس لحالات العنف ضد الأطفال والطريقة التي تتعامل بها مراكز الشرطة مع هذه الحالات، أما الشق فقد سلط الضوء على المواد القانونية المتعلقة بقضايا العنف ضد الأطفال لاسيما تلك القواعد الواردة في قانون العقوبات.

9- **البرنامج التدريبي للمبتعثين للمعهد القضائي اليمني:** من أجل رفد المحاكم بالكوادر القضائية الجديدة فقد نُفذ برنامج تدريبي مكثف لطلاب المعهد القضائي اليمني شمل العديد من الموضوعات القانونية وغيرها من الموضوعات. منها(السلوك القضائي/ قانون أصول محاكمات مدنية وإدارة سير الدعوى/ قانون المالكين والمستأجرين/ قضايا الأراضي/ قانون الإجراءات الجزائية/القانون التجاري/ قانون البينات/ قانون التنفيذ/ قانون التامين/ قانون العقوبات/ قانون العمل/ المعلوماتية/ التفتيش القضائي/ أصول البحث العلمي/محاكمات صورية في القضايا الجزائية/ وسائل الإتصال والتواصل.وقد نُفذ البرنامج على عدة مراحل منذ (5/29- ولغاية 2011/11/17) في المعهد القضائي الفلسطيني.

10-**برنامج تدريبي لطلاب المعهد القضائي الأردني:** لاحقاً للتدريب الذي تلقاه المبتعثون للمعهد القضائي الأردني، فقد عُقد برنامج تدريبي مكثف شمل العديد من الموضوعات التدريبية. منها(السلوك القضائي/ قانون أصول المحاكمات المدنية/ الحكم القضائي المدني/ قانون البينات/ التدريب العملي/ قانون الإجراءات الجزائية/ مهارات الصياغة في اللغة العربية/ الإجراءات والبينات في الدعوى الجزائية. وقد نُفذ البرنامج في الفترة التدريبية الواقعة بتاريخ (9/18- 2011/11/24) في المعهد القضائي الفلسطيني.

11-**ورشتا عمل حول الجوانب المالية:** حيث عُقدت الورشة الأولى للقضاة العاملين في الهيئات والدوائر الجزائية، وتم تنفيذها في (14-2011/10/15)، أما الورشة الثانية فقد عُقدت لمجموعة من قضاة الصلح والبداية حيث نفّذت في نهاية العام في الفترة الواقعة ما بين (17-2011/12/18) في فندق موفنبيك/ رام الله وقد ضَمن الخبير الاقتصادي الدكتور نصر عبد الكريم الورشتين العديد من المحاور منها(النظام المالي الفلسطيني، أنواع الأسهم، أنواع السندات وخصائصها،القطاع المالي وغسيل الأموال، أساسيات في الموازنة العامة).

12-**ورشة عمل حول قضايا النوع الاجتماعي:** تَم عقدها بالتعاون مع معهد الحقوق بجامعة بيرزيت ونُفذت على مدار أربعة أيام لمجموعتين من قضاة محاكم الصلح والبداية والاستئناف، وقد عالجت الورشة العديد من المحاور ذات البعدين الاجتماعي والقانوني حول القضايا المذكورة. ومن الموضوعات التي تضمنها الورشة (مهارات التعامل مع قضايا المرأة من منظور نفسي واجتماعي وفهم تركيبة الأسرة، دور الطب الشرعي في التعامل مع قضايا العنف ضد المرأة.

13-**ورشة عمل حول الإشراف الزمالي لبرنامج الدبلوم في المعهد القضائي الفلسطيني:** للإستفادة من الخبرات الأخرى فقد نُفذت ورشة لمجموعة من قضاة الصلح والبداية المشرفين والمدربين في برنامج الإشراف الزمالي لدبلوم المعهد القضائي الفلسطيني بحضور مديرة المعهد القضائي الهولندي وأحد الخبراء فيه، وقد عُقدت الورشة على مدار يومين بتاريخ (12-2011/10/22) في فندق الإنتركونتيننتال/ بيت لحم.

14-**برنامج تدريبي حول تسوية الأراضي:** نفّذت بشكل مكثف على مدار خمسة أيام في الفترة الواقعة ما بين (23-2011/10/27) وقد اشتملت على العديد من الجوانب الهامة، منها (المادة 139 من معاهدة لوزان ، نشأة القوانين المنظمة لعمل دائرة الأراضي، تعريفات وأمر وإعلان التسوية، صلاحيات قاضي التسوية وقيد الإعتراض لدى قسم قضايا التسوية، القوة القانونية لقيد التسوية) وغيرها من المواضيع ذات الصلة.

15-**حلقات نقاش حول جهاز فحص الكحول:** تم عقد العديد من حلقات النقاش حول جهاز فحص الكحول وتَم التركيز في هذه الحلقات على قضاة الصلح حيث بلغ عدد الفئة المستهدفة (42) قاضٍ باعتبارهم الجهة التي تنظر في قضايا السير، وخاصة في حالة ارتكاب حادث سير تحت تأثير الكحول، وقد جرى تنفيذ هذه الورشات في العديد من المحاكم (رام الله، نابلس ، الخليل، جنين) بالفترة الواقعة ما بين (5-2011/11/7- 28-2011/11/30)

- **الأنشطة التدريبية الخاصة بالموظفين:**

عَقدت دائرة التدريب القضائي العديد من الورشات التدريبية لقطاع الموظفين العاملين بالسلطة القضائية، سواء أكانوا موظفين جدد أو موظفين قدامى، وهدفت هذه الورشات إلى فع كفاءة الموظفين والنهوض بالمستوى المهني والمعرفي لديهم.

وفيما يلي عرضاً للأنشطة التي عقدتها دائرة التدريب في العام 2011:

1- **تدريب حول برنامج ميزان 2:** نَفذت دائرة تكنولوجيا المعلومات في مجلس القضاء الأعلى وبالتعاون مع دائرة التدريب القضائي العديد من اللقاءات التعريفية حول برنامج ميزان 2 للموظفين الجدد في جميع محاكم الصلح والبداية، حيث عُقدت هذه اللقاءات مع بداية العام الماضي في الفترة الزمنية الواقعة ما بين (2011/1/20/19/18) إضافة إلى ذلك فقد جرى تنفيذ لقاء آخر لموظفي الأقلام ودائرة التنفيذ في محكمة نابلس حول استخدام برنامج ميزان 2.

2- **ورشة عمل حول مدخل إلى القانون والسلطة القضائية:** عُقدت أربعة لقاءات حول الورشة المذكورة لجميع الموظفين الجدد الذين التحقوا بالعمل في السلطة القضائية، وقد شملت اللقاءات جوانب تعريفية بالمفاهيم القانونية والقضائية.

3- **ورشة عمل حول مبادئ دستورية ومصطلحات قانونية:** عُقدت أربعة لقاءات حول الورشة المذكورة لجميع الموظفين الجدد الذين التحقوا بالعمل في الجهاز القضائي، حيث شملت اللقاءات تعريفاً شاملاً للعديد من المبادئ الدستورية والتعريف بالمصطلحات القانونية التي تستخدم بشكل يومي أمام الموظف العامل في أقسام المحكمة المختلفة.

4- **ورشة عمل حول مدونة سلوك العاملين في السلطة القضائية:** في إطار تعريف الموظفين الجدد بالقواعد التي تحكم الموظف في نطاق عمله الوظيفي، فقد عقدت دائرة التدريب وبالتعاون مع مؤسسة أمان للنزاهة والشفافية عدة لقاءات تعريفية للموظفين الجدد بما تحويه مدونة سلوك العاملين، ولمناقشة الجوانب الإيجابية والسلبية لهذه المدونة ، وقد جرى تنفيذ هذه الورشة في العديد من المدن (مدينة رام الله في مقر قاعة الهلال الأحمر بتاريخ 2011/4/14) مدنية نابلس في قاعة مانكو بتاريخ 2011/5/8 ، مدينة طولكرم في قاعة غرفة التجارة والصناعة بتاريخ 2011/5/29 مدينة الخليل في قاعة فندق الخليل السياحي بتاريخ 2011/5/30).

5- **ورشة عمل حول حقوق وواجبات الموظف العام:** من منطلق تعريفي وتثقيفي لجميع الموظفين الجدد الذين التحقوا بالعمل في الجهاز القضائي، فقد عُقدت سلسلة من اللقاءات التعريفية بموضوع حقوق وواجبات الموظف العام والتي وردت في قانون الخدمة المدنية واللائحة التنفيذية المُلحقة به لجميع الموظفين الجدد، وقد جرى تنفيذ هذه الورشة في مجمع المحاكم في الفترة الواقعة ما بين (4/23- 2011/5/28).

6- **ورشة عمل حول قانون كاتب العدل ودليل الإجراءات الموحد لكاتب العدل:** في إطار تنفيذ العديد من الورشات المتخصصة لفئات معينة من الموظفين، فقد تَم تنفيذ ورشة عمل متخصصة لجميع كتاب العدل العاملين في جميع المحاكم بتاريخ (2011/5/28) في المعهد القضائي الفلسطيني، وقد تضمنت الورشة العديد من المحاور منها (الإجراءات الموحدة لدوائر كاتب العدل، وقانون كاتب العدل رقم 11 لسنة(1952).

7- **ورشة عمل حول أصول التبليغ ودليل الإجراءات الموحد في دوائر التبليغات:** نُفذت بتاريخ (2011/6/4) ورشة متخصصة للموظفين العاملين في دوائر التبليغات حول أصول التبليغ ودليل الإجراءات الموحد وذلك في مقر المعهد القضائي، وقد تضمنت الورشة العديد من الجوانب منها (آليات العمل الداخلي في دوائر التبليغات، كيفية التعامل مع بعض الإشكاليات التي تواجه كاتب التبليغات).

8- **ورشة عمل حول استعراض أحكام قانون التنفيذ ومناقشة دليل الإجراءات الموحد لدوائر التنفيذ:** استهدفت الورشة مجموعة من مأموري التنفيذ في جميع المحاكم حيث ركزت الورشة على مفهوم الإجراءات القانونية والإدارية الموحدة لدوائر التنفيذ، ومناقشة دليل الإجراءات الموحد لدوائر التنفيذ. حيث نُفذت الورشة بتاريخ (2011/6/11) في المعهد القضائي الفلسطيني بحضور قاضي الإستئناف القاضي رائد عبد الحميد، ومأمور التنفيذ في محكمة بداية بيت لحم السيد غسان البكري.

9- **ورشة عمل حول الأحكام المتعلقة بالأقلام ودليل الإجراءات الموحد في أقلام المحاكم:** من أجل رفع كفاءة الموظفين الجدد الذين تَم تعينهم حديثاً في دوائر الأقلام، فقد تَم تنفيذ ورشة عمل حول الأحكام المتعلقة بالأقلام بصورة تفصيلية، وقد عُقدت الورشة على مدار يومين بتاريخ (2011/6/25-6/18) في المعهد القضائي الفلسطيني.

10-**ورشة عمل حول مراحل الدعوى الجزائية والدعوى الحقوقية ودور الموظف في مساندة العمل القضائي خلالها:** لقد تمّ تقسيم المشاركين في هذه الورشة لمجموعتين، وقد ناقشت هذه الورشة المراحل التي تمر بها كل من الدعوى الحقوقية والدعوى الجزائية ودور الموظف الذي يبدأ من لحظة استقبال الدعوى وتسجيلها، وقد جرى عقد الورشة بتاريخ (2011/7/27-26) في المركز الإعلامي القضائي.

11- **ورشة متخصصة بمهارات الطباعة:** تمّ تنفيذ هذه الورشة بتاريخ (2011/10/9)، وقد جرى عقدها في مركز جلاكسي، وقد هدفت إلىرفع كفاءة الموظفين العاملين ككتبة في المحاكم ومجموعة من الموظفين الذين يعملون كسكرتاريا لدى دوائر مجلس القضاءالأعلى.

دورة متخصصة للغة الانجليزية: تمّ تنفيذ دورة مكثفة لتطوير مهارت قدرات الموظفين في اللغة الانجليزية، حيث شملت هذه الدورة أربعة وعشرين موظفاً، وتمّ عقدها في المركز الإعلامي القضائي بالتعاون مع مركز جلاكسي.

12- **ورشة عمل للموظفين الماليين حول المحاسبة الحكومية:** لتعزيز الدور الذي تقوم به الدائرة المالية في مجلس القضاء، فقد عُقدت العديد من الدورات المتخصصة للموظفين العاملين في الدائرة المالية ، ومن ضمن هذه الورشات ورشة حول المحاسبة الحكومية والتي تَم التطرق فيها للأصول والمبادئ المحاسبية المطبقة في المستندات المالية، وقد شملت الدورة أربعة عشر موظفا، وقد جرى عقد الورشة بتاريخ (2011/3/23-21) في مجمع المحاكم بمشاركة الخبير الاقتصادي الدكتور نصر عبد الكريم.

13- **ورشة عمل للموظفين الماليين حول الرقابة والتدقيق المالي:** تَم تنفيذ ورشة حول الرقابة المالية وهو موضوع هام لأنه يعالج الرقابة الذاتية الداخلية لدائرة المالية في مجلس القضاء وذلك من خلال إعادة تدقيق أي مستند مالي ومراجعته وتصحيح أي خطأ قد يرد في هذه المستندات ، وقد جرى تنفيذ هذه الورشة بتاريخ (2011/4/30) في مقر المعهد القضائي الفلسطيني.

14-**ورشة عمل حول الموازنة العامة:** تَم تنفيذ ورشة خاصة لرؤساء الدواوين ومدراء الدوائر حول العناصر التي تتكون منها الموازنة العامة ، والكيفية التي يتم بها إعداد الموازنة العامة بشكل عام وموازنة مجلس القضاء الأعلى بشكل خاص، وقد جرى تنفيذ هذه الورشة بتاريخ (2011/6/11) في المركز الإعلامي القضائي.

15- **ورشة حول التحليل المالي والتقارير المالية:** تَم إنجاز ورشة عمل أخرى تتعلق بالتحليل المالي والكيفية التي يتم فيها إعداد التقارير المالية ، وقد شملت الدورة موظفي الدائرة المالية وقد احتوت الورشة على العديد من العناصر منها(الخصائص التي يجب أن تتوفر في التقارير المالية،والهدف من إعداد التقارير، والجهة التي يحق لها الإطلاع واستخدام التقارير المالية) وقد جرى تنفيذ الورشة بتاريخ (2011/7/23) في المركز الإعلامي القضائي.

16- **ورشة عمل حول مفاهيم النزاهة والشفافية والمساءلة لتقديم أفضل الممارسات المالية والإدارية:** تم تنفيذ هذه الورشة بالتعاون مع مركز أمان للنزاهة والمساءلة ، وقد شملت كافة الموظفين العاملين في الشؤون الإدارية والمالية في مجلس القضاء الأعلى، وتضمنت العديد من المحاور منها (الإطار العام للفساد ومنظومة النزاهة، النزاهة والشفافية في إجراءات وسياسات عمل مجلس القضاء الأعلى الفلسطيني، والكيفية التي يتم من خلالها تعزيز مفاهيم النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل مجلس القضاء الأعلى) وقد جرى عقد الورشة هذه بتاريخ (2011/6/11- 2011/7/23) في مقر المركز الإعلامي القضائي.

17- **ورشة عمل حول موضوع الشكاوى:** استهدفت هذه الورشة الموظفين العاملين في الدوائر التي تتلقى الشكاوى بمجلس القضاء الأعلى، وقد اشتملت على العديد من المحاور منها (المهارات الأساسية عند تلقي الشكوى، وكيفية التواصل الفعّال مع المواطن وكيفية تعزيز ثقة المواطن عند تقديم الشكوى من خلال تفعيل صناديق الشكوى) وقد نُفذت الورشة على مدار يومين بتاريخ (24-2011/6/25) في فندق السيزرر برام الله.

18- **ورشة عمل حول مدونة سلوك العاملين في السلطة القضائية:** عُقدت هذه الورشة على مدار ثلاثة أيام بتاريخ (25،15،2011/10/8) في مقر الهلال الأحمر، وقد تضمنت الوشة نقاشات وتوصيات حول تعديل بعض المواد الواردة في مدونة سلوك العاملين في السلطة القضائية.

19-**دورة حول صنع ومنتجة أفلام وثائقية:** خصصت هذه الدورة للموظفين العاملين في دائرة الإعلام ودائرة تكنولوجيا المعلومات، وذلك من أجل رفع مهارات العاملين في هاتين الدائرتين في الاتصال مع الجمهور، واستهدفت كذلك تطوير قدرة المركز الإعلامي على إنتاج مواده بشكل ذاتي، وقد نُفذت هذه الدورة في الفترة الواقعة ما بين (9/14- 2011/10/19) في المركز التقني العالمي برام الله.

المحور الرابع: مركز الأبحاث والدراسات القضائية:

يتولى المركز مهمة إجراء الدراسات والأبحاث المرتبطة بالشأن القضائي بما يخدم الرؤية الاستراتيجية لمجلس القضاء الأعلى نحو تطوير بنية وعمل النظام القضائي الفلسطيني، وعلى الرغم من حداثة إنشائه، فقد حقق مركز الأبحاث والدراسات القضائية إنجازات عديدة في العام 2011 تمثلت في مايلي:

1. متابعة إعداد و تنفيذ الدراسة الخاصة بإنشاء محكمتي الجمارك البدائية وهيكلياتها واحتياجاتها مع الجهات المختصة.
2. متابعة تنفيذ رؤية مجلس القضاء الأعلى في استحداث قضاء عمالي متخصص وإعداد التصورات القانونية اللازمة لذلك حيث تم الإعلان عن تخصيص قضاة لنظر المنازعات العمالية من قبل معالي رئيس مجلس القضاء الأعلى الأول من أيار للعام 2011

3. المشاركة والإعداد في المؤتمرات والورش والندوات التي يعقدها مجلس القضاء الأعلى بالإضافة إلى المشاركة بمؤتمرات وورش وندوات بتكليف من معالي رئيس مجلس القضاء الأعلى والتي تعقدها مؤسسات المجتمع المدني كمركز المرأة للإرشاد القانوني ومركز مساواة وإئتلاف أمان وغيرها.
4. المشاركة في إعداد جملة من التوصيات في اللجان التي يشكلها مجلس الوزراء لاقتراح تعديلات على القوانين والأنظمة كمشروع قانون الكهرباء.
5. تقديم مذكرات قانونية مختلفة بناء على طلب مجلس القضاء الأعلى وإداراته.
6. تم إعداد جملة من الدراسات وهي:

- " **الطبيعة التنظيمية و الموضوعية للقضاء الإداري في فلسطين** "
- **حق المؤلف في المبادئ القانونية لمصنفات المكتب الفني بالمحكمة العليا** "
- "**دور الإدارات في تعزيز استقلال السلطة القضائية** "
- "**الطبيعة القانونية لعقد تمويل الرهن العقاري** "
- **إصدار قانون للعفو العام : دواعيه وأسبابه والآثار المتوقعة .**

7. المساهمة في تنظيم المؤتمر القضائي الرابع الذي عقد بمدينة بيت لحم من 14- 2011/7/6 وذلك بالتعاون مع دوائر مجلس القضاء الأعلى ووضع رؤيتة المؤتمر وبرنامجه التفصيلي بناء على توجيهات لجنة المؤتمر والتنسيق مع الجهات المختصة بذلك.
8. إنجاز التقرير السنوي السادس للعام 2010 حول إنجازات مجلس القضاء الأعلى في السنة القضائية 2010 ونشره وفق أسس علمية ومنهجية .
9. إعداد منشور حول القضاء المتخصص
10. إنجاز تقرير مصور بالتعاون مع دائرة الإعلام القضائي حول إنجازات القضاء في السنة القضائية للعام 2010 .
11. تقديم الخدمات القانونية اللازمة لعمل دائرة تكنولوجيا المعلومات
12. تنظيم عدد من ورشات العمل حول مواضيع قانونية مختلفة منها:

- ورشة عمل حول "**استحقاق أيلول وآثاره المحلية والدولية على فلسطين**" و قد تم عقدها في قاعة المركز الإعلامي القضائي حيث قدم المحاضرة الدكتور ياسر العموري أستاذ القانون الدولي بجامعة القانون بير زيت .
- ورشة عمل " **القضاء الإداري في فلسطين**" قدمها القاضي الفرنسي بيير جيف حيث اشتملت هذه الورشة على نقاش قانوني مقارن مع استعراض تجربة القضاء الإداري بعدة دول أهمها فرنسا و وتمّ البحث في السبل الناجعة لأهمية وكيفية تطوير القضاء الإداري الفلسطيني ليقومعلى درجتي تقاض .
- ورشة عمل حول " **أثر قبول دولة فلسطين كعضو في الأمم المتحدة**" قدمها البروفيسور الأمركي الخبير في القانون الدولي والقضية الفلسطينية الأستاذ جون كويجلي حيث تم عقدها في قاعة المركز الإعلامي القضائي.

13. شارك مركز الأبحاث ولا يزال في الخطة التشريعية للحكومة والتشريعات ذات الصلة بالسلطة القضائية ، حيث يمثل المركز السلطة القضائية بهذه الخطة.

14. قام المركز بتحديد قائمة إحتياجات السلطة القضائية وإعداد الروؤية الخاصة لتنفيذ برنامج مشترك مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان حول القضاء الدولي ومنظومة حقوق الإنسان وذلك من خلال عقد لقاءات مع المستشارة ميرفت رشماوي خبيرة القانون الدولي وحقوق الإنسان والمتعبثة من قبل مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بجنيف.

الفصل الثاني

أعمال المحاكم النظامية

في سبيل استخلاص مؤشرات أعمال المحاكم النظامية للعام 2011 ، تم استخدام منهجية علمية في تصنيف وتوثيق بيانات أعمال المحاكم، التي تم الحصول عليها من مصادرها الأصلية من المكتب الفني بالمحكمة العيا، حيث تتمتع بيانات أعمال المحاكم بصدقية عالية ولا تتجاوز نسبة الخطأ فيها ± 5% وهي مقبولة أحصائياً، وتتركز أكثر الأخطاء في البيانات المدورة من سنة إلى إخرى الناتجة عن وجود فرق طفيف بين عدد القضايا المدورة المحسوبة رياضياً وعدد القضايا الفعلية الواردة من المحاكم ومن المفترض أن تتطابق البيانات.

فيما يلي تعريف لمؤشرات أعمال المحاكم وآلية إحتسابها وفقا للمؤشرات التالية:

1. **مؤشر القضايا المدورة:** يقيس هذا المؤشر عدد القضايا التي لم يتم الفصل فيها خلال السنة السابقة ويتم تدويرها، ويساوي مجموع القضايا المدورة والواردة خلال السنة – القضايا التي يتم فصلها خلال السنة)، وإذا كان هناك فرق بين الرصيد المدور المحسوب رياضياً والرصيد المعطى في البيانات يعتمد الرصيد المعطى.
2. **مؤشر القضايا الواردة للمحاكم خلال السنة:** يقيس هذا المؤشر عدد القضايا بمختلف أنواعها التي ترد إلى المحاكم يومياً وشهرياً وسنوياً والتي يتم توزيعها على القضاة للنظر فيها.
3. **مؤشر عدد القضايا المفصولة:** يقيس هذا المؤشر عدد القضايا التي يتم الفصل فيها من قبل كل قاض وتُجمع على مستوى كل محكمة يومياً وشهرياً وسنوياً.
4. **مؤشر القضايا المدورة والواردة:** تحسب القضايا المدورة والواردة يومياً لكل قاضٍ على مستوى المحكمة وتُجمع شهرياً وتحتسب رياضياً وتساوي (القضايا الواردة خلال اليوم والشهر والسنة + القضايا المدورة من السنة السابقة والمدورة يومياً وشهرياً وسنوياً).
5. **مؤشر نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة:** يقيس هذا المؤشر نسبة إنجاز مجموع قضاة المحكمة شهرياً وسنوياً ويحتسب رياضياً ويساوي (عدد القضايا المفصولة ÷ عدد القضايا الواردة X 100). أما نسبة القضايا المفصولة الى مجموع القضايا المدورة والواردة ويساوي (عدد القضايا المفصولة ÷ عدد القضايا المدورة والواردة X 100)، لأن القاضي يفصل في كلا النوعين من القضايا الواردة والمدورة.
6. **مؤشر معدل العبء السنوي الحقيقي لكل قاض:** يقيس هذا المؤشر العبء الملقى على عاتق القاضي في كل محكمة، ويحتسب رياضياً من واقع البيانات السنوية ويساوي (مجموع القضايا المدورة والواردة حسب المحكمة ونوع القضية ÷ عدد القضاة في المحكمة وحسب نوع القضية). يعزى التغير في معدل عبء القاضي من سنة إلى أخرى بالارتفاع أو بالإنخفاض رياضياً لعدة أسباب أهمها ما يلي:

- التغيير في عدد القضايا الواردة للمحكمة خلال سنة (بالارتفاع وبالانخفاض) بالمقارنة مع سنوات سابقة، مما يزيد أو يخفض أعباء القاضي مع ثبات عدد القضاة.
- حجم القضايا المدورة من العام السابق مما يزيد أو يخفض أعباء القاضي مع ثبات عدد القضاة من سنة إلى أخرى.
- يزداد أو ينخفض عبء القاضي السنوي حسب زيادة أو انخفاض عدد القضاة في المحكمة بالمقارنة مع سنوات سابقة.

7. **مؤشر معدل الإنجاز (الأداء) السنوي لكل قاض أو لكل هيئة:** يقيس هذا المؤشر معدل إنجاز القاضي في الفصل بالقضايا الواردة خلال السنة والمدورة من السنوات السابقة ويحتسب رياضيا ويساوي (عدد القضايا المدورة والواردة ÷ عدد القضاة في المحكمة). يزداد أو ينخفض معدل الإنجاز السنوي للقاضي رياضياً لعدة أسباب أهمها ما يلي:
   - ارتفاع أو انخفاض عدد القضايا المفصولة خلال السنة بالمقارنة مع سنوات سابقة.
   - التغير في عدد القضاة خلال السنة بالمقارنة مع السنوات السابقة.
8. **مؤشر المتوسط العام لعبء وإنجازات القاضي السنوية في المحاكم ذات الاختصاص المشترك:** يعتبر معيار المتوسط العام لعبء وإنجاز القاضي السنوي لجميع المحاكم ذات الإختصاص المشترك كمحك يقاس بواسطته عبء وإنجاز القضاة على مستوى المحكمة الواحدة بالمقارنة مع المتوسط العام لجميع المحاكم.
9. **معدل العبء الشهري للقاضي:** يقيس هذا المؤشر العبء الملقى على عاتق كل قاضي، ويحتسب رياضياً من واقع البيانات السنوية ويساوي (مجموع القضايا المدورة والواردة حسب المحكمة ونوع القضية ÷ عدد القضاة حسب المحكمة وحسب نوع القضية ÷ 12 شهر).
10. لم يتم احتساب القضايا المدورة في جميع بيانات محاكم الصلح القضايا المتعلقة بأملاك الدولة المدورة من سنوات سابقة وعددها 567 قضية ولم يجري الفصل فيها.

الفرع الأول: مؤشرات أعمال المحاكم الصلحية:

تتكون المحاكم النظامية في فلسطين وفقاً لقانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (5) لسنة 2001 وقانون السلطة القضائية رقم (1). تنشأ محاكم الصلح في دائرة كل محكمة بداية، وتتشكل من قاضي منفرد، ويتولى مجلس القضاء الأعلى تنظيم أعمال محاكم الصلح وتقسيمها إلى دوائر متخصصة، ويمكن بقرار من مجلس القضاء انتداب قاضي الصلح للنظر في الأمور المستعجل ويسمى في هذه الحالة بقاضي الأمور المستعجلة.

المحور الأول: مؤشرات جميع المحاكم الصلحية:

يبين الجدول رقم (14) مؤشرات أعمال محاكم الصلح خلال الثلاث سنوات الاخيرة (2009-2011). المتعلقة بالقضايا الحقوقية والجزائية وقضايا السير المدورة والواردة للمحاكم، والقضايا التي تم الفصل فيها ونسبة القضايا المفصولة إلى القضايا الواردة ونسبة المفصول منها من مجموع القضايا الواردة والمدورة. **فيما يلي أبرز مؤشرات أعمال محاكم الصلح:**

1. **القضايا الواردة لجميع محاكم الصلح:** إرتفع عدد القضايا الواردة لجميع محاكم الصلح من 104.2 ألف قضية عام 2009 إلى 120.8 الف قضية عام 2010 ، تبعها إنخفاض في عدد القضايا الواردة عام 2011 إلى 96.9 ألف قضية. على مستوى نوع القضايا الواردة يبين الجدول ما يلي:

- **القضايا الحقوقية الواردة:** ارتفاع عدد القضايا الواردة جاء كنتيجة لارتفاع عدد القضايا الحقوقية الواردة للمحكمة من 7261 قضية عام 2009 إلى 7911 قضية عام 2010 وإلى 10133 قضية عام 2011 بنسبة زيادة 39.6% في الفترة قيد الدراسة. يدل الإرتفاع المطرد في عدد القضايا الحقوقية الواردة للمحاكم على زيادة في ثقة ووعي المواطن الفلسطيني بالقضاء وتحصيل حقوقه عبر القانون مما يعزز مبدأ سيادة القانون على الجميع.
- **القضايا الجزائية الواردة:** ارتفع عدد القضايا الجزائية الواردة للمحاكم ارتفاعاً مطرداً من 22007 قضايا عام 2009 إلى 28646 قضية عام 2010 وواصل عدد القضايا ارتفاعه إلى 32550 قضية عام 2011 بنسبة زيادة 47.9% خلال الفترة قيد الدراسة. كذلك تدل الزيادة المطردة في عدد القضايا الجزائية الواردة للمحاكم الصلحية على زيادة وعي المواطن بأهمية اللجوء إلى القانون لنيل حقوقه وفض النزاعات من خلال القانون.
- **قضايا السير الواردة:** ارتفعت قضايا السير الواردة للمحاكم من 74903 قضايا عام 2009 إلى 84285 قضية عام 2010 وعادة إلى الإنخفاض إلى 54219 قضية عام 2011 بنسبة انخفاض 27.6% خلال الفترة قيد الدراسة. يعود سبب الإنخفاض في قضايا السير الواردة للمحاكم عام 2011 بالمقارنة مع السنوات السابقة إما كنتيجة لإنخفاض حوادث الطرق وزيادة الوعي المروري لدى الجمهور الفلسطيني وإما تراخي سلطات السير في مراقبة حوادث السير أو لكلا السببين.

2. **القضايا المفصولة في جميع المحاكم الصلحية:** ارتفع عدد القضايا المفصولة في المحاكم الصلحية (حقوقية، وجزائية وسير) من 119 ألف قضية عام 2009، إلى 126 ألف قضية عام 2010 في حين انخفض عدد القضايا المفصولة إلى 96.7 ألف قضية عام 2011، بنسبة 18.8% بالمقارنة مع عام 2009. أما على مستوى نوع القضايا تظهر النتائج ما يلي:

- **القضايا الحقوقية المفصولة في جميع المحاكم:** تظهر النتائج ارتفاعاً مطرداً في عدد القضايا الحقوقية المفصولة من 7471 قضية عام 2009 إلى 8318 قضية عام 2010 وواصل عدد القضايا الحقوقية ارتفاعه إلى 9264 قضية عام 2011.
- **القضايا الجزائية المفصولة في جميع المحاكم الصلحية:** الإرتفاع المطرد في عدد القضايا الجزائية الواردة للمحاكم لم يقابله ارتفاعاً في عدد القضايا المفصولة وعلى العكس من ذلك فقد انخفض عدد القضايا الجزائية المفصولة من 36676 قضية عام 2009 الى 33471 قضية عام 2010 وواصل العدد انخفاضه إلى 33213 قضية بنسبة انخفاض 9.4% خلال الفترة (2009-2011) ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع كبير في العام 2009 في القضايا االجزائية المفصولة بسبب إنقضائها بالتقادم مما ظهره أثره في القياس على السنوات اللاحقة.
- **قضايا السير المفصولة في جميع المحاكم الصلحية:** ارتفع عدد قضايا السير المفصولة من 74902 قضية عام 2009 إلى 84186 قضية عام 2010 وعاد العدد إلى الإنخفاض إلى 54229 قضية عام 2011 قضية بنسبة انخفاض 27.6% خلال الفترة قيد الدراسة. إن الإنخفاض في القضايا المفصولة جاء كنتيجة لانخفاض القضايا الواردة إلى المحاكم الصلحية.

3. **نسبة القضايا المفصولة الى الواردة والى مجموع القضايا المدورة والواردة:** يبين مؤشر القضايا المفصولة إلى الواردة مستوى أداء القضاة في الفصل في القضايا خلال العام، أما مؤشر نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة يشير إلى مستوى الأداء الحقيقي للقاضي، يلاحظ بشكل عام انخفاض طفيف في نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة من 114.3% عام 2009 إلى 104.2% عام 2010 وواصلت النسبة انخفاضها إلى 99.8%. حيث أن القضاة قاموا بفصل ما يعادل جميع القضايا الواردة خلال السنة ونسبة من القضايا المدورة من السنوات السابقة. أما نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع القضايا المدورة والواردة بلغت 78.1% عام 2009 ارتفعت إلى 82.3% عام 2010 ثم انخفضت إلى 76.8% عام 2011، ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع كبير في العام 2009 في القضايا االجزائية المفصولة بسبب إنقضائها بالتقادم مما ظهره أثره في القياس على السنوات اللاحقة لاسيما أن المحاكم قد أجهزت هلى أغلب القضايا المنقضية بسبب التقادم في العام 2009 وهذا ما لم يتم في السنوات اللاحقة كون المحاكم أخذت باستقبال القضايا الجديدة وهي تشكل النسبة الساحقة من مجموع المدور، أما على مستوى نوع القضايا يلاحظ من الجدول ما يلي:

- **نسبة إنجاز القضاة في الفصل بالقضايا الحقوقية:** ارتفع عدد القضايا الحقوقية المفصولة ارتفاعاً مطرداً من 7471 قضية عام 2009 إلى 8318 قضية عام 2010 وإلى 9264 قضية عام 2011 بنسبة زيادة 24% عما كانت عليه عام 2009. فقد قام القضاة خلال العامين 2009 و 2010 بالفصل ما يعادل جميع القضايا الواردة لمحاكم الصلح ونسبة من القضايا المدورة من السنوات السابقة وبلغت النسبتين 102.9% و 105.2% على التوالي. أما في العام 2011 انخفضت نسبة الإنجاز إلى 91% مما يعني زيادة عدد القضايا الحقوقية المدورة للسنة القادمة 2012 لتبلغ 9872 قضية بنسبة زيادة 9% في القضايا المدورة بالمقارنة مع القضايا المدورة عام 2011 وهذا عائد على زيادة العبء الفردي من مجموع القضايا الواردة إلى كل قاض.
- **نسبة إنجاز القضاة في الفصل بالقضايا الجزائية:** انخفض عدد القضايا الجزائية المفصولة انخفاضاً مطرداً من قضية 36676 قضية عام 2009 إلى 33471 قضية عام 2010 وإلى 33212 قضية عام 2011 بنسبة انخفاض 9.4%. قام القضاة في السنوات الثلاث قيد الدراسة بالفصل فيما يعادل جميع القضايا الواردة خلال كل سنة والفصل بنسب متفاوتة من القضايا المدورة. وقد بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى المدورة 166.7% و 116.8% و 102% في الأعوام 2009 و 2010 و 2011 على التوالي، ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع كبير في العام 2009 في القضايا االجزائية المفصولة بسبب إنقضائها بالتقادم مما ظهره أثره في القياس على السنوات اللاحقة لاسيما أن المحاكم قد أجهزت هلى أغلب القضايا المنقضية بسبب التقادم في العام 2009 وهذا ما لم يتم في السنوات اللاحقة كون المحاكم أخذت باستقبال القضايا الجديدة وهي تشكل النسبة الساحقة من مجموع المدور كما أشرنا آنفا.
- **نسبة انجاز القضاة في الفصل بقضايا السير:** ارتفعت قضايا السير المفصولة من 74902 قضية عام 2009 إلى 84186 قضية عام 2010 انخفض عدد القضايا المفصولة الى 54229 قضية عام 2011 بنسبة انخفاض 35.6% عن السنة السابقة. نسبة القضايا المفصولة الى الواردة بلغت 100% في السنوات الثلاث. بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع القضايا المدورة والواردة حوالي 96% عام 2011 فقد تم تدوير 4% للعام القادم

جدول رقم (14): عدد القضايا المدورة والواردة والمفصولة، الحقوقية والجنائية والسير في محاكم الصلح ونسبها للأعوام (2009-2011)

نوع القضايا	السنة	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	المدور للسنة اللاحقة	نسبة القضايا المفصولة للواردة	نسبة القضايا المفصولة لمجموع المدورة والواردة	عدد القضايا الواردة شهريا	عدد القضايا المفصولة شهريا
قضايا حقوقية	2009	10292	7261	17553	7471	9343	102.9	42.6	605	623
	2010	9345	7911	17256	8318	8938	105.1	48.2	659	693
	2011	9003	10133	19136	9264	9872	91	48	844	772
قضايا جزائية	2009	37590	22007	59597	36676	22694	166.7	61.5	1834	3056
	2010	22694	28646	51340	33471	17869	116.8	65.2	2387	2789
	2011	17902	32550	50452	33212	17240	102	66	2713	2768
قضايا سير	2009	406	74903	75309	74902	407	100.0	99.5	6242	6242
	2010	107	84285	84392	84186	206	99.9	99.8	7024	7016
	2011	138	54219	54357	54229	128	100.0	96	4518	4519
الاجمالي	**2009**	**48288**	**104171**	**152459**	**119049**	**32444**	**114.3**	**78.1**	**8681**	**9921**
	2010	**32146**	**120842**	**152988**	**125975**	**27013**	**104.2**	**82.3**	**10070**	**10498**
	2011	**27043**	**96902**	**123945**	**96705**	**27240**	**99.8**	**76.8**	**8075**	**8059**

نسبة القضايا المفصولة الى القضايا الواردة الحقوقية والجزائية والسير في محاكم الصلح، 2009-2011

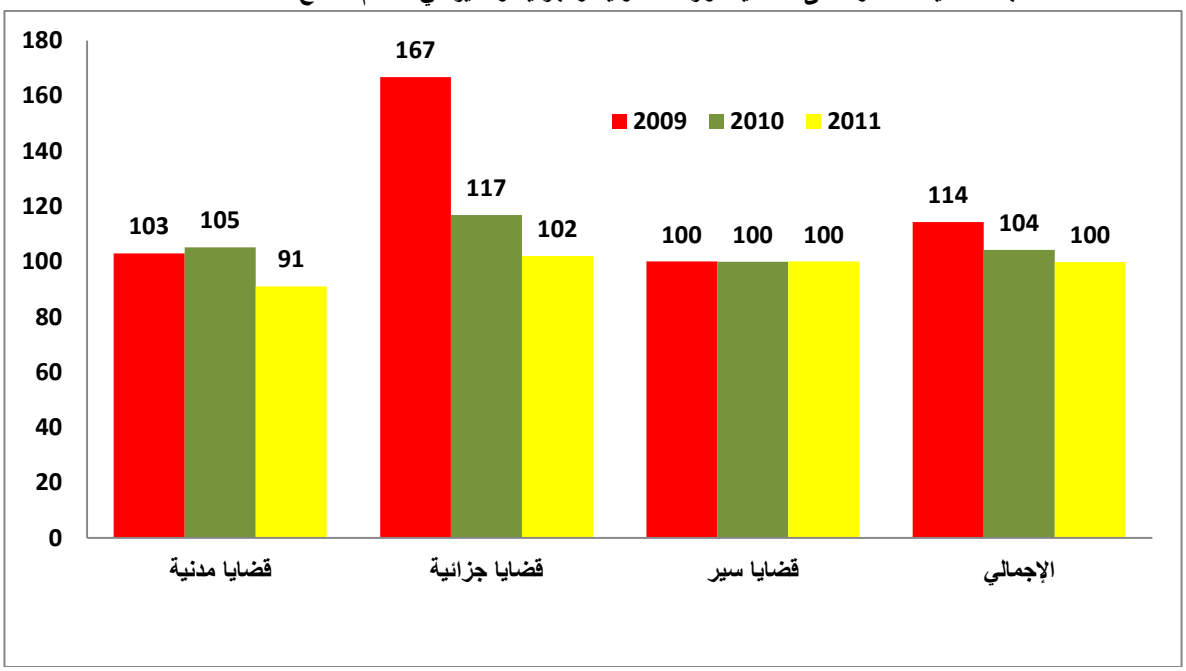

المحور الثاني: محاكم الصلح بحسب كل محكمة

توضح الرسوم البيانية والجداول أدناه نسب القضايا المدورة والواردة والمفصولة في محاكم الصلح وفقاً لكل محكمة على حدا:

جدول رقم (15): نسب القضايا المدورة والواردة والمفصولة، في محاكم الصلح للقضايا الحقوقية حسب كل محكمة على حدا للاعوام (2009-2011)

المحاكم	2009	2010	2011

	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة
نابلس	92.2	27.1	118.4	41.0	110.8	45.8
أريحا	102.7	42.3	136.2	57.0	103.8	59.7
الخليل	126.2	56.6	99.5	47.0	98.9	56.7
جنين	92.7	44.5	92.8	48.8	99.3	52.7
سلفيت	90.4	46.4	98.1	58.6	95.8	64.8
طولكرم	88	46.3	92.1	50.3	90.7	50.9
قلقيلية	92.4	50.4	105.0	62.2	88.3	57.9
بيت لحم	158.2	48.6	140.9	48.1	86.1	37.2
طوباس	87.2	46.4	129.3	51.7	85.5	45.0
دورا	86.2	47.6	111.2	50.9	84.1	51.8
حلحول	117.3	59.9	90.7	49.8	77.4	47.5
رام الله	136.8	46.7	106.2	44.5	69.0	36.1
المجموع	**102.9**	**42.6**	**105.1**	**48.2**	**91.4**	**48.4**

نسب القضايا الواردة في محاكم الصلح للقضايا الحقوقية حسب كل محكمة على حدا، 2009-2011

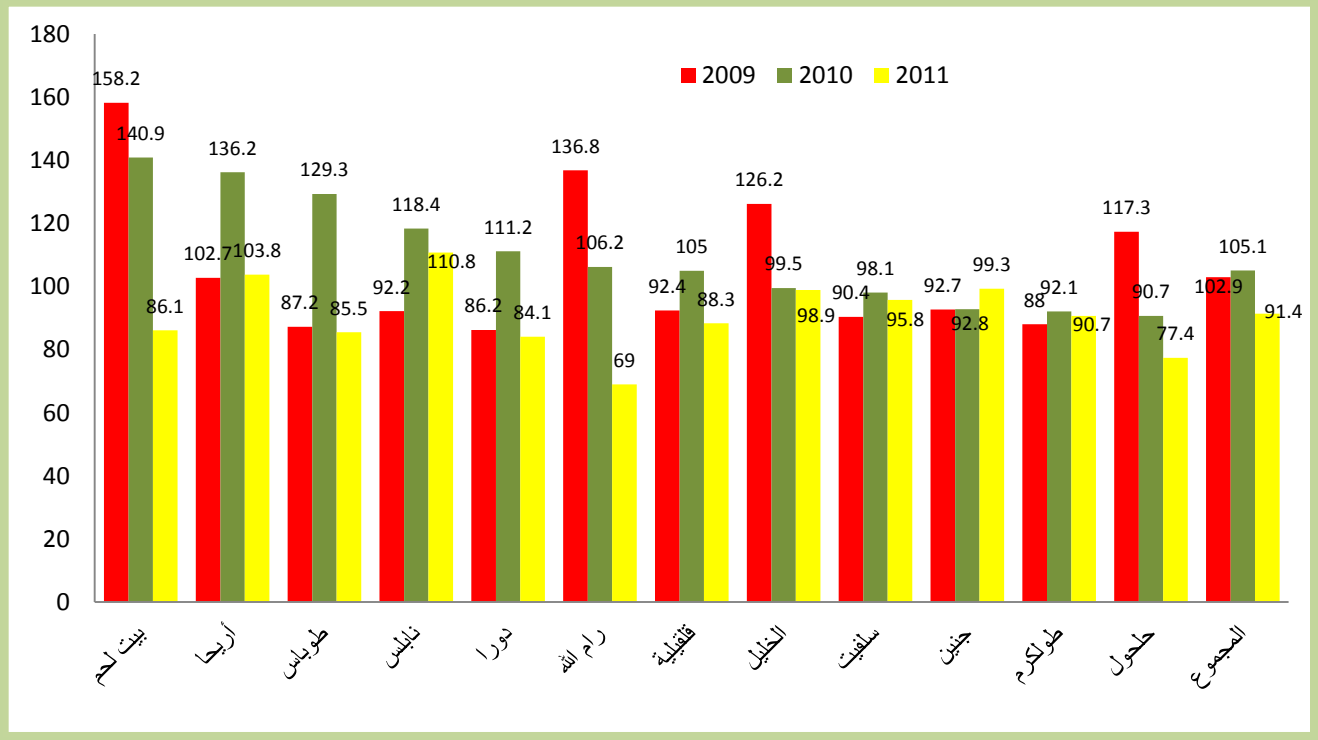

توزيع مجموع القضايا الحقوقية الواردة والمفصولة حسب نسبتها في المحاكم الصلحية للعام 2011

(مجموع القضايا الحقوقية الواردة 10133 قضية والمفصولة 9264 قضية)

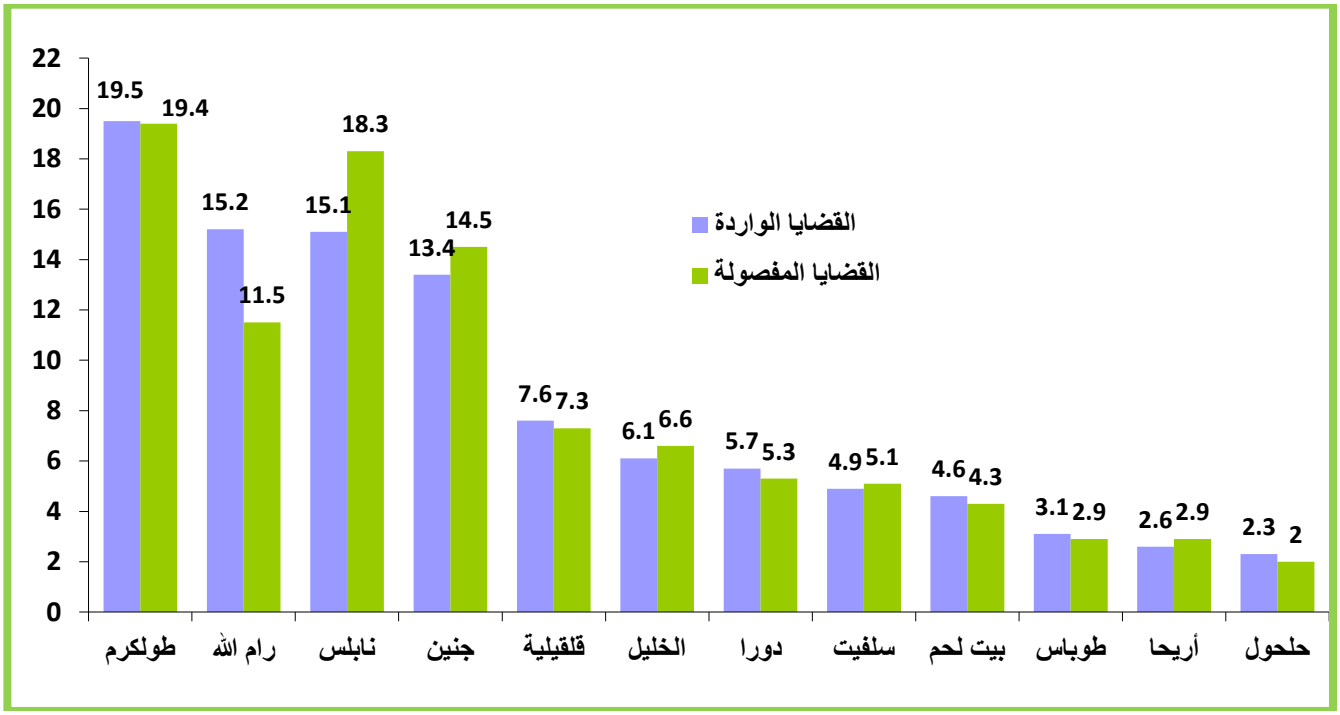

جدول رقم (16): عدد القضايا المدورة والواردة في محاكم الصلح للقضايا الحقوقية حسب كل محكمة على حدا للأعوام (2009-2011)

المحاكم	2009					2010					2011				
	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	المدور للسنة اللاحقة	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	المدور للسنة اللاحقة	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	المدور للسنة اللاحقة
أريحا	267	187	454	192	259	261	188	449	256	193	193	261	454	271	183
الخليل	582	474	1056	598	458	458	410	868	408	460	460	619	1079	612	467
طولكرم	1246	1386	2632	1219	1413	1413	1704	3117	1569	1548	1548	1979	3527	1794	1733
نابلس	3122	1299	4421	1198	2406	2406	1273	3679	1507	2172	2172	1533	3705	1698	2007
بيت لحم	934	414	1348	655	693	693	359	1052	506	546	607	462	1069	398	671
قلقيلية	459	551	1010	509	438	438	637	1075	669	406	402	767	1169	677	492
جنين	1035	957	1992	887	1105	1105	1223	2328	1135	1193	1193	1353	2546	1343	1203
رام الله	1642	850	2492	1163	1473	1473	1063	2536	1129	1407	1402	1540	2942	1063	1879
سلفيت	198	209	407	189	218	218	323	541	317	224	237	495	732	474	258
حلحول	161	168	329	197	132	132	161	293	146	147	147	234	381	181	200
طوباس	304	345	649	301	348	348	232	580	300	280	280	311	591	266	325
دورا	342	421	763	363	400	400	338	738	376	362	362	579	941	487	454
المجموع	**10292**	**7261**	**17553**	**7471**	**9343**	**9345**	**7911**	**17256**	**8318**	**8938**	**9003**	**10133**	**19136**	**9264**	**9872**

جدول رقم (17): نسب القضايا المدورة والواردة والمفصولة في محاكم الصلح للقضايا الجزائية حسب كل محكمة على حدا ، 2009-2011

السنة	2009		2010		2011	
المحاكم	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة
طولكرم	116.5	37.7	151.0	58.8	145.6	74.5
نابلس	219	54.6	148.1	63.3	129.1	73.9
طوباس	116.3	60.1	126.9	80.6	118.3	87.7
سلفيت	117.3	76.5	100.4	78.4	114.0	90.9
قلقيلية	224.4	71.3	122.5	70.5	113.9	76.7
الخليل	116.2	62.8	110.9	69.0	108.7	73.8
دورا	179.8	58.7	136.7	73.6	104.7	66.9
أريحا	118.6	68	105.9	70.2	103.6	71.2
حلحول	126.3	82.9	92.9	76.1	101.3	80.5
جنين	255.9	83.6	129.3	91.0	97.1	85.4
بيت لحم	168.8	62.9	84.8	49.8	76.0	47.2
رام الله	113.8	50.9	88.7	50.6	74.9	44.9
المجموع	**166.7**	**61.5**	**116.8**	**65.2**	**102.0**	**65.8**

نسب القضايا المفصولة الى الواردة في محاكم الصلح للقضايا الجزائية حسب كل محكمة على حدا ، 2009-2011

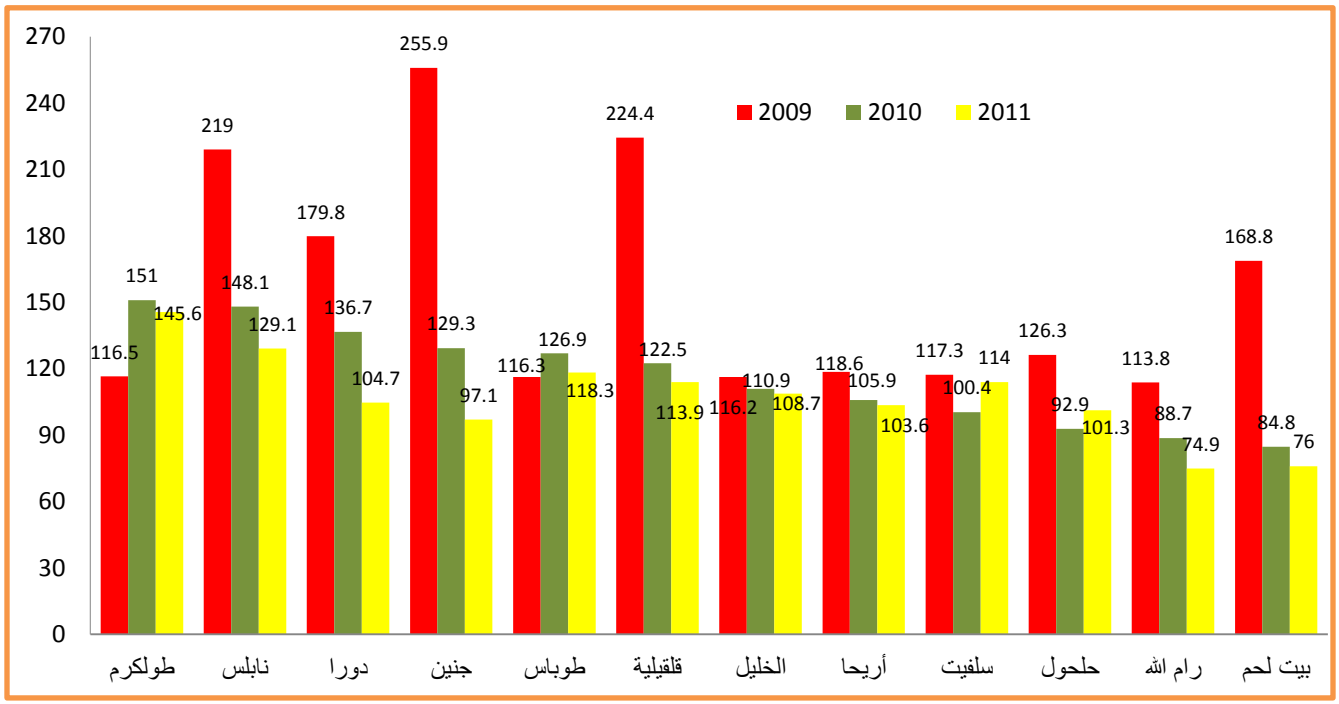

توزيع مجموع القضايا الجزائية الواردة والمفصولة حسب نسبتها في المحاكم الصلحية للعام 2011

(مجموع القضايا الحقوقية الواردة 32550 قضية والقضايا المفصولة 33212 قضية)

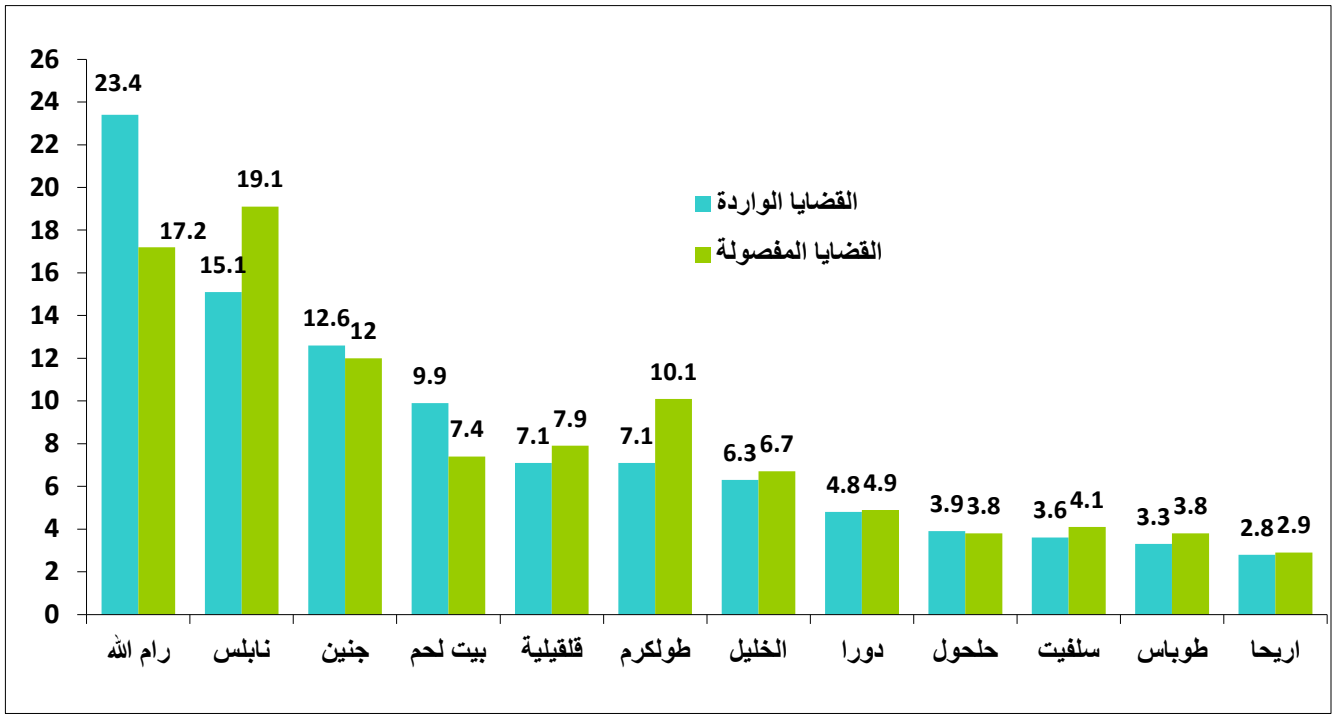

جدول رقم (18): عدد القضايا المدورة والواردة في محاكم الصلح للقضايا الجزائية حسب كل محكمة على حدا ، 2009-2011

المحاكم	2009					2010					2011				
	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	المدور للسنة اللاحقة	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	المدور للسنة اللاحقة	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	المدور للسنة اللاحقة
أريحا	629	846	1475	1003	475	475	936	1411	991	420	420	922	1342	955	387
الخليل	1453	1710	3163	1987	1176	1176	1940	3116	2151	965	965	2046	3011	2223	788
طولكرم	3535	1689	5224	1967	3257	3257	2075	5332	3134	2198	2200	2309	4509	3361	1148
نابلس	9963	3309	13272	7247	5727	5727	4281	10008	6340	3668	3668	4910	8578	6338	2240
بيت لحم	2775	1648	4423	2781	1642	1642	2335	3977	1979	1998	1975	3234	5209	2458	2751
قلقيلية	3607	1679	5286	3767	1631	1631	2211	3842	2708	1134	1124	2317	3441	2639	802
جنين	6221	3020	9241	7727	1514	1514	3602	5116	4657	459	564	4114	4678	3995	683
رام الله	5057	4095	9152	4661	4441	4441	5900	10341	5234	5107	5103	7619	12722	5710	7012
سلفيت	514	965	1479	1132	347	347	1237	1584	1242	342	305	1197	1502	1365	137
حلحول	486	926	1412	1170	248	248	1118	1366	1039	327	327	1260	1587	1277	310
طوباس	850	910	1760	1058	702	702	1225	1927	1554	373	373	1071	1444	1267	177
دورا	2500	1210	3710	2176	1534	1534	1786	3320	2442	878	878	1551	2429	1624	805
المجموع	**37590**	**22007**	**59597**	**36676**	**22694**	**22694**	**28646**	**51340**	**33471**	**17869**	**17902**	**32550**	**50452**	**33212**	**17240**

الفرع الثاني: محاكم البداية:

تنشأ محاكم البداية في مراكز المحافظات، وتتشكل محكمة البداية من رئيس وعدد كافٍ من القضاة، وتعقد المحكمة جلساتها من هيئة مكونة من ثلاثة قضاة يرأسها أقدمهم، وكذلك تنعقد محكمة البداية بصفتها الاستئنافية من ثلاثة قضاه وتختص بالنظر في استئنافات لأحكام الصادرة عن محاكم الصلح .

المحور الأول: مؤشرات جميع أعمال محاكم البداية الحقوقية والجزائية:

تنظر محاكم البداية نوعين من القضايا هي القضايا الحقوقية والجزائية. طرأ تطور نوعي على سرعة الفصل في القضايا، وزيادة عدد القضايا الواردة للمحاكم مما يعكس زيادة ثقة الجمهور بالقضاء.

يلاحظ من الجدول ادناه ان هناك تزايد مطرد في عدد القضايا الواردة والتي تم الفصل فيها لجميع المحاكم سواء كانت قضايا حقوقية أو قضايا جزائية.

- بلغ عدد القضايا الواردة من القضايا الحقوقية والجزائية 3678 قضية عام 2009 ارتفع العدد إلى 4606 قضايا عام 2010 وإلى 5383 قضية عام 2011 بنسبة زيادة في العام 2011 حوالي 16.9% بالمقارنة مع السنة السابقة.
- واكب ارتفاع القضايا الواردة ارتفاعاً في القضايا المفصولة. حيث ارتفع عدد القضايا المفصولة من 4045 قضية عام 2009 إلى 4288 قضية عام 2010 وإلى 4837 قضية عام 2011. بنسبة زيادة في العام 2011 حوالي 12.8% بالمقارنة مع السنة السابقة.
- بلغ عبء قاضي البداية السنوي من القضايا المدورة والواردة 218 قضية لكل قاضي عام 2010 ارتفع العبء إلى 263 قضية بسبب ارتفاع عدد القضايا الواردة وانخفاض عدد القضاة بنسبة 10.2% قضية عام 2011[4].

أولاً، مؤشرات جميع محاكم البداية للقضايا الحقوقية:

ارتفع عدد القضايا الحقوقية الواردة للمحاكم ارتفاعاً مطرداً من 2872 قضية عام 2009 إلى 3809 قضية عام 2010 واستمر العدد في الإرتفاع إلى 4474 قضية عام 2011، بنسبة زيادة في العام 2011 حوالي 17.5% بالمقارنة مع السنة السابقة. كما ارتفع عدد القضايا الحقوقية التي تم الفصل فيها ارتفاعاً مطرداً من 2852 قضية عام 2009 إلى 3019 قضية عام 2010 وإلى 3453 قضية عام 2011 بنسبة زيادة في العام 2011 حوالي 14.4% بالمقارنة مع السنة السابقة. بالإضافة لذلك نستنتج من الجدول التالي ما يلي:

- إن الزيادة في عدد القضايا الحقوقية الواردة في العام 2011 بالمقارنة مع السنة السابقة قد فاق الزيادة في الفصل في القضايا الحقوقية مما يعني زيادة القضايا المدورة في العام 2011 بنسبة 19.8% بالمقارنة بالسنة السابقة.
- انخفضت نسبة القضايا الحقوقية المفصولة إلى القضايا الواردة من 99.3% عام 2009 إلى 79.3% عام 2010 وواصلت النسبة انخفاضها إلى 77.2% عام 2011 مما يعني ارتفاع عدد القضايا المدورة بنسبة 22.8% من العام 2011.

[4] عدد القضاة في محاكم البداية 59 قاضٍ عام 2010 انخفض الى 53 قاضٍ عام 2011.

- بلغت نسبة القضايا الحقوقية المفصولة إلى مجموع القضايا المدورة والواردة 39.8% عام 2009 انخفضت إلى 36.9% عام 2010 وواصلت النسبة انخفاضها إلى 35.8%.

ثانياً، مؤشرات جميع أعمال محاكم البداية للقضايا الجزائية:

انحفض عدد القضايا الجزائية الواردة للمحاكم البدائية من 806 قضايا عام 2009 إلى 797 قضية عام 2010 وعاد العدد للإرتفاع إلى 909 قضايا عام 2011، بنسبة زيادة في العام 2011 حوالي 14.1% بالمقارنة مع السنة السابقة. ارتفع عدد القضايا الجزائية التي تم الفصل فيها ارتفاعاً مطرداً من 1193 قضية عام 2009 إلى 1269 قضية عام 2010 وإلى 1384 قضية عام 2011 بنسبة زيادة في العام 2011 حوالي 9.1% بالمقارنة مع السنة السابقة. بالاضافة لذلك نستنتج من الجدول التالي ما يلي:

- إن الزيادة في عدد القضايا الجزائية المفصولة في العام 2011 بالمقارنة مع السنة السابقة قد فاق الزيادة في الفصل في القضايا الجزائية الواردة بنسبة مما يعني انخفاض في القضايا المدورة بنسبة 13.7%.
- ارتفعت نسبة القضايا الجزائية المفصولة الى القضايا الواردة من 148% عام 2009 إلى 159.2% عام 2010 وعادت النسبة للإنخفاض إلى 152.3% عام 2011.
- بلغت نسبة القضايا الجزائية المفصولة إلى مجموع القضايا المدورة والواردة 23.4% عام 2009 ارتفعت إلى 27.2% عام 2010 وواصلت النسبة ارتفاعها إلى 32.1%.

جدول (19): عدد القضايا المدورة والواردة والمفصولة، في <u>محاكم البداية للقضايا الحقوقية والجزائية</u> للأعوام (2009-2011)

نوع القضايا	السنة	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	المدور للسنة اللاحقة	نسبة القضايا المفصولة للواردة	نسبة القضايا المفصولة لمجموع المدورة والواردة	عدد القضايا الواردة شهريا	عدد القضايا المفصولة شهريا
قضايا حقوقية	**2009**	4294	2872	7166	2852	4385	99.3	39.8	239	238
	2010	4380	3809	8189	3019	5170	79.3	36.9	317	252
	2011	5175	4474	9649	3453	6196	77.2	35.8	373	288
قضايا جزائية	**2009**	4283	806	5089	1193	3865	148	23.4	67	99
	2010	3861	797	4658	1269	3389	159.2	27.2	66	106
	2011	3399	909	4308	1384	2924	152.3	32.1	76	115
الإجمالي	**2009**	**8577**	**3678**	**12255**	**4045**	**8250**	**110**	**33.0**	**307**	**337**
	2010	**8241**	**4606**	**12847**	**4288**	**8559**	**93.1**	**33.4**	**384**	**357**
	2011	**8574**	**5383**	**13957**	**4837**	**9120**	**89.9**	**34.7**	**449**	**403**

نسب القضايا المفصولة الى الواردة في **محاكم البداية للقضايا الحقوقية والجزائية** ، 2009-2011

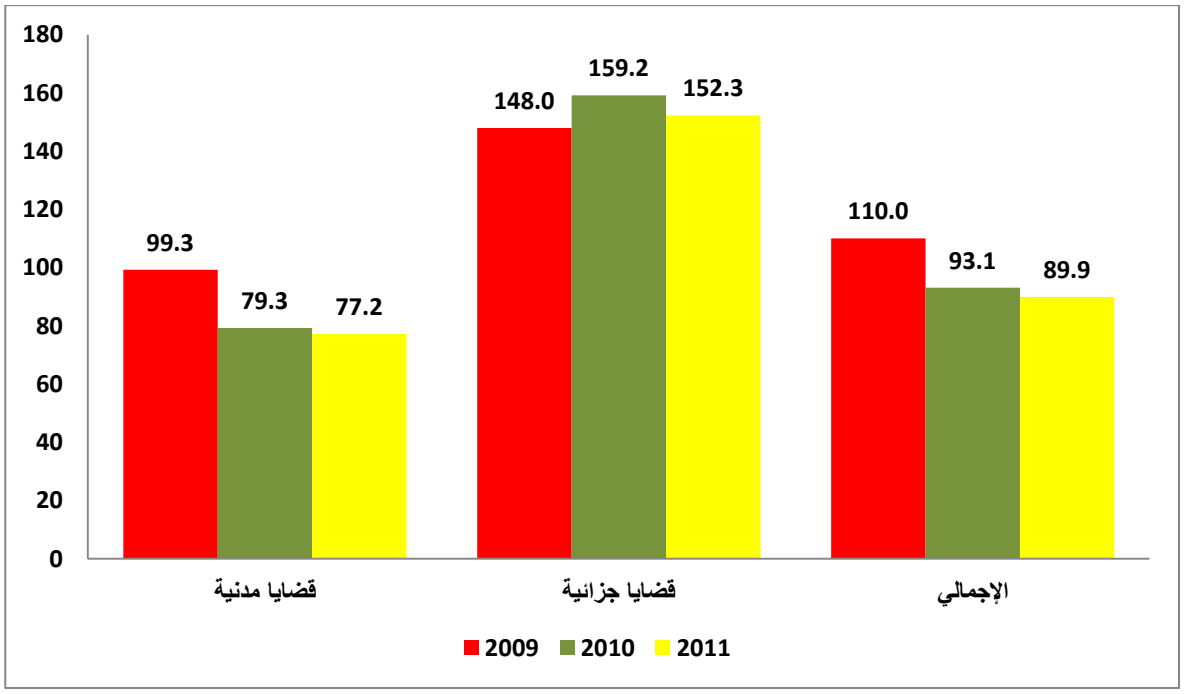

المحور الثاني: مؤشرات أعمال جميع محاكم االبداية في القضايا الحقوقية حسب كل محكمة على حدا:

توضح الرسوم البيانية والجداول أدناه **نسب القضايا المدورة والواردة والمفصولة في محاكم** الصلح وفقاً لكل محكمة على حدا:

جدول رقم (20): نسب القضايا المدورة والواردة والمفصولة في محاكم البداية للقضايا الحقوقية حسب كل محكمة على حدا، **2009-2011**

المحاكم	2009		2010		2011	
	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة
أريحا	112.3	45.6	81.4	40.5	113.2	45.0
قلقيلية	94.3	44.8	63.5	40.0	93.5	41.0
الخليل	110.8	40.2	72.7	32.8	92.6	39.7
طولكرم	70.9	32.7	73.0	32.2	75.5	31.1
بيت لحم	119.5	42.6	86.8	36.8	74.1	34.8
جنين	81.6	38	76.5	38.7	73.5	37.2
نابلس	86.3	37.6	73.1	33.1	71.6	33.0
رام الله	113.4	41.9	93.8	43.7	69.4	34.8
المجموع	**99.3**	**39.8**	**79.3**	**36.9**	77.2	35.8

نسب القضايا المفصولة الى الواردة في **محاكم البداية للقضايا الحقوقية** حسب كل محكمة على حدا ، 2009- 2011

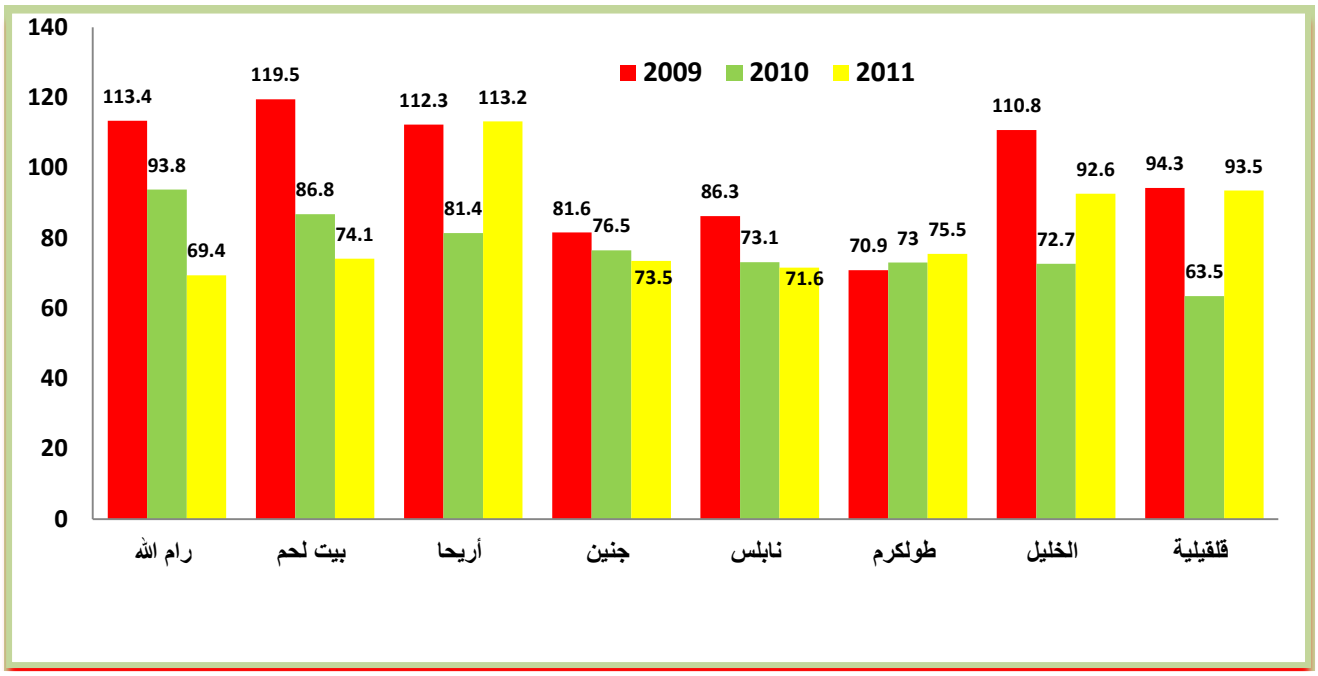

توزيع مجموع القضايا الحقوقية الواردة والمفصولة حسب نسبتها في المحاكم البدائية للعام 2011

(مجموع القضايا الحقوقية الواردة 4474 قضية والقضايا المفصولة 3453 قضية)

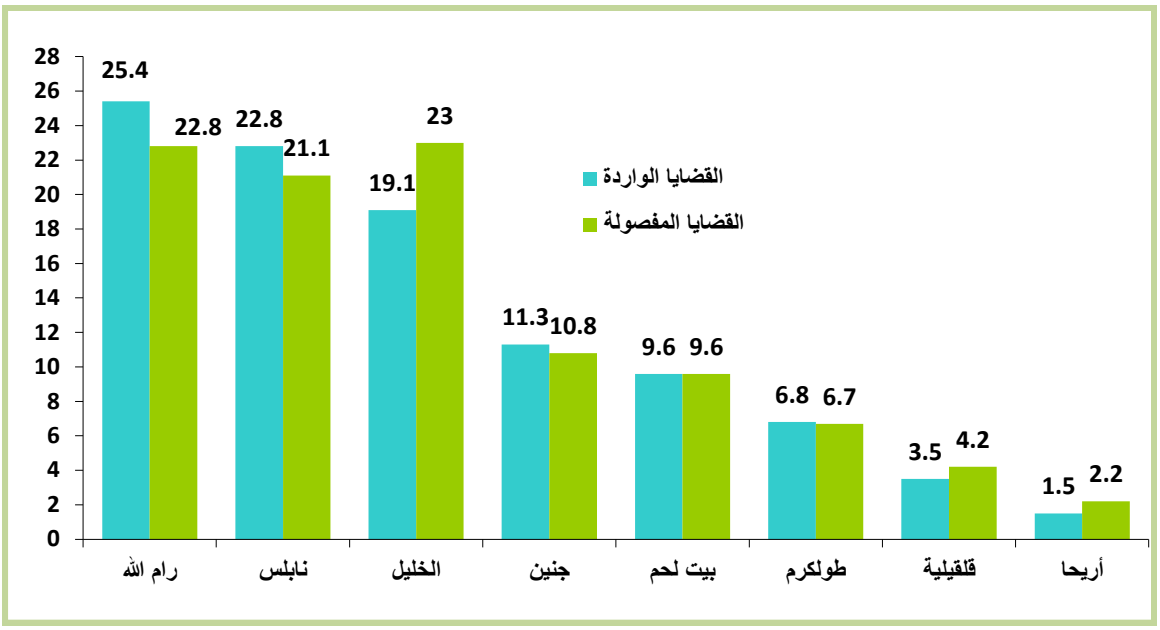
28
26
24
22
20
18
16
14
12
10
8
6
4
2
0
25.4
22.8
22.8
21.1
19.1
23
11.3
10.8
9.6
9.6
6.8
6.7
3.5
4.2
1.5
2.2
القضايا الواردة
القضايا المفصولة
رام الله
نابلس
الخليل
جنين
بيت لحم
طولكرم
قلقيلية
أريحا

جدول رقم (21): عدد القضايا المدورة والواردة والمفصولة في **محاكم البداية للقضايا الحقوقية** حسب المحاكم للأعوام (2009-2011)

المحاكم	2009					2010					2011				
	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة
أريحا	95	65	160	73	87	87	86	173	70	103	103	68	171	77	94
الخليل	993	565	1558	626	932	**932**	**766**	**1698**	**557**	**1141**	1141	856	1997	793	1204
طولكرم	285	244	529	173	356	356	281	637	205	432	436	306	742	231	511
نابلس	882	680	1562	587	975	975	804	1779	588	1191	1191	1019	2210	730	1480
بيت لحم	444	246	690	294	441	**441**	**325**	**766**	**282**	**484**	484	428	912	317	595
قلقيلية	117	106	223	100	122	122	208	330	132	198	199	155	354	145	209
جنين	348	304	652	248	404	399	408	807	312	495	495	506	1001	372	629
رام الله	1130	662	1792	751	1068	1068	931	1999	873	1126	1126	1136	2262	788	1474
المجموع	**4294**	**2872**	**7166**	**2852**	**4385**	**4380**	**3809**	**8189**	**3019**	**5170**	**5175**	**4474**	**9649**	**3453**	**6196**

جدول رقم (22): نسب القضايا المدورة والواردة والمفصولة في محاكم البداية للقضايا الجزائية حسب كل محكمة على حدا وترتيبها حسب الأولوية للأعوام (2009-2011)

المحاكم	2009		2010		2011	
	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة
طولكرم	128.6	14.3	341.2	20.2	284.3	43.2
بيت لحم	95.5	17.2	201.5	28.0	205.5	36.6
الخليل	232.6	40.4	65.2	13.0	167.0	26.3
قلقيلية	171.6	32.8	132.9	22.7	153.9	34.1
نابلس	74.9	12.3	190.8	31.1	149.5	34.4
جنين	259.1	19.9	184.2	41.6	144.5	39.2
أريحا	163.2	30.1	57.5	20.5	90.0	32.4
رام الله	142.8	26.8	154.1	30.0	78.6	17.2
المجموع العام	**148**	**23.4**	**159.2**	**27.2**	**152.3**	**32.1**

نسب القضايا المفصولة الى الواردة في محاكم البداية للقضايا الجزائية حسب كل محكمة على حدا، 2009-2011

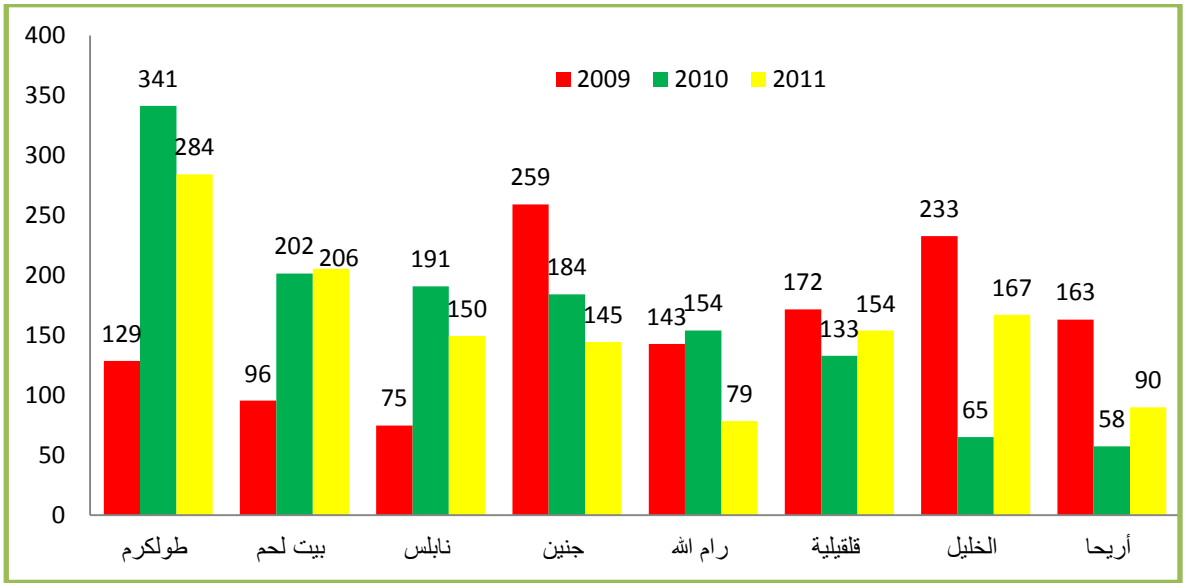

توزيع مجموع القضايا الجزائية الواردة والمفصولة حسب نسبتها في المحاكم البدائية للعام 2011

(مجموع القضايا الجزائية الواردة 909 قضية والقضايا المفصولة 1384 قضية)

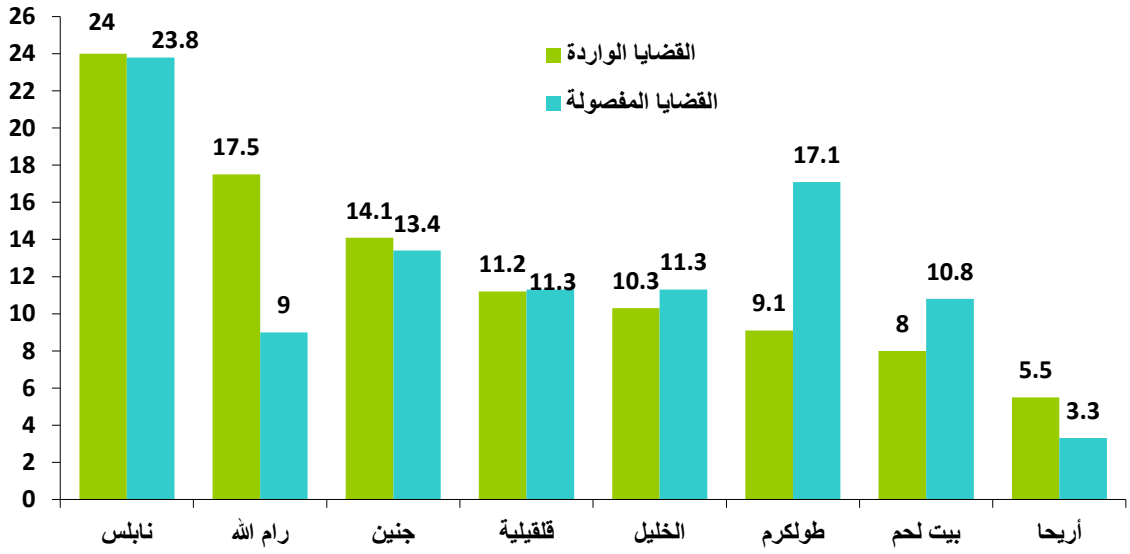

جدول رقم (23): عدد القضايا المدورة والواردة في **محاكم البداية للقضايا الجزائية** حسب كل محكمة على حدا ، 2009-2011

المحاكم	2009					2010					2011				
	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	المفصول	المدور للسنة القادمة	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة
أريحا	84	19	103	31	72	72	40	112	23	89	89	50	139	45	94
الخليل	642	135	777	314	463	463	115	578	75	503	503	94	597	157	440
طولكرم	559	70	629	90	539	539	34	573	116	457	463	83	546	236	310
نابلس	853	167	1020	125	895	895	174	1069	332	737	737	220	957	329	628
بيت لحم	405	89	494	85	403	403	65	468	131	337	337	73	410	150	260
قلقيلية	461	109	570	187	384	384	79	463	105	358	358	102	460	157	303
جنين	530	44	574	114	460	456	133	589	245	344	344	128	472	185	287
رام الله	749	173	922	247	649	649	157	806	242	564	568	159	727	125	602
المجموع	**4283**	**806**	**5089**	**1193**	**3865**	**3861**	**797**	**4658**	**1269**	**3389**	**3399**	**909**	**4308**	**1384**	**2924**

الفرع الثالث: مؤشرات أعمال محاكم البداية بصفتها الإستئنافية:

تنشا محاكم البداية في مراكز المحافظات، وتتشكل محكمة البداية من رئيس وعدد كافٍ من القضاة، وتعقد المحكمة جلساتها من هيئة مكونة من ثلاث قضاه يرأسها أقدمهم، وكذلك تنعقد محكمة البداية بصفتها الاستئنافية من ثلاثة قضاه وتختص بالنظر في استئنافات الأحكام الصادرة عن محاكم الصلح. ويمكن بقرار من مجلس القضاء الأعلى انتداب قاضي محكمة بداية للنظر في الأمور المستعجلة ويسمى في هذه الحالة بقاضي الأمور المستعجلة.

يلاحظ من الجدول التالي أن نسبة القضايا المفصولة إلى القضايا الواردة الحقوقية والجزائية بلغت 95% عام 2009 ارتفعت إلى 106.3% عام 2010 انخفضت إنخفاضا طفيفا إلى 94.9% عام 2011. أما بالنسبة للقضايا الواردة للمحاكم انخفضت من 3716 قضية عام 2009 إلى 3470 قضية عام 2011 وعاد عدد القضايا للإرتفاع إلى 4078 قضية في العام 2011.

المحور الأول: مؤشرات أعمال المحاكم البداية بصفتها الإستئنافية في القضايا الحقوقية:

انخفض عدد القضايا الحقوقية الواردة لمحاكم البداية بصفتها الإستئنافية من 1093 قضية عام 2009 إلى 1045 قضية عام 2010 وعادت النسبة للإرتفاع إلى 1233 قضية عام 2011 نسبة الزيادة 18% عام 2011 بالمقارنة مع عام 2010. وارتفع عدد القضايا المفصولة ارتفاعاً مطرداً من 984 قضية عام 2009 إلى 1019 قضية عام 2010 وإلى 1156 قضية عام 2011 بنسبة زيادة 13.4% بالمقارنة مع السنة السابقة 2010.

- ارتفعت نسبة القضايا الحقوقية المفصولة للواردة من 90% عام 2009 إلى 97.5% عام 2010 وعادت النسبة للإنخفاض إلى 93.8% ما يعني عدم قدرة المحاكم بالفصل بما يعادل القضايا الواردة في السنوات الثلاث وزيادة القضايا المدورة بنسبة 6.2% في العام 2011.
- ارتفع عدد القضايا المفصولة لكل قاضٍ من 17 قاضٍ عام 2010 إلى 22 قضية عام 2011 بسبب ارتفاع عدد القضايا الواردة وانخفاض عدد القضاة من 59 قاضٍ عام 2010 إلى 53 قاضٍ عام 2011.

المحور الثاني: مؤشرات أعمال المحاكم البداية بصفتها الإستئنافية في القضايا الجزائية:

انخفض عدد القضايا الجزائية الواردة لمحاكم البداية بصفتها الإستئنافية من 2623 قضية عام 2009 إلى 2425 قضية عام 2010 وعادت النسبة للإرتفاع إلى 2845 قضية عام 2011 نسبة الزيادة 17.3% عام 2011 بالمقارنة مع عام 2010. وارتفع عدد القضايا المفصولة ارتفاعاً مطرداً من 2545 قضية عام 2009 إلى 2671 قضية عام 2010 وإلى 2714 قضية عام 2011 بنسبة زيادة 1.6% بالمقارنة مع السنة السابقة 2010.

- ارتفعت نسبة القضايا الجزائية المفصولة للواردة من 97% عام 2009 إلى 110.1% عام 2010 وعادت النسبة للإنخفاض إلى 95.4% عام 2011، ما يعني عدم قدرة المحاكم بالفصل بما يعادل القضايا الواردة في هذه السنة وزيادة القضايا المدورة بنسبة 4.6% للسنة اللاحقة.
- ارتفع عدد القضايا المفصولة لكل قاضٍ من 45 قضية عام 2010 إلى 51 قضية عام 2011 بسبب ارتفاع عدد القضايا الواردة وانخفاض عدد القضاة من 59 قاضٍ عام 2010 إلى 53 قاضٍ عام 2011.

جدول رقم (24): عدد القضايا المدورة والواردة في محاكم البداية بصفتها الإستئنافية للقضايا الجزائية والحقوقية، 2009-2011

نوع القضايا	السنة	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	المدور للسنة اللاحقة	نسبة القضايا المفصولة للواردة	نسبة القضايا المفصولة لمجموع المدورة والواردة	معدل عدد القضايا الواردة شهريا	معدل عدد القضايا المفصولة شهريا
قضايا حقوقية	2009	682	1093	1775	984	673	90.0	55.4	91	82
	2010	675	1045	1720	1019	701	97.5	59.2	87	85
	2011	699	1233	1932	1156	776	93.8	59.8	103	96
قضايا جزائية	2009	914	2623	3537	2545	1039	97.0	72.0	219	212
	2010	1059	2425	3484	2671	813	110.1	76.7	202	223
	2011	823	2845	3668	2714	954	95.4	74	237	226
الإجمالي	**2009**	**1596**	**3716**	**5312**	**3529**	**1712**	**95.0**	**66.4**	**310**	**294**
	2010	**1734**	**3470**	**5204**	**3690**	**1514**	**106.3**	**70.9**	**289**	**308**
	2011	**1522**	**4078**	**5600**	**3870**	**1730**	**94.9**	**69.1**	**340**	**322**

نسب القضايا المفصولة إلى الواردة الحقوقية والجزائية في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية، 2009-2011

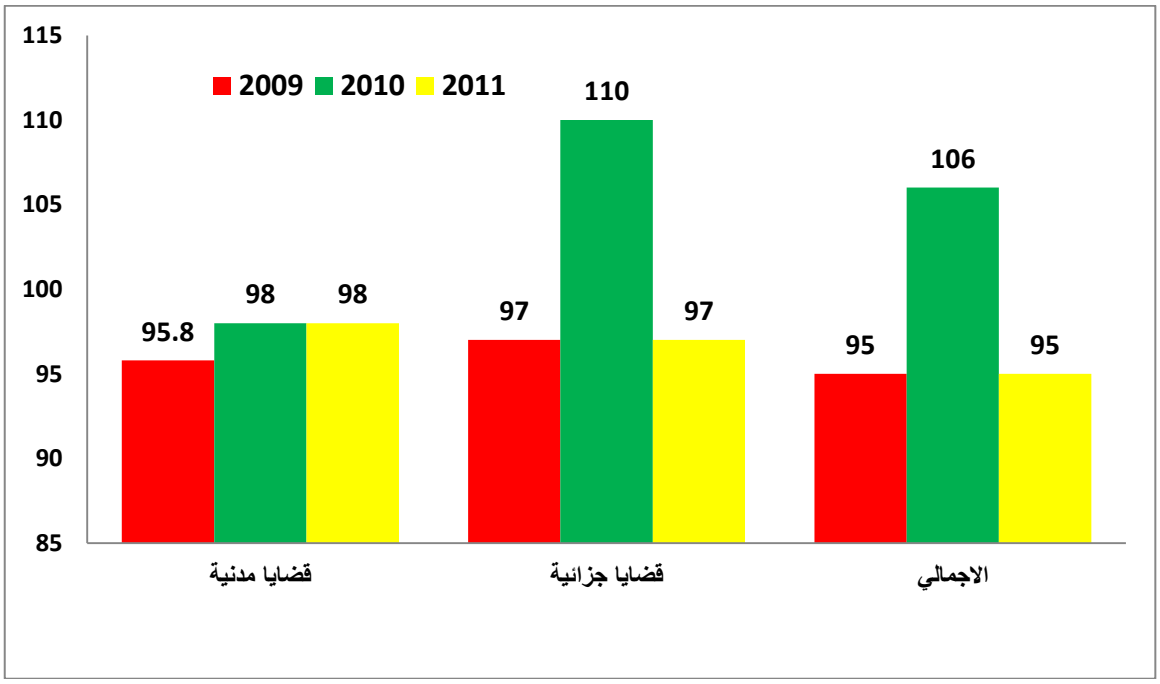

المحور الثالث: مؤشرات أعمال جميع محاكم االبداية بصفتها الاستئنافية في القضايا الحقوقية حسب كل محكمة على حدا:

توضح الرسوم البيانية والجداول أدناه **نسب القضايا المدورة والواردة والمفصولة في محاكم** البداية بصفتها الاستئنافية في القضايا الحقوقية والجزائية وفقاً لكل محكمة على حدا:

جدول رقم (25): عدد القضايا المدورة والواردة في محاكم البداية بصفتها الإستئنافية للقضايا الحقوقية حسب المحكمة للأعوام 2009-2011

المحاكم	2009		2010		2011	
	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة
بيت لحم	77.8	53	76.1	45.0	166.7	70.7
أريحا	64	41	83.3	50.8	125.6	75
قلقيلية	93.9	63.9	78.2	53.8	123.3	67.1
جنين	107.7	56.5	87.4	56.6	103.1	60.5
الخليل	105.5	58.3	134.4	66.2	87.5	60
نابلس	104.3	63.2	93.5	59.3	85.7	57.3
رام الله	58.6	41.5	111.5	69.6	84.9	60.3
طولكرم	138	70	68.5	47.0	72.4	45.9
المجموع	**90**	**55.4**	**97.5**	**59.2**	**93.8**	**59.8**

نسب القضايا المفصولة إلى الواردة في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية للقضايا الحقوقية حسب المحكمة للأعوام (2009-2011)

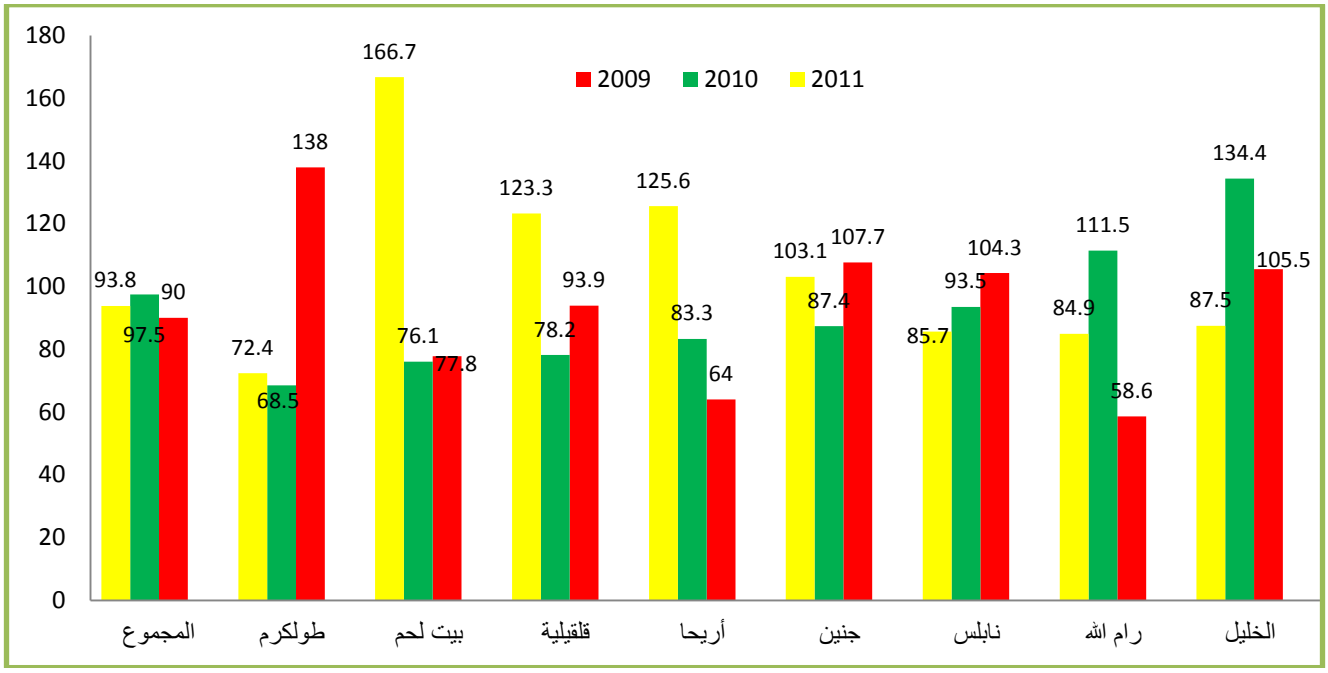

توزيع نسب القضايا الحقوقية الواردة والمفصولة حسب نسبتها في المحاكم البدائية بصفتها الإستئنافية للعام 2011
(مجموع القضايا الحقوقية الواردة 1233 قضية والمفصولة 1156 قضية)

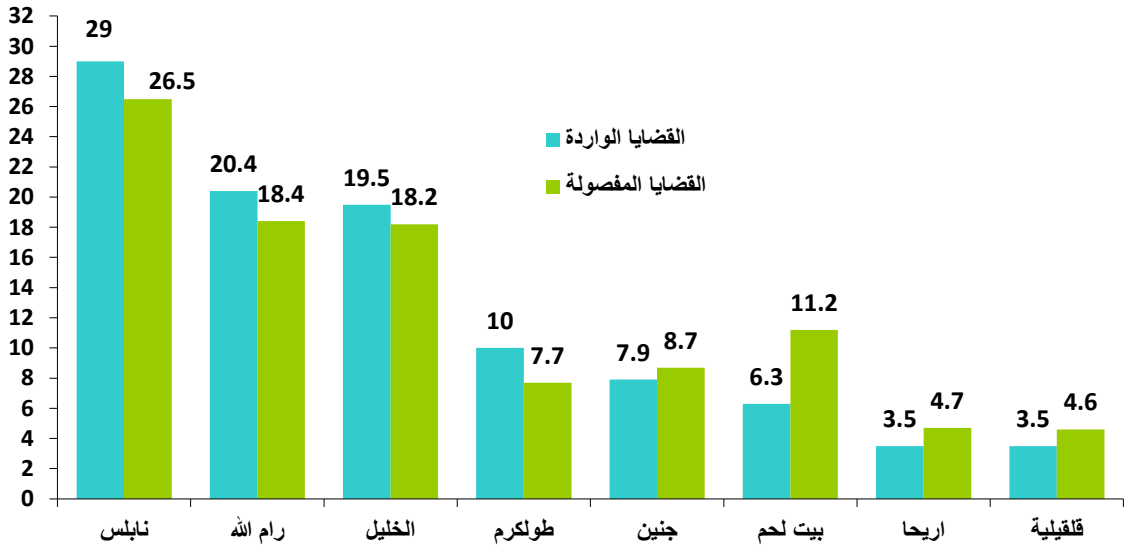

جدول رقم (26): عدد القضايا المدورة والواردة في محاكم البداية بصفتها الإستئنافية للقضايا الحقوقية حسب كل محكمة على حدا ، 2009-2011

المحاكم	2009					2010					2011				
	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة
أريحا	14	25	39	16	23	23	36	59	30	29	29	43	72	54	18
الخليل	177	219	396	231	165	165	160	325	215	110	110	240	350	210	140
طولكرم	69	71	140	98	42	42	92	134	63	71	71	123	194	89	105
نابلس	166	255	421	266	160	160	277	437	259	178	177	357	534	306	228
بيت لحم	42	90	132	70	78	78	113	191	86	105	105	78	183	130	53
قلقيلية	23	49	72	46	25	25	55	80	43	37	36	43	79	53	26
جنين	59	65	124	70	54	56	103	159	90	69	69	98	167	101	66
رام الله	132	319	451	187	126	126	209	335	233	102	102	251	353	213	140
المجموع	**682**	**1093**	**1775**	**984**	**673**	**675**	**1045**	**1720**	**1019**	**701**	**699**	**1233**	**1932**	**1156**	**776**

جدول رقم (27): نسب القضايا المدورة والواردة والمفصولة في محاكم البداية بصفتها الإستئنافية للقضايا الجزائية حسب كل محكمة على حدا، 2009-2011

المحاكم	2009		2010		2011	
	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة
بيت لحم	108.5	86.5	92.8	76.2	118.3	80.2
أريحا	104.9	81	104.5	83.6	108.4	84.1
قلقيلية	120.8	79.3	103.0	78.6	105.7	88.4
طولكرم	106.7	76.2	85.4	77.4	104.4	84.5
جنين	87.9	65.2	112.5	75.6	96.2	76.9
الخليل	81.2	63.1	128.2	74.9	92.8	72.7
نابلس	90	80.6	113.2	81.3	86.7	68.6
رام الله	88.4	57.2	120.0	71.7	85.6	64.6
المجموع	**97**	**72**	**110.1**	**76.7**	**95.4**	**74**

نسب القضايا المفصولة إلى الواردة في محاكم البداية بصفتها الإستئنافية للقضايا الجزائية حسب المحكمة، 2011-2009

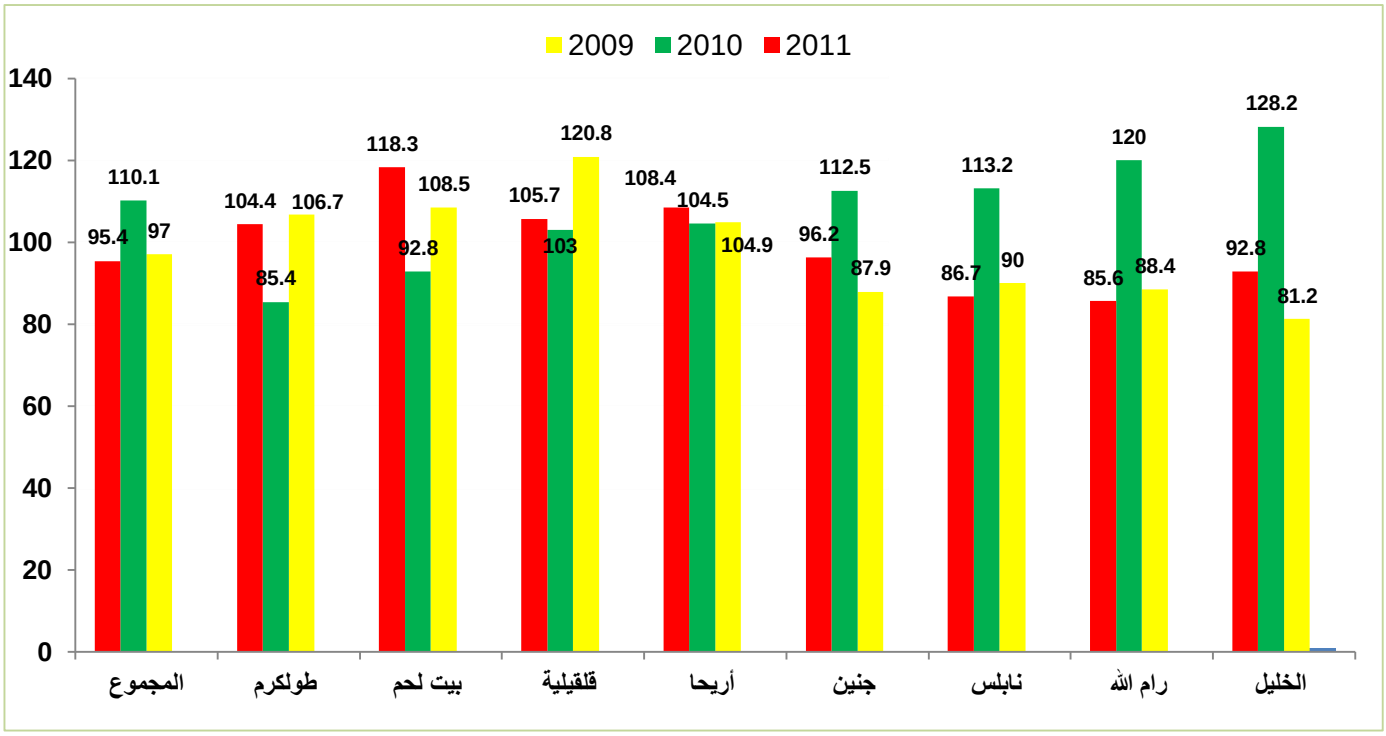

توزيع نسب القضايا الجزائية الواردة والمفصولة حسب نسبتها في المحاكم البدائية بصفتها الإستئنافية للعام 2011
(مجموع القضايا الجزائية الواردة 2845 قضية والقضايا المفصولة 2714 قضية)

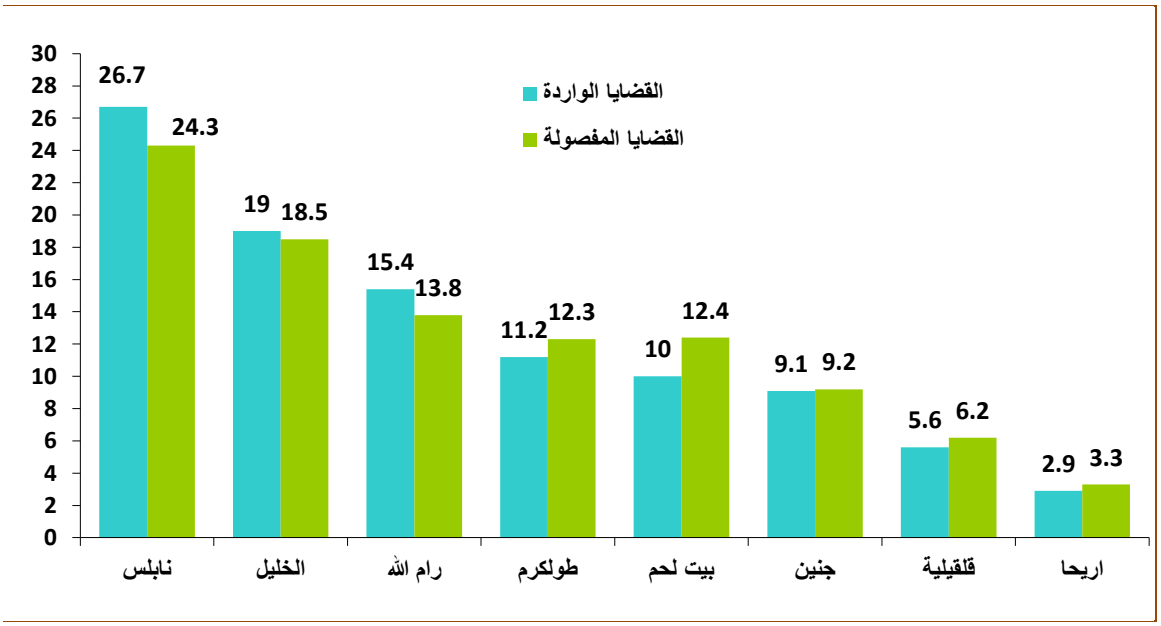

جدول رقم (28): عدد القضايا المدورة والواردة في محاكم البداية بصفتها الإستئنافية للقضايا الجزائية حسب كل محكمة على حدا ، 2009-2011

المحاكم	2009					2010					2011				
	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة
أريحا	12	30	42	32	10	10	96	106	82	24	24	83	107	90	17
الخليل	274	523	797	632	165	165	530	695	546	149	149	540	689	501	188
طولكرم	72	284	356	308	48	48	221	269	205	64	75	319	394	333	61
نابلس	198	569	767	500	270	270	554	824	623	201	201	761	962	660	302
بيت لحم	146	268	414	237	192	192	285	477	342	135	135	285	420	337	83
قلقيلية	42	142	184	149	39	39	156	195	163	32	31	159	190	168	22
جنين	42	360	402	324	98	78	250	348	283	65	65	260	325	250	75
رام الله	128	447	575	363	237	237	333	570	427	143	143	438	581	375	206
المجموع	**914**	**2623**	**3537**	**2545**	**1039**	**1059**	**2425**	**3484**	**2671**	**813**	**823**	**2845**	**3668**	**2714**	**954**

الفرع الثالث: مؤشرات أعمال محكمة الإستئناف:

المحور الأول: مؤشرات أعمال محكمة استئناف رام الله:

يبين الجدول التالي أن عدد القضايا الواردة لمحكمة إستئناف رام الله شهدت ارتفاعاً مطردة خلال الفترة قيد الدراسة. فقد ارتفعت من 1768 قضية عام 2009 وإلى 2219 قضية عام 2010 وواصل العدد ارتفاعه إلى 2937 قضية عام 2011 بنسبة زيادة 32.4% عن العام السابق 2010. رافق هذا الإرتفاع ارتفاعاً مطرداً في عدد القضايا المفصولة، فقد ارتفع العدد من 1601 قضية عام 2009 إلى 2021 قضية عام 2010 وواصل العدد ارتفاعه إلى 2919 قضية عام 2011 بنسبة زيادة 44.4%. نستنتج أيضا مما سبق ما يلي:

- الزيادة في عدد القضايا الواردة كانت أعلى من الزيادة في القضايا المفصولة خلال السنوات الثلاث مما أدى إلى زيادة القضايا المتراكمة سنة بعد سنة. فقد بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة 90.6% عام 2009 ارتفعت قليلاً إلى 91.1% عام 2010 وإلى 99.4% عام 2011.
- أعلى نسبة في القضايا الواردة لمحكمة استئناف رام الله كانت القضايا المتعلقة باستئناف التنفيذ فقد ارتفع العدد من 913 قضية عام 2009 إلى 1072 قضية عام 2010 وإلى 1727 قضية عام 2011 بنسبة ارتفاع 61.1% بالمقارنة مع 2010. رافق هذا الإرتفاع في القضايا الواردة ارتفاع في عدد القضايا المفصولة من 954 قضية عام 2009 إلى 1058 قضية عام 2010 وإلى 1679 قضية عام 2011 بنسبة زيادة 58.7% عن السنة السابقة.
- تلي قضايا التنفيذ من حيث ارتفاع عدد القضايا الواردة القضايا المتعلقة باستئناف الحقوق ارتفعت من 556 قضية عام 2009 إلى 658 قضية عام 2010 وواصل ارتفاعه قليلاً إلى 660 قضية. واكب هذا الإرتفاع ارتفاعاً في عدد القضايا المفصولة من 412 قضية عام 2009 إلى 594 قضية عام 2010 وإلى 797 قضية عام 2011.
- في المرتبة الثالثة تأتي قضايا استئناف الجزاء الواردة ارتفعت من 299 قضية إلى 489 قضية وإلى 550 قضية في الأعوام 2009، 2010، 2011 على التوالي. واكبها ارتفاع في عدد القضايا المفصولة من 237 قضية و 369 قضية و 443 قضية في الأعوام 2009، 2010، 2011 على التوالي.

جدول رقم (29): عدد القضايا المدورة والواردة في محكمة استئناف رام الله حسب نوع القضايا، 2009-2011

السنة	نوع القضايا	مدور الشهر السابق	الوارد	مجموع الوارد والمدور	مفصول	المدور للشهر القادم	نسبة المفصول/الوارد	نسبة المفصول/مجموع المدور والوارد
2009	استئناف جزاء	126	299	425	237	188	79.3	55.8
	استئناف حقوق	337	556	893	412	481	74.1	46.1
	استئناف تنفيذ	41	913	954	952	2	104.3	99.8
	المجموع	**504**	**1768**	**2272**	**1601**	**671**	**90.6**	**70.5**
2010	استئناف جزاء	188	489	677	369	308	75.5	54.5
	استئناف حقوق	481	658	1139	594	545	90.3	52.2
	استئناف تنفيذ	2	1072	1074	1058	16	98.7	98.5
	المجموع	**671**	**2219**	**2890**	**2021**	**869**	**91.1**	**69.9**
2011	استئناف جزاء	309	550	859	443	416	80.5	51.6
	استئناف حقوق	556	660	1216	797	419	120.8	65.5
	استئناف تنفيذ	16	1727	1743	1679	64	97.2	96.3
	المجموع	**881**	**2937**	**3818**	**2919**	**899**	**99.4**	**76.5**

نسب القضايا المفصولة إلى الواردة في محكمة إستئناف رام الله، 2009-2011

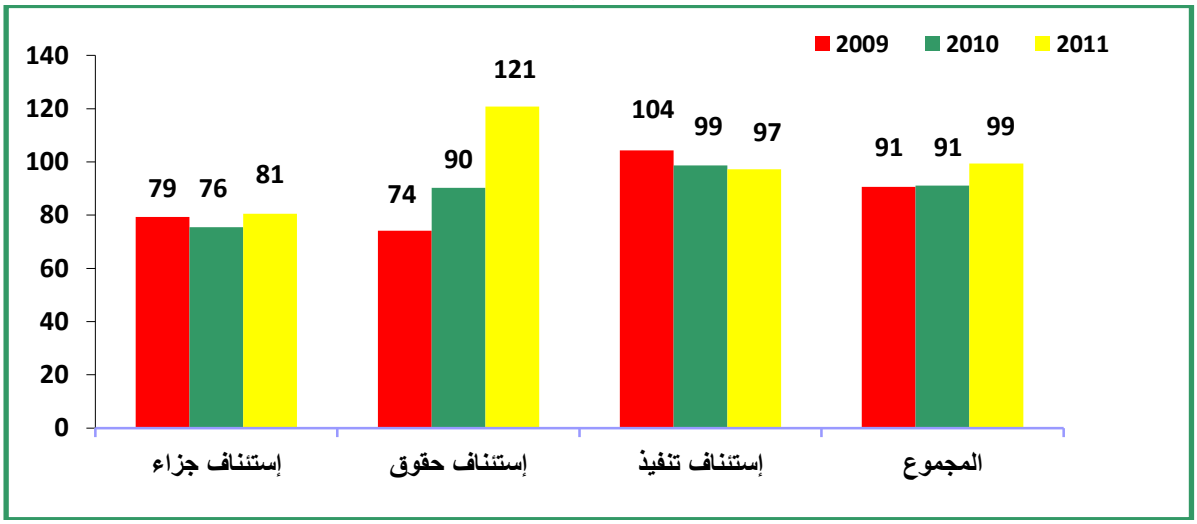

المحور الثاني: مؤشرات أعمال محكمة استئناف القدس:

يظهر الجدول التالي أن عدد القضايا الواردة لمحكمة إستئناف القدس شهدت أيضا ارتفاعاً مطردة خلال الفترة قيد الدراسة. فقد ارتفعت من 1048 قضية عام 2009 وإلى 1191 قضية عام 2010 وواصل العدد ارتفاعه إلى 1342 قضية عام 2011 بنسبة زيادة 12.7% عن العام السابق 2010. رافق هذا الإرتفاع ارتفاعاً مطرداً في عدد القضايا المفصولة، فقد ارتفع العدد من 839 قضية عام 2009 إلى 1482 قضية عام 2010 وواصل العدد ارتفاعه قليلاً إلى 1484 قضية عام 2011 بنسبة 1%. نستنتج أيضا مما سبق ما يلي:

- الزيادة في عدد القضايا الواردة كانت أعلى من الزيادة في القضايا المفصولة خلال السنوات الثلاث مما أدى إلى زيادة القضايا المتراكمة سنة بعد سنة. فقد بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة 80.1% عام 2009 ارتفعت قليلاً إلى 124.4% عام 2010 وعادت نسبة الإنخفاض إلى 110.6% عام 2011.
- أعلى نسبة في القضايا الواردة لمحكمة استئناف القدس كانت القضايا المتعلقة باستئناف تنفيذ فقد ارتفع العدد من 559 قضية عام 2009 إلى 668 قضية عام 2010 وانخفض إلى 643 قضية عام 2011 بنسبة انخفاض لا تتجاوز 4% بالمقارنة مع 2010. رافق هذا الإرتفاع في القضايا الواردة ارتفاع في عدد القضايا المفصولة من 501 قضية عام 2009 إلى 732 قضية عام 2010 وانخفض إلى 637 قضية عام 2011 بنسبة انخفاض 13% عن السنة السابقة.
- تلي قضايا التنفيذ من حيث ارتفاع عدد القضايا الواردة القضايا المتعلقة باستئناف الحقوق ارتفعت من 376 قضية عام 2009 إلى 415 قضية عام 2010 وواصل ارتفاعه إلى 532 قضية. واكب هذا الإرتفاع ارتفاعاً في عدد القضايا المفصولة من 265 قضية عام 2009 إلى 573 قضية عام 2010 وإلى 671 قضية عام 2011 بنسبة ارتفاع 17.1% عن السنة السابقة.
- في المرتبة الثالثة تاتي قضايا استئناف الجزاء الواردة ارتفعت من 113 قضية إلى 108 قضايا وإلى 167 قضية في الأعوام 2009، 2010، 2011 على التوالي. واكبها ارتفاع في عدد القضايا المفصولة من 73 قضية و 177 قضية و 176 قضية في الأعوام 2009، 2010، 2011 على التوالي.

جدول رقم (30): عدد القضايا المدورة والواردة في محكمة استئناف القدس حسب نوع القضايا، 2009-2011

السنة	نوع القضايا	مدور الشهر السابق	الوارد	مجموع الوارد والمدور	مفصول	المدور للشهر القادم	نسبة المفصول/الوارد	نسبة المفصول/مجموع المدور والوارد
2009	استئناف جزاء	44	113	157	73	84	64.6	46.5
	استئناف حقوق	244	376	620	265	355	70.5	42.7
	استئناف تنفيذ	13	559	572	501	71	89.6	87.6
	المجموع	**301**	**1048**	**1349**	**839**	**510**	**80.1**	**62.2**
2010	استئناف جزاء	84	108	192	177	15	163.9	92.2
	استئناف حقوق	355	415	770	573	197	138.1	74.4
	استئناف تنفيذ	71	668	739	732	7	109.6	99.1
	المجموع	**510**	**1191**	**1701**	**1482**	**219**	**124.4**	**87.1**
2011	استئناف جزاء	**19**	167	186	176	10	105.4	94.6
	استئناف حقوق	**203**	532	735	671	64	126.1	91.3
	استئناف تنفيذ	**5**	643	648	637	11	99.1	98.3
	المجموع	**227**	**1342**	**1569**	**1484**	**85**	**110.6**	**94.6**

نسب القضايا المفصولة إلى الواردة في محكمة إستئناف القدس، 2009-2011

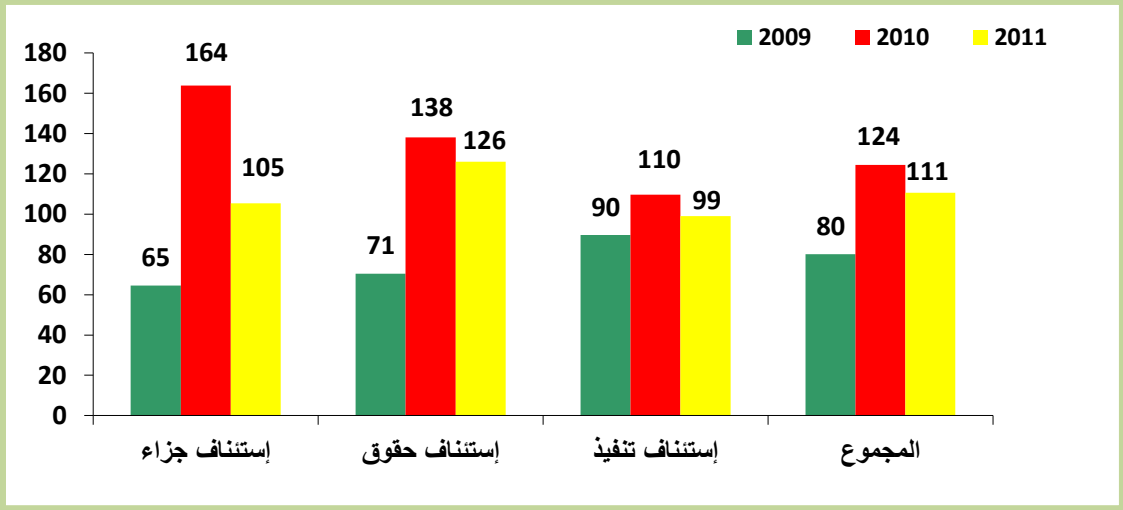

الفرع الرابع: مؤشرات أعمال محكمة النقض:

شهد عدد القضايا الواردة لمحكمة النقض ارتفاعاً مطردة خلال الفترة قيد الدراسة. فقد ارتفعت من 678 قضية عام 2009 وإلى 1004 قضايا عام 2010 وواصل العدد ارتفاعه إلى 1331 قضية عام 2011 بنسبة زيادة 32.6% عن العام السابق 2010. رافق هذا الإرتفاع ارتفاعاً مطرداً في عدد القضايا المفصولة، فقد ارتفع من 594 قضية عام 2009 إلى 620 قضية عام 2010 وواصل العدد ارتفاعه إلى 831 قضية عام 2011 بنسبة زيادة 34%. نستنتج مما سبق ما يلي:

- الزيادة في عدد القضايا الواردة كانت أعلى من الزيادة في القضايا المفصولة خلال السنوات الثلاث مما أدى إلى زيادة القضايا المتراكمة سنة بعد سنة. فقد بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة 87.6% عام 2009 انخفضت إلى 61.8% عام 2010 وإلى 62.4% عام 2011.
- بلغت نسبة طلبات الحقوق الواردة لمحكمة النقض 84.4% في حين لم تتجاوز القضايا الجزائية 15.6% من مجموع القضايا الواردة عام 2011، وهذه النسب متقاربة في السنتين السابقتين. وما ينطبق على القضايا الواردة ينطبق أيضا على القضايا المفصولة فقد بلغت نسبة القضايا الحقوقية المفصولة 75.6% والجزائية 24.4%.

جدول رقم (31): عدد القضايا المدورة والواردة في محكمة النقض حسب نوع القضايا، 2009-2011

نوع القضايا	نوع القضايا	مدور الشهر السابق	الوارد	مجموع الوارد والمدور	مفصول	المدور للشهر القادم	نسبة المفصول/الوارد	نسبة المفصول/مجموع المدور والوارد
2009	طلبات حقوق	160	546	706	502	204	91.9	71.1
	طلبات جزاء	10	132	142	92	50	69.7	64.8
	المجموع	**170**	**678**	**848**	**594**	**254**	**87.6**	**70**
2010	طلبات حقوق	204	791	995	485	510	61.3	48.7
	طلبات جزاء	50	213	263	135	128	63.4	51.3
	المجموع	**254**	**1004**	**1258**	**620**	**638**	**61.8**	**49.3**
2011	طلبات حقوق	510	1123	1633	628	1005	55.9	38.6
	طلبات جزاء	128	208	336	203	133	97.6	60.4
	المجموع	**638**	**1331**	**1969**	**831**	**1138**	**62.4**	**42.2**

نسب القضايا المفصولة إلى الواردة في محكمة النقض، 2009-2011

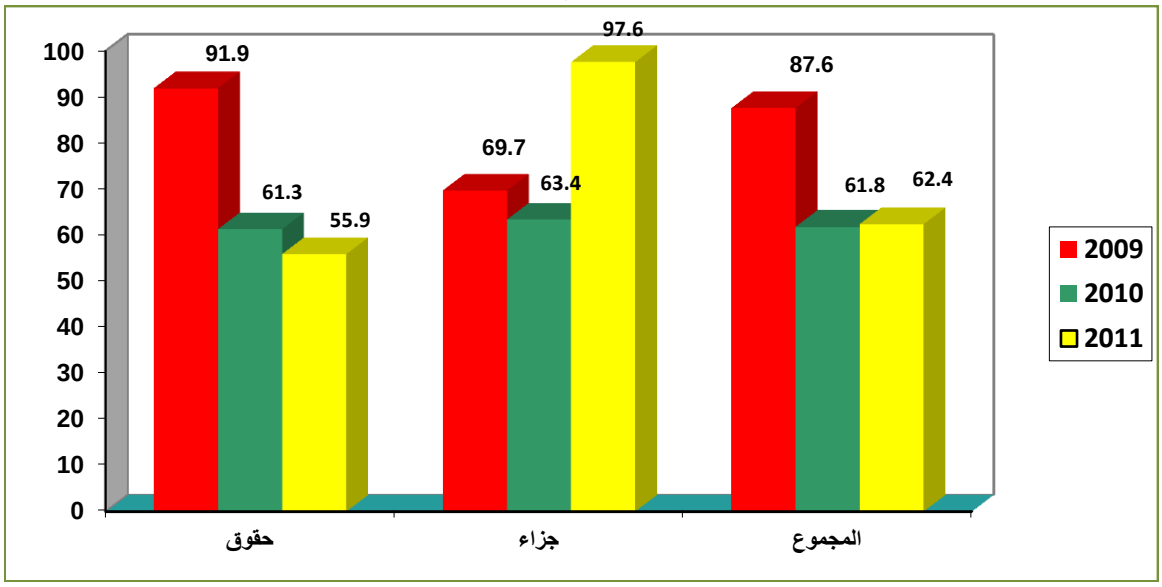

الفرع الخامس: مؤشرات أعمال المحكمة العليا:

عدد القضايا التي تنظر فيها المحكمة العليا قليل نسبياً، حيث بلغ مجموع القضايا الواردة والمدورة 48 قضية عام 2011 منها 22 قضية وردت إليها خلال العام والباقي مدور من السنوات السابقة. بلغت نسبة القضايا المفصولة 76% من الواردة عام 2009 ارتفعت النسبة إلى 81.8% عام 2010، وانخفضت إلى 50% عام 2011.

جدول رقم (32): عدد القضايا المدورة والواردة في المحكمة العليا، 2009-2011

السنة	مدور السنة السابق	الوارد	مجموع الوارد والمدور	مفصول	المدور للسنة القادم	نسبة المفصول/الوارد	نسبة المفصول/مجموع المدور والوارد
2009	16	25	41	19	22	76.0	46.3
2010	22	22	44	18	26	81.8	40.9
2011	26	22	48	12	36	%55	%25

نسب القضايا المفصولة من القضايا الواردة في المحكمة العليا، 2009-2011

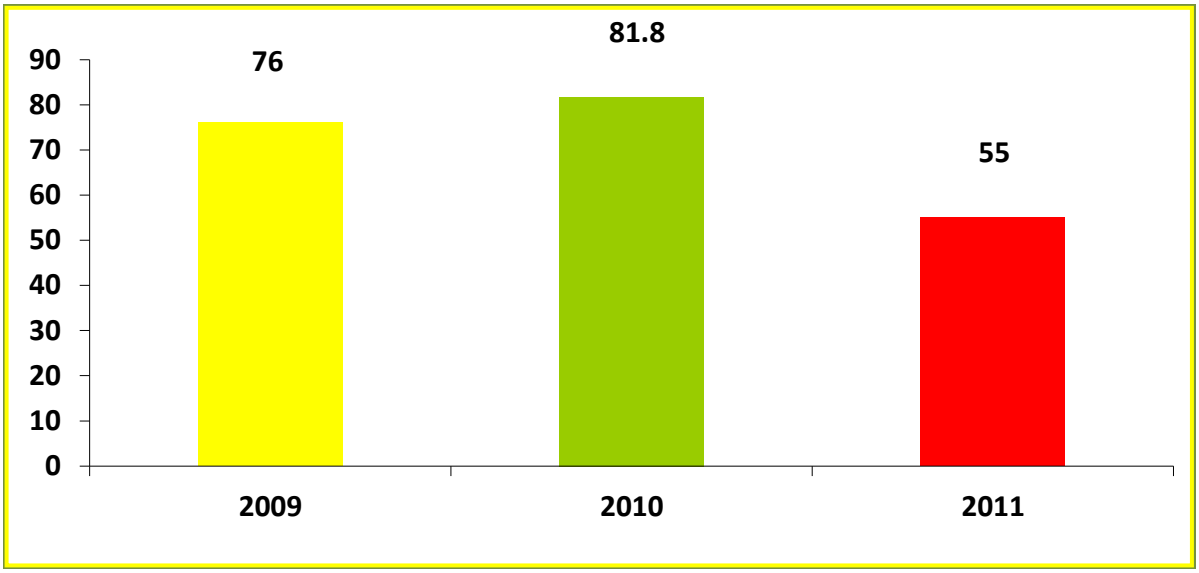

الفرع السادس: مؤشرات أعمال محكمة العدل العليا:

يلاحظ من الجدول التالي أن عدد القضايا الواردة لدى محكمة العدل العليا قد ارتفعت من 897 قضية عام 2009 إلى 1009 قضايا عام 2010 حيث بلغت نسبة الزيادة 12.5% بالمقارنة مع عام 2009. وعاد عدد القضايا الواردة إلى الإنخفاض إلى 374 قضية في العام 2011.

رافق ارتفاع القضايا الواردة للمحكمة ارتفاعاً في عدد القضايا التي تم فصلها ففي العام 2009 بلغت نسبة القضايا المفصولة 73.4% من القضايا الواردة ونسبة 100% تقريباً في العام 2010. أما في العام 2011 فقد تم فصل ما يعادل جميع القضايا الواردة ونسبة 12.3% من القضايا المدورة.

جدول رقم (33): عدد القضايا المدورة والواردة في محكمة العدل العليا حسب نوع القضايا للأعوام (2009-2011)

السنة	مدور السنة السابق	الوارد	مجموع الوارد والمدور	مفصول	المدور للسنة القادم	نسبة المفصول/الوارد	نسبة المفصول/مجموع المدور والوارد
2009	389	897	1286	658	628	73.4	51.2
2010	628	1009	1637	1005	632	99.6	61.4
2011	632	374	1006	420	586	112.3	41.8

نسب القضايا المفصولة من القضايا الواردة في محكمة العدل العليا، 2009-2011

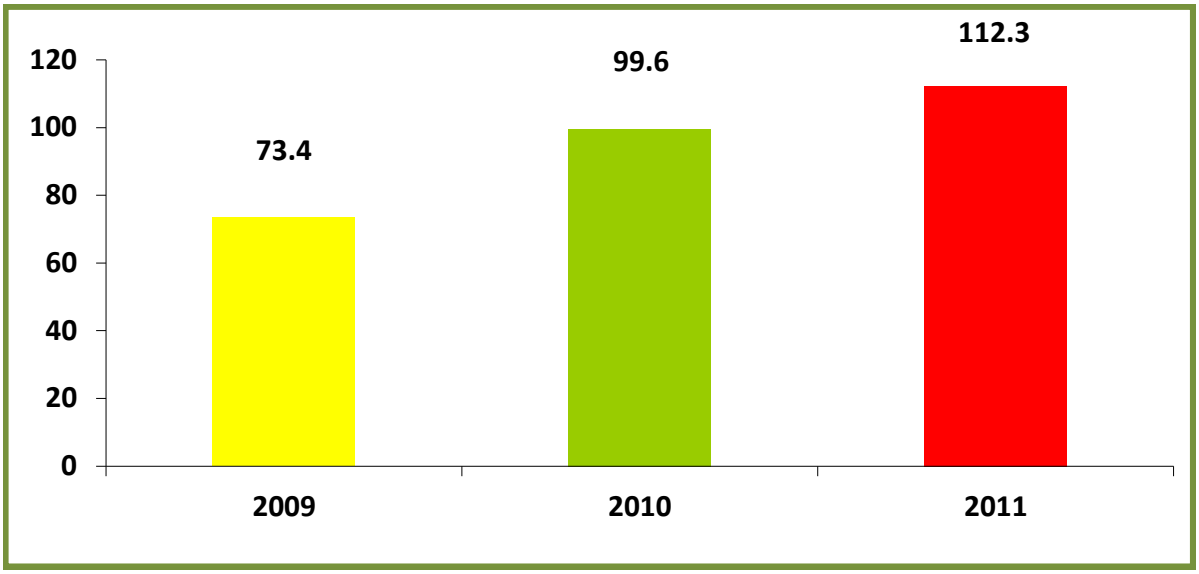

الفرع السابع: مؤشرات أعمال دوائر التنفيذ:

المحور الأول: مؤشرات أعمال دوائر التنفيذ بشكل عام:

بشكل عام ارتفع عدد القضايا الواردة لدوائر التنفيذ ارتفاعاً مطرداً، فقد تضاعف عدد القضايا الواردة خلال الفترة قيد الدراسة. ارتفع العدد من 15125 قضية عام 2009 إلى 24252 قضية عام 2010 وواصل العدد ارتفاعه إلى 33116 قضية عام 2011. بنسبة زيادة 36.5% عن السنة السابقة. في نفس الوقت ارتفع عدد القضايا المفصولة من 7889 قضية عام 2009 إلى 12246 قضية عام 2010 وواصل العدد ارتفاعه إلى 18066 قضية عام 2011، بنسبة زيادة 47.5% بالمقارنة مع عام 2010.

أولاً، .الأحكام الحقوقية:

تحظى الإعلامات الحقوقية الواردة لدوائر التنفيذ بالنصيب الأكبر في القضايا الواردة خلال السنوات الثلاث. ارتفع عدد الإعلامات الحقوقية الواردة من 13567 قضية عام 2009 إلى 21898 قضية في العام 2010 وواصل العدد ارتفاعه إلى 30464 قضية عام 2011 بنسبة زيادة 39.1% بالمقارنة مع السنة السابقة. ارتفعت نسبة الفصل في هذا النوع من القضايا من 51% في العامين 2009 و 2010 إلى 53.5% في العام 2011، مما أدى إلى زيادة القضايا المدورة في السنوات قيد الدراسة.

ثانياً، الأحكام الشرعية:

ارتفع عدد الإعلامات الشرعية الواردة لدوائر التنفيذ من 1282 قضية عام 2009 إلى 1919 قضية عام 2010 وارتفع إلى 2175 قضية عام 2011 بنسبة زيادة 13.3% بالمقارنة مع عام 2010. لم تواكب الزيادة في الفصل في هذا النوع من القضايا الزيادة في عدد القضايا الواردة في الأعوام الثلاثة. فقد بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة 63.3% ، 42.2%، 59.1% في السنوات الثلاث على التوالي.

ثالثاً، الأحكام المحكوم بها لصالح الخزينة:

شكل هذا النوع من القضايا نسبة 3.4% فقط من مجموع القضايا المدورة من السنوات السابقة لدوائر التنفيذ عام 2011. ارتفع عدد الإعلامات المحكوم بها لصالح الخزينة الواردة من 276 قضية عام 2009 إلى 435 قضية في العام 2010 وواصل العدد ارتفاعه إلى 477 قضية عام 2011 بنسبة زيادة 9.7% بالمقارنة مع عام 2010. فقد بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة 64.5% ، 56.1%، 98.9% في السنوات الثلاث على التوالي.

جدول (34): عدد القضايا المدورة والواردة في دوائر التنفيذ حسب نوع القضايا، 2009-2011

نوع القضايا	السنة	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	المدور للسنة اللاحقة	نسبة القضايا المفصولة للواردة	نسبة القضايا المفصولة لمجموع المدورة والواردة
اعلامات حقوقية	2009	19569	13567	33136	6900	26236	50.9	20.8
	2010	30764	21898	52662	11193	41469	51.1	21.3
	2011	41284	30464	71748	16308	55440	53.5	22.7
اعلامات شرعية	2009	4521	1282	5803	811	4979	63.3	14.0
	2010	5830	1919	7749	809	6940	42.2	10.4
	2011	6834	2175	9009	1286	7723	59.1	14.3
سندات عدل	2009	46	0	46	0	46	0.0	0.0
	2010	46	0	46	0	46	0.0	0.0
	2011	46	0	46	0	46	0.0	0.0
اعلامات خزينة	2009	1345	276	1621	178	1443	64.5	11.0
	2010	1490	435	1925	244	1681	56.1	12.7
	2011	1683	477	2160	472	1688	98.9	21.9
الاجمالي	**2009**	**25481**	**15125**	**40606**	**7889**	**32717**	**52.2**	**19.4**
	2010	**38130**	**24252**	**62382**	**12246**	**50136**	**50.5**	**19.6**
	2011	**49847**	**33116**	**82963**	**18066**	**64897**	**54.6**	**21.8**

ملاحظة (1): البيانات في العام 2009 لم تدخل دوائر اجراء محاكم صلح طوباس وسلفيت وحلحول ودورا في حين ادخلت في العامين 2010 و 2011.

ملاحظة (2): لم يتم ادخال القضايا المتروكة شرعي والقضايا المتروكة حقوق العامين 2010 و 2011 في دائرة اجراء محكمة صلح وبداية جنين لانه لم يتم ادخالها في العام 2009 ويبلغ عدد المدور منها للسنة اللاحقة 512 قضية.

نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة في دوائر التنفيذ، 2008-2011

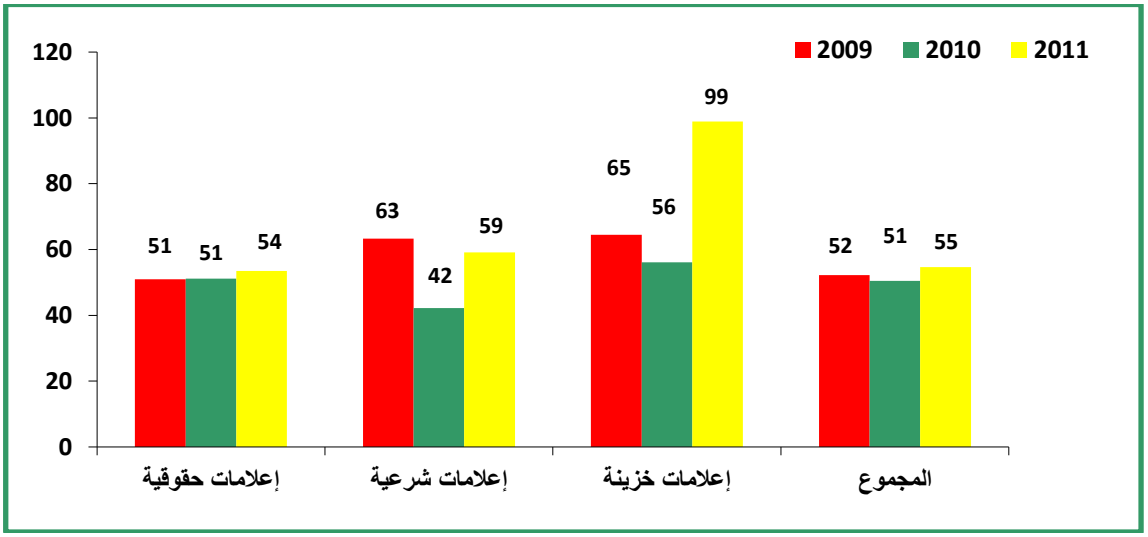

المحور الثاني: مؤشرات أعمال دوائر التنفيذ حسب كل دائرة على حدا

توضح الرسوم البيانية والجداول أدناه **نسب القضايا المدورة والواردة والمفصولة في دوائر التنفيذ** وفقاً لكل دائرة على حدى:

جدول رقم (35): نسب القضايا المدورة والواردة والمفصولة في دوائر التنفيذ حسب الدوائر، 2009-2011

دوائر التنفيذ	2009		2010		2011	
	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة
أريحا	112.3	23.2	69.7	31.8	74.8	35.6
طوباس			46.4	23.8	74.5	40.6
الخليل	45	19	41.6	11.4	65.1	25.6
جنين	40	12.7	49.1	16.9	60	22.9
قلقيلية	85.2	27.6	69.9	26.6	58	23.4
طولكرم	44.6	23	60.8	24.8	50.9	21.7
دورا			52.0	23.0	49.7	23.6
نابلس	39.8	15.9	39.3	15.1	46.5	17.3
حلحول			56.0	27.7	44.8	20.5
بيت لحم	48.5	12.5	33.9	12.7	42	13.4
سلفيت			46.6	19.6	36	21.2
رام الله	69.1	28	57.1	24.9	32.9	12.5
المجموع	**52.2**	**19.4**	**50.5**	**19.6**	**53.3**	**20.4**

ملاحظة: لم يتم ادخال القضايا المتروكة شرعي والقضايا المتروكة حقوق عام 2010 و 2011 في دائرة اجراء محكمة صلح وبداية جنين لانه لم يتم ادخالها العام 2009 ويبلغ عدد المدور منها للسنة القادمة 512 قضية.

نسب القضايا المفصولة إلى الواردة في دوائر التنفيذ حسب الدوائر للعام 2011

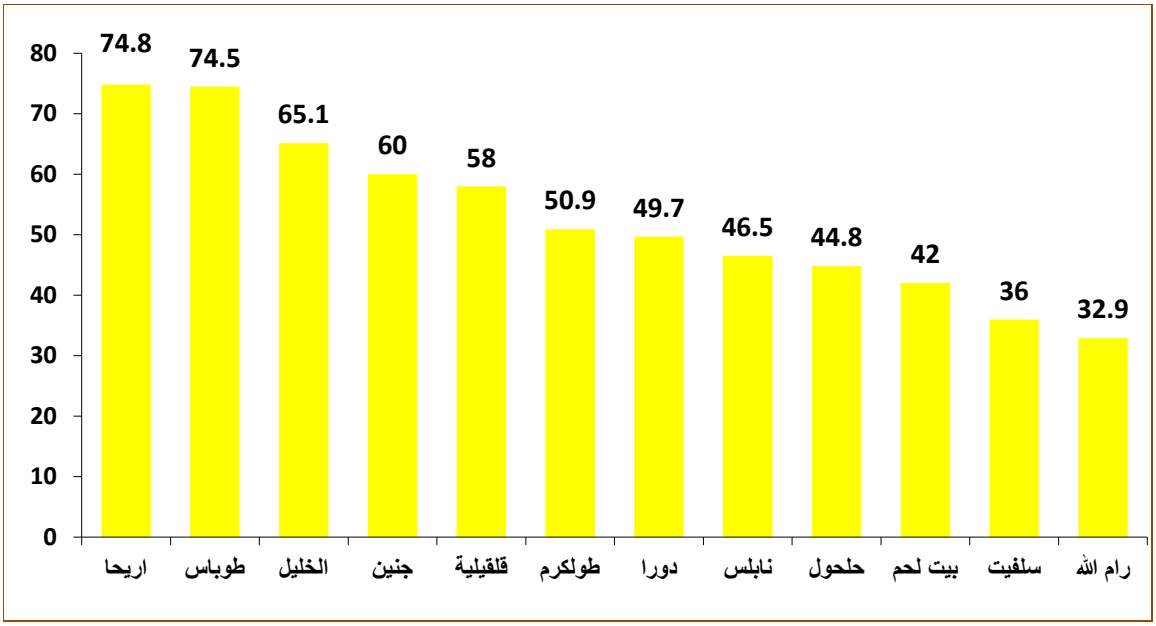

جدول رقم (36): عدد القضايا المدورة والواردة في دوائر التنفيذ حسب نوع القضايا، 2009-2011

دوائر التنفيذ	2009					2010					2011				
	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة
أريحا	1590	413	2003	464	1539	1539	1289	2828	899	1929	1929	1752	3681	1310	2371
الخليل	2677	1954	4631	880	3751	3751	2311	6062	1615	4447	4447	2886	7333	2515	4818
طولكرم	2671	2830	5501	1263	4238	40238	3124	7362	1783	5579	5579	4138	9717	2108	2609
نابلس	3994	2668	6662	1062	5600	5600	3358	8958	1139	7819	7819	4621	12440	2150	10290
بيت لحم	3434	1190	4624	577	4047	4047	1530	5577	636	4941	4941	2323	7264	976	6288
قلقيلية	1908	913	2821	778	2043	2043	1412	3455	858	2597	2597	1757	4354	1019	3335
جنين	5158	2403	7561	961	6530	6530	3421	9951	1680	8271	8271	4030	12301	2994	9307
رام الله	4049	2754	6803	1904	5029	5029	3143	8172	1234	6938	6938	4227	11165	1390	9775
طوباس						465	489	954	227	727	727	871	1598	649	949
سلفيت						914	665	1579	310	1269	780	1123	1903	404	1499
حلحول						1050	1027	2077	575	1502	1502	1497	3274	671	2603
دورا						3124	2483	5607	1290	4317	4317	3891	8208	1933	6275
المجموع	**25481**	**15125**	**40606**	**7889**	**32777**	**38330**	**24252**	**62582**	**12246**	**50336**	**49847**	**33116**	**82963**	**18119**	**64844**

ملاحظة: لم يتم ادخال القضايا المتروكة شرعي والقضايا المتروكة حقوق العامين 2010 و 2011 في دائرة اجراء محكمة صلح وبداية جنين لانه لم يتم ادخالها العام 2009 ويبلغ عدد المدور منها للسنة القادمة 512 قضية.

تم إدخال سندات العدل لعامي2010و 2011 في محكمة صلح رام الله وعددها 46 قضية.

جدول رقم (37): عدد القضايا المدورة والواردة في دوائر التنفيذ حسب نوع القضايا، 2009-2011

دوائر التنفيذ	نوع القضايا	2009					2010					2011				
		مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة
أريحا	اعلامات حقوقية	1193	354	1547	402	1145	1145	1244	2389	868	1521	1521	1692	3213	1291	1922
	اعلامات شرعية	235	59	294	59	235	235	45	280	31	249	249	60	309	19	290
	سندات عدل	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	اعلامات للخزينة	162	0	162	3	159	159	0	159	0	159	159	0	159	0	159
	مجموع	**1590**	**413**	**2003**	**464**	**1539**	**1539**	**1289**	**2828**	**899**	**1929**	**1929**	**1752**	**3681**	**1310**	**2371**
الخليل	اعلامات حقوقية	2090	1811	3901	839	3062	3062	2160	5222	1351	3871	3871	2701	6572	1857	4715
	اعلامات شرعية	310	143	453	40	413	413	151	564	264	300	300	185	485	410	75
	سندات عدل	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	اعلامات للخزينة	277	0	277	1	276	276	0	276	0	276	276	0	276	248	28
	مجموع	**2677**	**1954**	**4631**	**880**	**3751**	**3751**	**2311**	**6062**	**1615**	**4447**	**4447**	**2886**	**7333**	**2515**	**4818**
طولكرم	اعلامات حقوقية	1921	2429	4350	1109	3241	3241	2818	6059	1639	4420	4420	3635	8055	1907	6148
	اعلامات شرعية	516	214	730	57	673	673	195	868	57	811	811	219	1030	48	982
	سندات عدل	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	اعلامات للخزينة	234	187	421	97	324	324	111	435	87	348	348	284	632	153	479
	مجموع	**2671**	**2830**	**5501**	**1263**	**4238**	**4238**	**3124**	**7262**	**1783**	**5579**	**5579**	**4138**	**9717**	**2108**	**7609**
نابلس	اعلامات حقوقية	3239	2411	5650	969	4681	4681	3024	7705	1054	6651	6651	4263	10914	1989	8925
	اعلامات شرعية	680	240	920	78	842	842	323	1165	82	1083	1083	342	1425	148	1277
	سندات عدل	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	00
	اعلامات للخزينة	75	17	92	15	77	77	11	88	3	85	85	16	101	12	89
	مجموع	**3994**	**2668**	**6662**	**1062**	**5600**	**5600**	**3358**	**8958**	**1139**	**7819**	**7819**	**4621**	**12440**	**2150**	**10290**

دوائر التنفيذ	نوع القضايا	2009					2010					2011				
		مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة
بيت لحم	اعلامات حقوقية	2914	1080	3994	540	3454	3454	1389	4843	590	4253	4253	2178	6431	903	5528
	اعلامات شرعية	380	110	490	36	454	454	133	587	46	541	541	142	683	59	624
	سندات عدل	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	اعلامات للخزينة	140	0	140	1	139	139	8	147	0	147	147	3	150	14	136
	مجموع	3434	1190	4624	577	4047	4047	1530	5577	636	4941	4941	2323	7264	976	6288
قلقيلية	اعلامات حقوقية	1570	814	2384	714	1670	1670	1112	2782	683	2099	2099	1588	3687	925	2762
	اعلامات شرعية	316	90	406	52	354	354	120	474	47	427	427	166	593	72	521
	سندات عدل	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	اعلامات للخزينة	22	9	31	12	19	19	180	199	128	71	71	3	74	22	52
	مجموع	1908	913	2821	778	2043	2043	1412	3455	858	2597	2597	1757	4354	1019	3335
جنين	اعلامات حقوقية	3883	2202	6085	904	5124	5124	3073	8197	1580	6617	6617	3701	10318	2734	7584
	اعلامات شرعية	1179	188	1367	57	1297	1297	293	1590	89	1501	1501	282	1783	231	1552
	سندات عدل	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	اعلامات للخزينة	96	13	109	0	109	109	55	164	11	153	153	47	200	29	171
	مجموع	5158	2403	7561	961	6530	6530	3421	9951	1680	8271	8271	4030	12301	2994	9307
رام الله	اعلامات حقوقية	2759	2466	5225	1423	3932	3932	2782	6714	1129	5585	5585	3791	9376	1228	8148
	اعلامات شرعية	905	238	1143	432	711	711	305	1016	94	922	922	371	1293	116	1177
	سندات عدل	46	0	46	0	46	46	0	46	0	46	46	0	46	0	46
	اعلامات للخزينة	339	50	389	49	340	340	56	396	11	385	385	65	450	46	404
	مجموع	4049	2754	6803	1904	5029	5029	3143	8172	1234	6938	6938	4227	11165	1390	9775

عدد القضايا المدوره من عام 2010 للقضايا المتروكه شرعي 35 قضية.، عدد القضايا الواردة للقضايا المتروكه شرعي 155 قضية، عدد القضايا المفصولة للقضايا المتروكه شرعي 17 قضية، عدد القضايا الواردة للقضايا المتروكه حقوق 1226 قضية، عدد القضايا المفصولة للقضايا المتروكه حقوق 237 قضية، عدد القضايا المدورة من عام 2010 حقوق بالقضايا المتروكه شرعي 477 قضية.

دوائر التنفيذ	نوع القضايا	2009					2010					2011				
		مدور السنة	الوارد	المدور	مفصول	المدور	مدور	الوارد	المدور	مفصول	المدور	مدور	الوارد	المدور	مفصول	المدور

طوباس	الاعلامات الحقوقية														389	448	837	216	621	621	832	1453	607	846
	الاعلامات الشرعية														74	39	113	9	104	104	39	143	42	101
	سندات العدل														0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	اعلامات للخزينة														2	2	4	2	2	2	0	2	0	2
	مجموع														**465**	**489**	**954**	**227**	**727**	**727**	**871**	**1598**	**649**	**949**
سلفيت	الاعلامات الحقوقية														747	602	1349	299	1050	665	1063	1728	395	1333
	الاعلامات الشرعية														158	51	209	9	200	94	58	152	9	142
	سندات العدل														0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	اعلامات للخزينة														9	12	21	2	19	21	2	23	0	23
	مجموع														**914**	**665**	**1579**	**310**	**1269**	**780**	**1123**	**1903**	**404**	**1499**
حلحول	الإعلامات الحقوقية														894	931	1825	539	1286	1286	1383	2669	642	2027
	الإعلامات الشرعية														145	96	241	36	205	205	86	291	29	262
	سندات العدل														0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	اعلامات للخزينة														11	0	11	0	11	11	28	39	0	39
	مجموع														**1050**	**1027**	**2077**	**575**	**1502**	**1502**	**1497**	**2999**	**671**	**2328**
دورا	الاعلامات الحقوقية														2625	2315	4940	1245	3695	3695	3637	7332	1830	5502
	الاعلامات الشرعية														474	168	642	45	597	597	225	822	103	719
	سندات العدل														0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	اعلامات للخزينة														25	0	25	0	25	25	29	54	0	54
	مجموع														**3124**	**2483**	**5607**	**1290**	**4317**	**4317**	**3891**	**8208**	**1933**	**6275**
المجموع العام	**الاعلامات الحقوقية**	**19569**	**13567**	**33136**	**6900**	**26309**	**3964**	**21898**	**52862**	**11193**	**41669**	**41284**	**30464**	**71748**	**16308**	**55440**
	الاعلامات الشرعية	**4521**	**1282**	**5803**	**811**	**4979**	**5830**	**1919**	**7749**	**809**	**6940**	**6834**	**2175**	**9009**	**1237**	**7772**
	سندات العدل	**46**	**0**	**46**	**0**	**46**	**46**	**0**	**46**	**0**	**46**	**46**	**0**	**46**	**0**	**46**
	الاعلامات المحكوم بها	**1345**	**276**	**1621**	**178**	**1443**	**1490**	**435**	**1925**	**244**	**1681**	**1683**	**477**	**2160**	**525**	**1635**
	المجموع العام	**25481**	**15125**	**40606**	**7889**	**32777**	**38330**	**24252**	**62582**	**12246**	**50336**	**49847**	**33116**	**82963**	**18119**	**64844**

اختلف المجموع العام لمدور الإعلامات الحقوقية لعام 2010 عن عام 2011 بسبب اختلاف معلق2010 لمحكمة صلح سلفيت عن مدور 2011 لغايات جرد القضايا

تمّ بحمد الله